دفاع عن الحديث النبوي
وتفنيد شبهات خصومه

للأساتذة

محب الدين الخطيب — رئيس تحرير مجلة الازهر

سليمان الندوى — كبير علماء الهند

مصطفى السباعى — رئيس المحكمة بدمشق

الناشر

زكريا علي يوسف

مطبعة الامام ١٤ شارع على عبد اللطيف بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمـــد لله الذى يقذف بالحق على الباطل فيدمغه فاذا هو زاهق ، وأصلى وأسلم على سيدنا محمد أفضل خلق الله من سابق ولاحق

كلمة مهمـــة

وبعد فقد رمتنا المطابع المصرية فى الأيام الأخيرة بكتاب خبيث يحاول هدم الاســـلام بهدم الأصل الثانى من أصوله ، مع أن هذا الأصل قد أجمع الأئمة والعلماء قديماً وحديثاً على قبوله والعمل به ، وبذلوا فى تحقيقه وخدمته من الجهود مالا يحصى ، ثم جاء هذا الكتاب يحاول أن يشكك المسلمين فى هذا الأصل المكين ، مقلداً فى ذلك بعض المستشرقين أعداء الدين ، وكل همه أن يعدوه فى جماعة المجددين .

يقول كاتبه فى التعريف به .

« وأظهرنا مواقف علماء الكلام والأصول والفقة والنحو من كتب الحديث ، وعدم أخذهم بما فيها »

لو لم يطبع هذا الكتاب فى القاهرة لقلنا أنه صدر فى بلاد واق الواق ، وإلا فهل يصدقه أحد فى قوله (وعدم أخذهم بما فيها)

وانظر إلى قوله الجرىء « مواقف علماء . . . فى كتب الحديث » هكذا . . . كتب الحديث جميعاً ، فلم يستثن منها شيئاً ، ولا ما أجمع أهل العلم على تسميته بالصحيحين !!

ثم قال « وعقدنا فصلا طويلا عن عدالة الصحابة انتهينا فيه إلى القول الفصل فى هـذا الأمر »

لا أدرى والله : هل أضحك أم أبكى لهذه الدعوى العريضة . أربعة عشر قرناً مضت على عهد الصحابة ، وانتشر الاسلام شرقاً وغرباً ، وبلغ أهله ٤٠٠ مليون ، وكلهم لم يعرفوا القول الفصل فى عدالة الصحابة حتى جاء هذا الكتاب بفصل الخطاب .

ثم قال « وسقنا ترجمة مفصلة لأبى هريرة — الذى كان أكثر الصحابة تحديثا عن رسول الله — على حين أنه لم يصاحب النبى إلا ثلاث سنين »

وهذه ثالثة الأثافى ،فهو هنا يصارحك بأنه لا يصدق هذا الصحابى الجليل (أبو هريرة) ويرميه بالكذب ، ويذكر اسمه مجرداً فلا يترضى عنه .

وأقسم بالله أن الذين نقلوا لنا أحاديث هذا الصحابى الجليل — وهم لم ينقلوها عنه

إلا بعد التحرى والمعرفة — لو طالت أعمارهم إلى عصر هذا الكاتب وكان لهم شرف التعرف به لما نقلوا عنه شيئا ، فالفرق بينه وبين أبى هريرة فى الصدق والامانة كالفرق بين السماء والارض .

ولست — علم الله — ممن يجازفون بالحلف به سبحانه دون مبالاة ، ولو لم أكن على يقين من مجانبته للصدق فى أخباره ما حلفت ، وله معى من الحوادث والاخبار ما أظهرت الايام عكسه ، فكم حدثنى عن الرواج الذى لقيه كتابه الذى قام بنشره الحلبى وأنه نفد فى وقت قصير ، وأن من يطلبه اليوم يدفع فيه ضعف ثمنه ، وما أكبر أرقام الربح التى ذكرها والتى عادت على الناشر ، ثم تبين لى كساد هذا الكتاب ورأيته يباع على سور الجنينة بربع القيمة .

وله معى وقائع أخرى نضرب عنها صفحا رحمة بشيخوخته . غير أننا نحب أن نشير هنا إلى أن هذا الكاتب كثير الفخر بالصحف التى كان يكتب فيها ، ولما سمع بذلك صديق لنا يعرفه — وهو رجل كبير العقل دقيق الملاحظة ، قال فى أى الصحف كان يكتب ؟ فقلت : فى مجلة الفتح ومجلة الرسالة وجريدة المقطم ، فضحك وقال : لقد أفلست جميعها وأغلقت أبوابها ببركته !!!

وهنا تذكرت أن هذا الكاتب له مقالات فى مجلة الهدى النبوى ، وتذكرت ما آلت إليه هذه المجلة من الهزال الذى أوشك أن يودى بها إلى الاحتضار .

أما كتبه التى يحتال على أصحاب المطابع ويمنيهم برواجها حتى يقوموا بالنفقة على إخراجها فهى مكدسة فى مخازنهم ، كان الله لنا ولهم .

* * *

ونتنقل إلى فهرس هذا الكتاب الخبيث فنراه يقول :

« الصحابة ورواية الحديث : رغبتهم عن روايته ، نهيهم عنها »

ما هذا العلم المفترى !! إذاً من روى هذه الكتب الضخمة : مسند الامام أحمد وغيره التى تبلغ آلاف الصفحات وتحتوى على عشرات الآلاف من الاحاديث .

وهل تدرى طريقة الامام أحمد فى مسنده ؟ إنه رتب أسماء الصحابة على الحروف الابجدية ثم بدأ بالاسماء التى تبدأ بحرف الالف ، وذكر تحت كل اسم ما وصل إليه من أحاديثه .

ولقد حاولت أن أحصى عدد الصحابة الذين روى لهم الامام أحمد وغيره فأدركنى العجز لكثرتهم فهم مئات ، وفيهم من أكابر الصحابة رعلمائهم عشرات ، وليس من العسير على القارىء أن يتثبت من صدق قولى هذا ، فالمسند مطبوع ومتداول بين المسلمين فى مشارق الارض ومغاربها ، فهل نصدق هذا الرجل حين يقول أن الصحابة نهوا عن رواية الحديث ؟

ثم يقول فى الفهرس أيضا « المسيحيات فى الحديث : حديث طعن الشيطان لكل بنى آدم إلا عيسى وأمه »

أرأيت كيف يلعب الشيطان بأوليائه ؟ ما كفى هذا الكاتب أن ينكر أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم بحجج واهية أو مخالفتها للقرآن على فهمه ، حتى جاء يطعن على حديث نجاة عيسى وأمه من طعن الشيطان مع أنه حديث صحيح يؤيده كتاب الله تعالى حيث يقول حكاية عن امرأة عمران (فلما وضعتها قالت رب إنى وضعتها أنثى والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى وإنى سميتها مريم ، وإنى أعيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم ، فتقبلها ربها بقبول حسن) الخ

ثم يقول فيه أيضا :

ابو هريرة : سبب محبته للنبى مزاحه وهذره ، التهكم به ، كثرة احاديثه ، كيف سوغ كثرة الرواية ، تدليسه ، أول راوية اتهم فى الاسلام ، اخذه عن كعب الاحبار ضعف ذاكرته ، حفظ الوعائين تشيعه لبنى امية ، وضعه احاديث على على ، سيرته فى ولايته »

هذا كله همز ولمز بصحابى جليل ، وتجد فى كتابنا هذا فصلا خاصا تعرف به مكانة هذا الصحابى الكريم .

ثم يقول فيه ايضا « ليس فى الحديث متواتر ، تعدد طرق الحديث لا يقويها »

هذه دعوى تحمل بطلانها ، ولا داعى لإطالة تفنيدها هنا ، فسيأتيك تفصيل ذلك

ثم يقول « كتب الحديث المشهورة : مالك وموطأه ، اختلاف رواياته ، سبب وزمن تأليفه ، نقد ابن معين لمالك ، البخارى وكتابه ، موت البخارى قبل ان يبيض كتابه »

هذا كله تشكيك فى كتب الحديث الصحيحة ، وهى النور الذى لو فقدناه تهنا فى مسالك الحياة ، ولكن لله رجال يقفون لكل غاو بالمرصاد

غرور . . وافتراء

وصاحب الكتاب يتمتع بقسط وافر من الغرور ، فقد أخبرنى قبل ظهور كتابه هذا بأنه أطلع عليه الشيخ أحمد شاكر فأنكر ما فيه ، وأطلع عليه غيره من العلماء فكان موقفهم مثل موقفه ، ثم علل الكاتب ذلك منهم بقوله : طبعاً كيف يؤيدون مثل هذا الكتاب وهو قنبلة الموسم التى ستأتى على كتبهم بالبوار ، وعلى تجارتهم بالكساد ، إنهم بذلك إنما يدافعون عن أرزاقهم ومعايشهم .

آمنا وصدقنا أن معارضة العلماء لهذا الكتاب الخبيث إنما هى خوفاً على دنياهم لا دفاعاً عن دينهم ، ولكن ما بال هؤلاء الأقوام الذين لهم صلة بالدين وعلومه ، والحديث ورجاله ، وهم يعيشون من طرق كريمة أخرى غير تدريس العلم أو التجارة فى كتبه ، ما بالهم قد أنكروا ما جاء فى هذا الكتاب الخبيث ، ولو شئنا لذكرنا منهم العشرات بل المئات .

يا سبحان الله ! ! ! الشيخ أحمد شاكر الذى أفنى عمره فى خدمة الإسلام بخدمة حديث رسول الله ﷺ وقد عرف ذلك له كل محب لدينه فى مصر وغير مصر ، ينصح هذا الرجل وينهاه عن نشر هذا الكتاب الخبيث ، فيأبى عليه غروره إلا المضىّ فى سبيله وضلاله .

ونقولها صريحة واضحة ها هو قد طبع كتابه ، منذ شهور ، وقام ناشره بالدعاية له فى الجرائد والنشرات ، فماذا أصاب السنة وكتبها من أثر ذلك ؟ لم يحس أحد بهذه القنبلة ، وإنما كان الأثر عكسياً ، فقد ربح الرجل شيئاً من الجاه من بعض كتبه السابقة ، وجاء كتابه هذا فقضى عليه .

وهذا الرجل له جرأة على الباطل ، فقد افترى على بعض علماء السنة الذين انتقلوا إلى الدار الآخرة ، وزعم أنهم يؤيدونه فى نحلته الزائفة ، ولكنه نسى أن كتبهم لا زالت موجودة متداولة ، ولم نقرأ فيها حرفاً واحداً فى سب (أبو هريرة) أو غيره بل هى مشحونة بأحاديثه والترضى عنه .

(وبعد)

فاليك صفحات مشرقة يساندها الحق ، ويؤازرها الصدق ، لا أقول كتبناها ولكن نقلناها من مصادر لها احترامها ومكانتها عند أهل العلم والدين ، بعضها من مصر ، وبعضها من الهند ، وبعضها من سوريا وكلها تهدف إلى حماية حديث الرسول الكريم مما يرميه به أذناب المستشرقين .

والناس فريقان : فريق يحب الاجمال ، وفريق يحب التفصيل ، فآثرنا أن نصدر هذا الكتاب بكلمات إجمالية كافية مقنعة لمن يضيق وقته ، ثم أعقبناها بتفصيل الموضوع تفصيلا لم يدع صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها ، وفى كل خير .

* * *

ولا نريد أن نمن على أحد بما بذلناه فى الحصول على هذه الصفحات التى أصبحت نادرة وبعيدة المنال ، فقد بذلنا فى ذلك من الجهد والمال ما يضن به غيرنا ولم يتيسر لنا إلا بتوفيق من الله ، وكان سرورى بالحصول عليها لا يقل عن سرور سواى بالحصول على دنياه « وكل ميسر لما خلق له »

بذلنا ذلك المجهود تمشياً مع المبدأ الذى عشنا عليه ، ونسأله تعالى أن نموت عليه ، وهو أن نتوخى فيما ننشر نصرة السنة والدفاع عن الاسلام ، وأن نعرض عن نشر ما سوى ذلك وإن كان أكثر ربحاً وأعز نفرا .

زكريا على يوسف

كلمات اجمالية

— ١ —

نشر الأستاذ محب الدين الخطيب رئيس تحرير مجلة الأزهر بعدد المحرم سنة ١٣٧٨ مقالا افتتاحياً بمناسبة العام الهجرى الجديد جاء فيه :

إن كتاب الله المنزل على خاتم رسله ، والذخيرة الإنسانية التى ادخرها تلاميذ محمد لأجيال المسلمين من أقوال الهادى الأعظم وأفعاله وتوجيهاته ، تتألف منها رسالة الإسلام ، ولتحقيق هذه الرسالة وتعميمها وتخليدها ، هاجر النبى صلى الله عليه وسلم من مكة إلى دار الهجرة والنصرة ، وسنرى فى اللمحات الآتية — وهى لمحات موجزة خاطفة بقدر ما يتحمله المقام — كيف عنى الصحابة بحفظ السنة المحمدية وتحميل أماناتها لتلاميذهم من التابعين ، إلى أن تولى رجال التدوين تسجيلها فى أصح ما يمكن للبشر أن يدونوه من تراث الإنسانية التاريخى والأدبى .

روى أبو عبد الله محمد بن اسماعيل البخارى فى صحيحه (كتاب المظالم ٤٦ ، الباب ٢٥) عن عبد الله بن عباس أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب قال له « كنت وجار لى من الأنصار فى بنى أمية بن زيد — وهى من عوالى المدينة — نتناوب النزول على النبى صلى الله عليه وسلم ، فينزل هو يوماً وأنزل يوماً ، فاذا نزلت جئته من خبر ذلك اليوم من الأمر وغيره ، وإذا نزل فعل مثله » .

وقال البراء بن عازب الأوسى « ما كل حديث سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يحدثنا أصحابنا وكنا مشتغلين برعاية الإبل ، وأصحاب رسول الله (ص) كانوا يطلبون ما فاتهم سماعه من رسول الله (ص) فيسمعونه من أقرانهم وممن هو أحفظ منهم ، وكانوا يشددون على من كانوا يسمعون منه » .

وكان من حرص الصحابة على حفظ السنة المحمدية والتثبت منها وتعميم العلم بها أن الواحد منهم لا يقتصر على ما سمعه بنفسه ، بل ينشر ما حدثه به إخوانه . وقد رأيت كيف كان عمر يتناوب مع جاره الأنصارى النزول من عوالى المدينة إلى

مجالس الرسول صلوات الله عليه ، ورأيت قول البراء بن عازب إن الصحابة كانوا يطلبون ما فاتهم سماعه من رسول الله فيسمعونه من أقرانهم وممن هو أحفظ منهم ويشدّدون على من كانوا يسمعون منه .

وأورد الحافظ بن حجر فى ترجمة عبد الله بن أنيس من كتاب الإصـــابة عن الإمامين أحمد والبخارى وغيرهما أن الصحابى ابن الصحابى جابر بن عبد الله الأنصارى رضى الله عنهما قال : بلغنى حديث فى القصاص وصاحبه بغزة ، فرحلت إليه مسيرة شهر .

وروى الإمام النووى شارح صحيح مسلم فى كتابه (بستان العارفين) صفحة ٤٣ بسنده إلى جابر بن عبد الله أنه خرج على بعير له يجوب الآفاق فى البحث عن صحابى بلغه أنه سمع من النبى (ص) حديث « من ستر على أخيه المؤمن فكأنما أحياه » ولما دخل البلد الذى قيل له إن ذلك الصحابى مقيم فيه أرشده بعضهم إلى منزل أحد الصحابة ، فلما ســـأل عن الحديث قال له : لست أنا ذاك ، ولكن ذاك رجل يقال له شهاب ، فخطر على بال جابر أن يسأل حاكم البلد — واسمه مسلمة — عن شهاب هذا ، فأتى بيت الحاكم وقال للبواب : قل للأمير ينزل إلىّ . فدخل البواب على الأمير وهو يبتسم ، فقال له الأمير : ما شأنك ؟ قال : رجل على بعير قال « قل للأمير ينزل إلىّ » فقال الأمير : ألا سألته من هو ؟ فرجع البواب فسأله ، فقال له : أنا جابر بن عبد الله الأنصارى ، فرجع إلى الأمير وأخبره . فوثب الأمير من مجلسه فأشرف عليه وقال: اصعد فقال جابر ما أريد أن أصعد ، ولكن حدثنى أين منزل شهاب ؟ قال اصعد فأرسل إليه فيقضى حاجتك . قال لا أريد أن يأتيه رسولك ، فان رسول الأمير إذا جاء رجلا راعه ذلك ، وأنا أكره أن يروع رجل من المسلمين بسببى . فنزل الأمير يمشى مع جابر بن عبد الله حتى أتى شهاباً فسمع منه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « من ستر على أخيه فكأنما أحياه »

هـــذه صورة من عناية أصحاب رسول الله فى حفظ أمانة السنة ، والسفر فى الصحارى وقطع المفاوز لتلقى الحديث الواحد من فم الذى سمعه مباشرة من رسول الله ومثل هذه الجهود للحصول على الحديث الواحد قبل أن يضيع بوفاة صاحبه ، دليل

على عظيم عناية الصحابة بالنصوص الصادرة عن نبيهم صلوات الله عليه ، وبذل الجهد فى نشرها وتعميمها .

قال الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابورى (٣٢١-٤٠٥) فى كتابه « المدخل إلى كتاب الإكليل فى أصول الحديث ص ٧ — ٨) وقد ألف قبل أكثر من ألف سنة « روى الحديث عن النبى (ص) من الصحابة أربعة آلاف رجل وامرأة صحبوه نيفاً وعشرين سنة : بمكة قبل الهجرة ، ثم بالمدينة بعد الهجرة ، حفظوا عنه أقوله وأفعاله ، ونومه ويقظته ، وحركته وسكونه ، وقيامه وقعوده ، واجتهاده وعبادته ، وسيرته وسراياه ومغازيه ، ومراحه وزجره ، وخطبته وأكله وشربه ، ومشيه وسكونه ، وملاعبته أهله . وتأديبه فرسه ، وكتبه إلى المسلمين والمشركين ، وعهوده ومواثيقه ، وألحاظه وأنفاسه وصفاته . هذا سوى ما حفظوا عنه من أحكام الشريعة ، وما سألوه عن العبادات والحلال والحرام ، أو تحاكموا فيه إليه » .

وفى عصرنا هذا ، ألقى علامة مسلمى الهند السيد سليمان الندوى رحمه الله ثمانى محاضرات على الجامعيين من جميع الأديان فى جامعة مدارس الهندية ، قارن فيها بين الرسالة المحمدية ورسالات جميع الأنبياء والمصلحين ، وأعلن أن محمداً وحده هو (الإنسان التاريخى) الذى عرف الناس دخائله ومظاهره وجمع أحواله ، وحفظوا عنه ما لم تحفظه أمة عن أحد غيره من الأنبياء والقادة . ومما قاله (الرسالة المحمدية صفحة ٧٧ — ٧٨) :

« إن النبى صلى الله عليه وسلم أذن لأصحابه ولمن يحضر مجالسه أن يبلغوا عنه لمن غاب عنها ، وهذا الإذن عام لما يكون عنه فى بيته وبين أهله وعياله ، أو مايصدر عنه فى حلقته مع أصحابه ، أو ما يقفون عليه من أعماله وأقواله ، عند تعهده فى مسجده ، أو قيامه على منبره خطيباً ، أو جهاده فى ساحة الحرب تجاه أعدائه وهو يسوّى صفوف المجاهدين فى سبيل الله ، أو إذا خلا إلى ربه فى حجرة منعزلة فى بيته يعبد الله ويتضرع إليه ، فكان أزواجه وأصحابه يتحدثون جميعاً بكل مايصدر عنه من قول أو عمل .

ثم إنه كان تجاه مسجده صُفة يأوى إليها فقراء الصحابة ، ولم يكن لسائرهم محل غير صحبة النبي ولزوم مجالسه ليحفظوا عنه ما يقول وما يعمل ، ثم يروونه للناس بعناية وأمانة . وقد بلغ عدد أهل الصفة هؤلاء سبعين رجلا كان منهم أبو هريرة الذى لم يكن صحابى أكثر منه حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهؤلاء السبعون كانوا كأنهم جواسيس الحكومة وعيونها فى نشاطهم وإخلاصهم لما يسرهم الله له من حفظ كل ما يستطيعون حفظه مما يدخل فى موضوع الحديث النبوى . وإذا ارتحل الرسول عن المدينة فى غزوة أو حج كانوا معه ، وكذلك غيرهم من الصحابة ، حتى لم تخف عنهم خافية من أمره .

ولما كان فتح مكة كان معه من أصحابه عشرة آلاف ، ولما سار إلى تبوك كان فى معسكره ثلاثون ألفاً ، ولما حج حجة الوداع حج معه فى تلك السنة مائة ألف مسلم ينطبق عليهم عنوان « الصحابة » . وما منهم إلا من يحرص على الوقوف على شىء من هداية نبيه صلى الله عليه وسلم أو أى أمر من أموره فيتحدث عنه . بل هو الذى أمرهم أن يبلغوا عنه ما يسمعون منه أو يرون من تصرفاته . فما ظنكم به بعد ذلك ، هل يخفى عن التاريخ وجه من وجوه حياته أو ناحية من نواحيها ؟

هذا من جهة أصحابه ، وأما أعداؤه فانهم أفرغوا جهدهم واستنفدوا سعيهم ليقفوا على دخيلة من دخائله وليؤاخذوه بحقيقة يعلمونها عنه ، فلم يستطع أحد منهم أن يجد له ناحية ضعف . وأقصى ما استطاع أعداؤه فى كل زمان أن يقولوه : إنه سل سيفه للقتال ، وإنه كان كثير الأزواج ، وقد تبين لهم أن حياته الطاهرة هى العصمة من كل نقص » .

إن محمداً صلى الله عليه وسلم هو النبى الوحيد من أنبياء الله الذى كانت حياته كلها مكشوفة للتاريخ : فى منزله ، وفى المجتمع . ويقول المؤرخ الانجليزى جيبون إن محمداً كان من حياته فى امتحان نجح فيه النجاح الأعلى دون غيره من عظماء الأرض والمنصفون من غير المسلمين قالوا فى نبينا مثل هذا وأكثر منه . وقد كان من رسالته صلوات الله عليه أن يبين القرآن للناس ، فالسنة والحديث مجال هذا البيان ومن كمال هذا البيان الوضوح البليغ فى عرضه وتبليغه .

روى الإمام أحمد عن وكيع عن سفيان عن أسامة عن الزهرى عن عروة عن عائشه قالت « كان كلام رسول الله صلى عليه وسلم فصلا ، يفهمه كل أحد ، ولم يكن يسرد سرداً » . ورواه أبو داود عن أبى شيبة عن وكيع وكان ذلك ليحسنوا وعيه منه ، وتبليغه للناس ، وقد كانت أوامره قطعية فى حجة الوداع « ليبلغ الشاهد الغائب ، فان الشاهد عسى أن يبلغ من هو أوعى له منه » ، « فليبلغ الشاهد الغائب ، فرب مبلغ أوعى من سامع » .

من هنا نشأ الحديث النبوى ، فيما بين صاحب الرسالة والذين أرسله الله إليهم . ومن هنا كان لصاحب هذه الهجرة الامتياز على جميع رسل الله فى حفظ تراثه العظيم الذى لو اعتبرناه مادة من مواد التاريخ لما رأينا فى مواد التاريخ الأخرى ما يدانيه فى الصحة وتحرى الأمانة فى نقله من جيل إلى جيل . وإذا كان الذين يطيلون ألسنتهم بالتشكيك فيما صح عند المسلمين من حديث نبيهم يحابون مواد التاريخ الأخرى ، فلا يلزمونها بما يلزمون به الحديث النبوى ، فلا شك أن ذلك منهم إما عن جهل بما امتاز به تمحيص الحديث النبوى على كل حديث غيره ، والجاهل لا ينبغى له أن يتعرض لما هو جاهل به . أو لأنهم مدفوعون إلى ذلك بإحنة أو سخيمة ينطوون عليها للاسلام وصاحب رسالته وجهود أمته ، فهم إذن أعداء ، والعدو لا يقبل قوله فيمن يعاديه .

أما المدسوس فعلا على رسالة الإسلام من الأحاديث الموضوعة والواهية ، فعلماء هذا الشأن من أسلافنا وأئمتنا هم الذين فضحوه وأعلنوا سقوطه وألفوا الكتب فيه وفى الذين اجترءوا على وضعه من أعداء أو جهلاء ، فالتذرع بالموضوعات والأحاديث الواهية للتشكيك فى الأحاديث الصحيحة والحسنة لا يجوز صدوره عن رجل يحترم التاريخ ، لأن حظ الحديث النبوى والسنة المحمدية من التمحيص والتحرى أسمى من حظ كل ما يحترمه الناس ويعتمدون عليه من مراجع التاريخ فى جميع أمم الأرض . والفضل فى تمحيص الحديث ، وتمييز الطيب منه عن الخبيث يرجع إلى أئمتنا وعلماء حديث نبينا ، وإنهم قد أحاطوا بذلك واستقصوه ولم يتركوا بعدهم مقالا لقائل ، من عالم أو جاهل .

ومما لفظوا به ولا كتبه ألسنتهم من أساليب التشكيك أن الحديث نقل من جهل الصحابة إلى تلاميذهم من التابعين بالحفظ والتلقى والتلقين ، لا بالكتابة والتدوين . وهل اختار الله لحفظ القرآن إلا طريقة التلقى والتلقين قبل الكتابة والتدوين ؟ وليخجل هؤلاء من مصطفى صادق الرافعى وهو يقول لهم : كانت العرب أمة أمية لا يقرءون إلا ما تخطه الطبيعة ، ولا يكتبون إلا ما يلقنون من معانيها . فيأخذون عنها بالحس ، ويكتبون باللسان فى لوح الحافظة ، فكان كل عربى — على قدر وعيه وحفظه — كتاباً أو جزءاً من كتاب . وكانت كل قبيلة بذلك كأنها سجل زمنى فى إحصاء الأخبار والآثار . ولو أن الكتابة كانت فاشية فيهم ما عدلوا إليها ، ولا استغنوا بها عن الحفظ . لأن سبيل تلك المعانى الطبيعية أن تجىء من أداة طبيعية أيضاً ، حتى تكون عند الخاطر إذا خطر ، والهاجس إذا بدر . وليس لذلك غير اللسان

وقال أبو عمر بن عبد البر فى جامع بيان العلم (١ : ٦٩) بعد أن استعرض أقوال الذين كانوا يمنعون من كتابة الحديث فى الصدر الأول : ومن ذكرنا قوله فى هذا الباب فانما ذهب فى ذلك مذهب العرب ، لأنهم كانوا مطبوعين على الحفظ ، مخصوصين فى ذلك . والذين كرهو الكتابة — كابن عباس والشعبى وابن شهاب والنخعى وقتادة ومن ذهب مذهبهم ، وجبل جبلتهم — كانوا قد طبعوا على الحفظ فكان أحدهم يجترىء بالسمعة (أى يحفظ من السماع مرة واحدة . وبعد أن ضرب المثل على ذلك قال) : وهؤلاء كلهم عرب ، وقال النبى صلى الله عليه وسلم « نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب » . وهذا مشهور أن العرب قد خصت بالحفظ : كان أحدهم يحفظ أشعار بعض من سمعه واحدة . ومن أقوالهم « حرف فى تامورك خير من عشرة فى كتبك » والتامور : علقة القلب .

وروى أبو حاتم عن الأصمعى أن يونس بن حبيب سمع رجلا ينشد :

استودع العلم قرطاسا فضيعه ... وبئس مستودع العلم القراطيسا

فقال يونس : قاتله الله ما أشد صيانته للعلم إن علمك من روحك ، وإن مالك من بدنك ، فصن علمك صيانتك روحك ، وصن مالك صيانتك بدنك .

وأنشد عمر بن أبى ربيعة المخزومى عبد الله بن عباس قصيدته :

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر غداة غد ، أم رائح فمهجر ؟

وهى تقرب من سبعين بيتا ، وكان نافع بن الازرق الخارجى يسمع ، فلما انتهى عمر بن أبى ربيعة من إنشاد قصيدته قال ابن الازرق : لله أنت يابن عباس ، أيضرب الناس إليك أكباد الإبل يسألونك عن الدين . ويأتيك غلام من قريش ينشدك سفهاً فتسمعه ؟ قال ابن عباس : تالله ما سمعت سفهاً . قال ابن الازرق : أما أنشدك :

رأت رجلا أما إذا الشمس عارضت فيخزى ، وأما بالعشى فيخسر ؟

قال ابن عباس : ما هكذا قال ، إنما قال « ... فيضحى ، وأما بالعشى فيخصر » فقال ابن الازرق : وتحفظ الذى قال ؟ قال ابن عباس : والله ما سمعتها إلا ساعتى هذه ، ولو شئت أن أردها لرددتها . قال نافع : فارددها . فأنشده ابن عباس القصيدة وهى سبعون بيتاً . قال الحافظ بن عبد البر : وليس أحد اليوم على هـذا ، ولولا الكتابة لضاع كثير من العلم .

وهكذا لما كان الصحابة ومن لهم مرتبة الحفظ من تلاميذهم يكتفون بالحفظ ، كان من مصلحة السنة والحديث النبوى أن يتلقى الراوى عمن يثق به وبأخلاقه من الحافظين ، أن يلقن الاستاذ من يثق بأمانته ووعيه من المتعلمين . فلما ضعف الحفظ حل محله التدوين والكتابة ومع ذلك فإنه فى الدور الذى امتاز أهله بالحفظ كانت توجد الكتابة ، وفى الدور الذى غلبت فيه الكتابة بقى كثيرون من الممتازين بالحفظ إلى زماننا هذا ، ولولا أن يتسع بنا القول لضربنا الأمثال والشواهد التاريخية على ذلك .

أما الكتابة فى العصر النبوى فالشواهد عليها كثيرة ، منها ما رواه الإمام أحمد فى مسنده (٢ - ١٩٢ لطبعة الاولى) ومثله فى ١٦٢ ، وأبو داود فى سننه (٢-٢٢) والحافظ بن عبد البر فى جامع بيان العلم (١ - ٧١) عن يوسف بن ماهك عن عبدالله ابن عمرو بن العاص قال : كنت أكتب كل شىء أسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد حفظه فنهتنى قريش عن ذلك وقالوا : تكتب ورسول الله يقول فى الغضب والرضا ؟ فأمسكت حتى ذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال « اكتب ، فو الذى نفسى بيده ما خرج منه إلا حق » وأومأ بأصبعه إلى فيه .

وكان ابن فاتح مصر يسمى ما كتبه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (الصادقة) انظر طبقات ابن سعد (٢ — ١٢٥ القسم الثانى طبعة ليـــدن) وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة (ص ٩٣) وجامع بيان العلم لابن عبد البر (١ — ٧٢) ومن الصادقة كان يروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده . والذين يرون الحفظ أثبت من الكتابة كانوا يرون أحاديث عمرو بن شعيب دون المحفوظ .

وكان عبد الله بن مسعود يكتب : أخرج الحافظ ابن عبد البر فى جامع بيان العلم (١ — ٧٢) عن مسعر عن معن قال : أخرج لى عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود كتاباً وحلف لى أنه بخط أبيه بيـــده ، وكان لسعد بن عبادة كتاب أو كتب . روى الإمام أحمد فى المسند (٥ — ٢٨٥ الطبعة الاولى) عن اسماعيل بن عمرو بن قيس بن سعد بن عبادة عن أبيه (عمرو بن قيس بن سعد) أنهم وجدوا فى كتب — أو فى كتاب — سعد بن عبادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشـــاهد .

وفى ترجمة عبد الله بن عباس من كتاب الإصابة للحافظ بن حجر : روى محمد بن هارون الروياني فى مسنده عن عبيد الله بن على بن أبى رافع قال : كان ابن عباس يأتى أبا رافع فيقول : ماصنع النبى صلى الله عليه وسلم يوم كذا؟ ومع ابن عباس من يكتب ما يقوله أبو رافع .

وفى طبقات ابن سعد (٥ — ٢١٦ طبعة ليدن) عن موسى بن عقبة (صاحب المغازى المتوفى سنة ١٤١ قال « وضع عنـدنا ابن كريب مولى ابن عباس حمل بعير من كتب ابن عباس . قال فكان على بن عبد الله بن عباس إذا أراد الكتاب بعث إليه ابعث إلىّ بصحيفة كذا ، والصحيفة عندهم الكتاب المحتوى على كراريس » وفى كتاب الادب المفرد للبخارى (رقم ١١٣١ طبع السلفية) صورة كتاب من زيد ابن ثابت إلى معاوية فى خلافته عن ميراث الجد والجدة أورده البخارى لبيان آداب المراسلة بين الصحابة رضوان الله عليهم . وتاريخ كتاب زيد ابن ثابت إلى معاوية يوم الخميس لثنتى عشرة بقيت من رمضان سنة ٤٢ .

وفى (توجيه النظر) لشيخنا الشيخ طاهر الجزائرى رحمه الله (ص ٨) أن زيد

ابن ثابت ألف كتاباً فى علم الفرائض . وجابر بن عبد الله مفسك صغير أورده مسلم فى كتاب الحج من صحيحه مطولا، وله صحيفة (كتاب) ذكرها ابن سعد (٥ : ٣٤٤ طبع ليدن) فى ترجمة مجاهد ، وذكر أنه كان يحدث عنها وفى جامع بيان العلم لابن عبد البر عن الربيع بن سعد قال : رأيت جابراً يكتب عند ابن سابط فى ألواح .

ونقل ابن القيم فى كتاب القياس فى الشرع الإسلامى (آخر ص ١٠٨ طبع السلفية سنة ١٣٧٥) عن الترمذى أن قتادة كان يحدث عن صحيفة سليمان اليشكرى التى كتبها عن جابر بن عبد الله . وأبو هريرة صار يكتب ما حفظه قبل أن ينساه ، وكان قبل ذلك لا يكتب حتى أنه قال « لم يكن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر حديثاً منى ، إلا عبد الله بن عمرو بن العاص فانه كتب ولم أكتب » (جامع بيان العلم ١ — ٧٠) فلما صار أبو هريرة يكتب بعد ذلك جعل يعتمد على كتابته . قال الفضل بن حسن بن عمرو الضمرى : تحدثت عند أبى هريرة بحديث فأنكره ، فقلت له إنى سمعته منك ، فقال : إن كنت سمعته منى فهو مكتوب عندى فأخذ بيدى إلى بيته فأرانا كتباً كثيرة من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد أخبرتك أنى إن حدثتك به فهو مكتوب عندى .

والذين يشككون أمة محمد ﷺ بما حفظه عنه أبو هريرة من الحديث النبوى يتجاهلون أن الذين رووا عن أبى هريرة كان فيهم أقطاب التابعين وأعلام الإسلام كسعيد بن المسيب والحسن البصرى ومحمد بن سيرين وهذه الطبقة ، وهؤلاء ممن خالطوا أبا هريرة وعرفوه فى السراء والضراء ، وكانوا أحرص على حديث نبيهم وشريعته من أن يستقوها إلا من أصفى وأطهر ينابيعها ، وهم — بمعاصرتهم وواسع علمهم بالسنة المحمدية ، وصدق أمانتهم للاسلام — أعرف بصدق أبى هريرة من كل من يعصى الله — بعد أربعة عشر قرناً — بالبغى على هذا الصحابى الحافظ الصادق الذى يريد منا هؤلاء أن نعطل ما حفظه رضى الله عنه من سنة نبينا وأحكام شريعتنا فالله حسبهم . . ثم ختم هذا المقال بقوله :

وإذا شك أحد فى صحة ما صح عند أئمتنا من حديث نبينا فأجدر به أن يشك فى صحة كل ما نقلته الأمم من تاريخها وحكمتها وتراثها الإنسانى ، ولا يجرؤ على ذلك إلا معتوه ، أو عدو لا يستحى .

- ٢ -

كتب الدكتور محمد يوسف موسى أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة القاهرة مقدمة نفيسة لكتابه « البيوع » جاء فيها :

منزلة السنة من الكتاب

قد جعل علماء أصول الفقه للسنة المنزلة الأولى بعد الكتاب ، وهذا أمر طبيعي بلا ريب . لقد جاء الرسول مبلغاً عن الله أحكامه وأوامره ونواهيه ، وفرض الله على المؤمنين طاعته وجعل ذلك من طاعة الله سبحانه ، فقال (النساء ٤ — ٨٠) « من يطع الرسول فقد أطاع الله » . ولا عجب ! فلم يكن الرسول بأحاديثه وأفعاله وتقريراته إلا معلماً للمؤمنين ومبيناً لهم كتاب رب العالمين ، ولنسمع فى ذلك قوله تعالى (آل عمران ٣ — ١٦٤) « لقد مَنَّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة » . وهنا ، يذكر الشافعى رضى الله عنه أنه سمع من يرضى من أهل العلم بالقرآن يقول « الحكمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم .

إلا أن هذا لم يمنع ، فى قديم الزمن وحديثه ، من ظهور جماعة لا يبالها الله ولا المسلمون ولا أحد من أولى الألباب ، تذهب إلى عدم حجية الحديث فى الأحكام الشرعية ، فيقولون حسبنا القرآن وقد نزل بلسان عربى مبين يفهمه الناس كافة ، وهى قولة حق يراد بها باطل !

أما قديماً فقد حكى الإمام الشافعى ، فى كتاب جماع العلم ، قول الطائفة التى ردت الأخبار كلها ، وتكلم بإطالة عن الشبه التى قام عليها قول هذه الطائفة ، ثم رد عليها بما أبان عن الحق ووضع الأمر فى نصابه .

إن هذه الطائفة ، ترى أن القرآن نزل بلسان عربى يسير فهمه لجميع من يعرف اللغة العربية ومناحيها فى الأسلوب والبيان ، وهو مع هذا قد اشتمل على كل ما يحتاج إليه المسلمون من تشريعات وأحكام ، فالله يقول (الأنعام ٦ — ٣٨) « ما فرطنا

الكتاب من شيء » ، فما الحاجة للسنة معه وقد دخل فيها ما نعرف من خطأ وغلط ونسيان ووضع وكذب ! كل ذلك قد حكاه الإمام الشافعي عن هذه الطائفة الضالة ثم بيّن وجه الحاجة للسنة بجانب القرآن لتكون بياناً لا غنى عنه لما جاء من مجمل لابد له من تفصيل ، ومطلق لابد له من تقييد ، وعام لابد له من تخصيص ، وهكذا إلى سائر وجوه بيان السنة للقرآن .

أما حديثاً في هـــذا الزمن الذي نعيش فيه والمكد بكثير من أهله وأصحاب الأقلام فيه ، نرى جماعة عمدوا إلى حل عرى الدين عروة بعد عروة . فبدءوا بالطعن في آراء الفقهاء وفي التنفير عن الأخذ بها ما دامت تتعارض أحياناً فيما بينها ، ولأن أصحابها رجال ونحن رجال ، فما لنا لا نغترف من المعين الأول الذي اغترفوا منه ، يعنون الكتاب والسنة ، وهذه كلمة حق يراد بها باطل كما قلنا من قبل ! فما كان اختلاف العلماء دليلا في يوم من الأيام على رمي آرائهم جملة بالبطلان ، بل إن هذا الاختلاف دليل على حيوية الفكر والرغبة في تمحيص الآراء لبيان الحق منها .

ثم انتقلت هذه الجماعة المغرضة إلى هدفها خطوة أخرى بالطعن في سنة الرسول ما دام منها الصحيح والموضوع والقوى والضعيف ، ولا سبيل في رأيهم — هكذا يزعمون ! — لمعرفة ما يجب اعتماده من تلك الأحاديث ، متناسين جهود علماء الحديث في هذا السبيل ، هذه الجهود التي لا يعرف تاريخ الأديان لها نظيراً في سبيل نقد ما نسب إلى الرسول من أحاديث وتمييز الصحيح منها عن الموضوع .

وهم ينتهون إلى ما انتهى أسلاف لهم ضالون ، من ضرورة الاكتفاء بالقرآن ، وكأن الله يبعث رسله المصطفين من خلقه لحمل كلامه وكتبه دون بيانها ! وهم بموقفهم هذا يكذبون القرآن نفسه إذ يقول (النحل ١٦ — ٤٤) « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزّل إليهم »

وفي هؤلاء وأمثالهم يقول الصادق الأمين عليه الصلاة والسلام « لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته ، يأتيه الأمر مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول : لا أدري ! ما وجدناه في الكتاب اتبعناه » وفيهم أيضاً يقول أبو أيوب السختياني « إذا حدثت الرجل بسنة ، فقال دعنا من هذا وأجبنا عن القرآن ، فاعلم أنه ضال »

وبعد محاولة رفض السنة ، باعتبارها الأصل الثانى من أصول التشريع الإسلامى نجد الأمر يزداد خطورة ، ويخطو القوم خطوة جريئة فينادى بعضهم باسم فتح باب الاجتهاد إلى نسخ كثير من الأحكام التشريعية التى جاء بها القرآن نفسه ، لا الفقهاء وحدهم ولا سنة الرسول وحدها !

ونحن نحس ضرورة فتح باب الاجتهاد للقادر عليه ، فان من الظروف والمشاكل التى نواجهها هذه الأيام مالا نجد لها حلولا فيما نعرفه فى كتب الفقه . ولكن ليس من الحق فى شىء « أن النبى لو كان حياً وواجه هذه الظروف لنزلت عليه آيات النسخ » ، كما يقول كاتب من كبار الكتاب وعالم مسلم ممن لهم رأى مسموع نشأ فى بيئة دينية ، وذلك فى كتاب ظهر فى مايو عام ١٩٥٢ ميلادية يبحث فى الإسلام ماضيه وحاضره !

وفى شهر أكتوبر من ذلك العام نفسه ، تطلع علينا « رسالة الإسلام » التى تصدر عن « دار التقريب بين المذاهب الإسلامية » بالقاهرة بمقال لكاتب من حلب تكلم عن نظام الإســـلام السياسى كلاماً طيباً ، إلا أنه تعرض لقبول الشريعة الإسلامية التعديل ، مع أنها شريعة إلهية ، لأن القرآن قال بقاعدة النسخ فى هذه الآية من سورة البقرة « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها »

ومع صراحة هذه الآية فى أن النسخ لا يكون إلا من الله وعلى لسان رسوله ، فقد أجاز الكاتب المسلم أن يكون للأمة نسخ ما تريد من أحكام القرآن رعاية للمصلحة كما زعم ! إذ قال ما نصه (ص ٢٩٣ من العدد الرابع المذكور من السنة الرابعة) « ولا يتوهمن أحد أن هذه الآية قد انتهى حكمها بوفاة الرسول ﷺ كما تبادر إلى ذهن بعضهم ، كلا ! فان القرآن قد نص على أن الأمة وحدها هى مصدر السيادة والسلطة ، وليس الله (هكذا والله يقول الكاتب) !

نعم ، كان الله هو المشرع ابتداء ، ثم غدا التشريع إلى الأمة انتهاء ، لأن الله — رحمة بالناس — هو الذى رد هذه السلطة إلى الأمة حين قال « وأمرهم شورى بينهم »

وإذاً ، فقد صرح هذا الكاتب فى جرأة بما أشار إليه الأستاذ الكبير صاحب

كتاب « يوم الإسلام » أو الإسلام ماضيه وحاضره ، فى إشارة صريحة ولكن فى استحياء ، من أن للأمة نسخ ما ترى من أحكام القرآن لتتفق الشريعة الإسلامية وحاجات العصر ومقتضياته !

ولا ندرى ماذا يبقى للشريعة الإسلامية ، إذا رفضنا آراء الفقهاء اكتفاء بالقرآن والسنة ، ثم رفضنا السنة اكتفاء بالقرآن ، ثم جعلنا القرآن محتملا النسخ — بعد أن تم نزوله وكمل الدين به ، ورضى الله الإسلام لنا ديناً ، وبعد أن زال عهد الرسالة — حسب المصلحة كما يزعم أى زاعم الآن وفى المستقبل من الزمان !

وإننا لا نحرم الاجتهاد فى الفقه الإسلامى ، بل نوجبه إيجاباً على القادر عليه الذى تهيأت له مؤهلاته وأدواته ، ولكن على ألا نخرج فى آرائنا عن فلك القرآن والسنة ، وأن نسير دائماً فى مسارها ، وإلا فسقنا عن الدين وكتابه الحكيم وسنة رسوله الذى لا ينطق عن الهوى .

﴿ بيـــان السنة للكتاب ﴾

إذا كانت السنة كما عرفنا ، وكما أجمع عليه المسلمون إلا شرذمة لا يعتد برأيهم ، هى الأصل الثانى للفقه والشريعة الإسلامية بعد القرآن ، فإنها قد تكون مبينة له أو ناسخة ، وسنتكلم بعد قليل عن النسخ . والآن ، نذكر شيئاً عن تبيينها لبعض ما جاء فى الكتاب .

يقول الإمام الشافعى ، قال الله تبارك وتعالى (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً) وقال (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) وقال (وأتموا الحج والعمرة لله) ثم بين على لسان رسوله ﷺ عدد ما فرض من الصلوات ومواقيتها وسننها ، وعدد الزكاة ومواقيتها ، وكيف عمل الحج والعمرة ، وحيث يزول هذا ويثبت وتختلف سننه وتتفق » ولهذا ، أشياء كثيرة فى القرآن والسنة .

ثم يقول : البيان فى الفرائض المنصوصة فى كتاب الله عز وجل من أحد هـذه الوجوه ، منها ما أتى الكتاب على غاية البيان فيه ، فلم يحتج مع التنزيل فيه إلى غيره ومنها ما أتى البيان على غاية البيان فى فرضه ، فافترض الله طاعة رســـوله ، فبين

رسول الله ﷺ عن الله كيف فرضه ، وعلى من فرضه ، ومتى يزول فرضه ويثبت ويجب ، ومنها ما بينه من سنة نبيه ﷺ بلا نص كتاب .

وهذا الإجمال الذى حكيناه عن الشافعى رضوان الله عليه ، نجد له تفصيلا لدى ابن القيم حين تكلم على منزلة السنة من القرآن فيقول : والسنة مع القرآن على ثلاثة أوجه : أحدها ، أن تكون موافقة له من كل وجه ، فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضافرها — الثانى : أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيراً له — الثالث : أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو محرمة لما سكت عن تحريمه .

ولا نخرج عن هذه الأقسام ، فلا تعارض القرآن بوجه ما ، فما كان منها زائداً على القرآن « فهو تشريع مبتدأ من النبى ﷺ تجب فيه طاعته ولا تحل معصيته ، وليس هذا تقديما لها على كتاب الله ، بل امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله ، ولو كان رسول الله ﷺ لا يطاع فى هذا القسم ، لما كان لطاعته معنى وسقطت طاعته المختصة به .

ثم أخذ ابن القيم بعد ما تقدم ، فى ذكر بعض ما جاءت به السنة بيانا للقرآن من ناحية ما سكت عن إيجابه أو تحريمه ، فقال : وكيف يمكن أحداً من أهل العلم أن لا يقبل حديثا زائداً على كتاب الله ، فلا يقبل حديث تحريم (زواج) المرأة على عمتها ولا على خالتها ، ولا حديث التحريم بالرضاعة لكل ما يحرم من النسب (أى فى الزواج أيضا) ، ولا حديث خيار الشرط ، ولا أحاديث الشفعة ، ولا حديث الرهن فى الحضر ، مع أنه (أى ذلك كله) زائداً على ما فى القرآن .. (كما أن الناس جميعا) أخذوا بحديث « من قتل قتيلا فله سلبه » وهو زائد على ما فى القرآن من قسمة الغنائم (أى كلها بما فيها من أسلاب القتلى بين المقاتلين جميعا)

وقد يكون لنا أن نقول بإيجاز بأن دور الرسول كان دور الشارح للمتن الذى هو القرآن ، إلا أنه شارح ملهم من الله ، يعمل تحت رعايته فلا يقر على خطأ بحال ، ولنذكر لذلك بعض الأمثلة :

(١) أمرنا الله تعالى فى كتابه بالصلاة وجعلها فرضا علينا ، إلا أنه لم يعين

بياناً شافياً أوقاتها ، ولا عدد صلوات كل يوم ، ولا عدد ركعات كل صلاة ، ولا كيفيتها ، فجاءت السنة ببيان ذلك كله ، حين صلى الرسول وقال : صلوا كما رأيتمونى أصلى ، وقد روى لنا أبو هريرة وغيره من الصحابة كيفية صلاة الرسول .

(ب) وفرض الله كذلك فى كتابه الصوم إذ قال (البقرة م ٢ — ١٨٥) شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن ، هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر . ثم كان الرسول هو الذى بين أن المراد به الشهر القمرى لا الشمسى ، وأن الصوم يكون من الفجر إلى الغروب ، كما بين حكم المفطر عامداً أو ناسياً ، إلى غير ذلك كله من أحكام الصوم

(ج) ومثل ذلك كانت الزكاة ، فقد جاء بها الأمر فى القرآن بلفظ الزكاة والصدقة فى كثير من الآيات . ومنها قوله (وآتوا الزكاة) وقوله (خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها) وقوله (وآتوا حقه يوم حصاده) وقوله (والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم)

إلا أن السنة هى التى بينت لنا نصاب الزكاة فى كل أنواع الأموال ، من نقود وزروع وثمار وحيوان وعروض التجارة وغيرها ، كما حددت المقدار الواجب إخراجه زكاه فى كل نوع منها .

(د) وفى الحج ، ذكر القرآن أنه فرض علينا بقوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) . وأشار إلى الإحرام بقوله (ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله) وإلى الوقوف بعرفة بقوله (فإذا أفضتم من عرفات) وإلى السعى بين الصفا والمروة بقوله (إن الصفا والمروة من شعائر الله) وإلى الطواف بالكعبة بقوله (وطهر بيتى للطائفين والقائمين)

ثم جاءت السنة ببيان كيفية الإحرام ومواقيته ومتى يكون واجباً ، وبيان محظورات الإحرام والحكم فيمن يجترح شيئاً منها ، وكيفية السعى وعدد مراته وحدود عرفة والزمن الذى يجب الوقوف فيه بهذا المشعر . إلى غير هذا وذاك جميعه مما يتعلق بالحج ، حتى صار معروفاً لنا تماماً كما قام به الرسول .

وهكذا كانت السنة مبينة للقرآن ، مصداقاً لقوله (وأنزلنا إليك الذكر لتبين

للناس ما نزل إليهم) وكان الرسول مشرعاً بقوله وفعله وتقريره حتى لبعض ما لم يرد — ولو بإجمال أو إشارة — فى القرآن ، وإن كان فى الحقيقة هو المشرع الأعظم ، وما دام رسوله كان يستلهم دائماً من القرآن : نصه وروحه ، ومقاصده التى ترمى دائماً لصالح الفرد والجماعة والأمة .

﴿ حجية السنة ﴾

والآن بعد ما تقدم من وجوه بيان السنة للكتاب وإتيانها أحياناً بتشريعات لاتوجد فيه ، لايمكن أن ينازع مسلم أو باحث — ولو لم يكن مسلما — فى أنها حجة فى التشريع بجانب القرآن ، وإن كانت بعده طبعاً فى المنزلة ، وذلك لأن نصوص القرآن كلها قطعية الثبوت وإن كان فيها ماهو ظنى الدلالة ، على حين أن كل مادوّن فى كتب السنة عن الرسول ليس كذلك قطعيا فى ثبوته ، ويدخل فى هذا الباب الأحاديث المشهورة وأخبار الآحاد ، ثم إنها جميعا تعتبر تفسيراً وبيانا للقرآن كما قلنا وما كان أمره هكذا يكون متأخراً فى الرتبة لما جاء بيانا له .

على أن لنا أن نستدل لحجية السنة بجانب القرآن من القرآن نفسه فى آيات كثيرة منه ، منها قوله (الحشر ٥٩ ـ ٧) « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » وقوله (النساء ٤ ـ ٥٩) « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم فان تنازعتم فى شىء فردوه إلى الله والرسول » وقوله (النساء ٤ ـ ٦٥) « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما »

ومع هذا لوضوح فى وجوب اعتبار السنة حجة فى التشريع ، نجد فى مختلف الأزمان والبيئات الإسلامية من يحاولون الخروج على هذا الإجماع الذى يفرضه المنطق والواقع العملى فى تاريخ التشريع الإسلامى . وقد عرفنا أمر الطائفة التى حكى الشافعى رفضها للأخبار كلها ، كما عرفنا نبأ بعض من يحاولون إثارة هذه الفتنة فى هذا الزمن الحاضر ، زعما من هؤلاء وأولئك بأن فى القرآن غنية فى هذه الناحية .

وقد تعرض الشاطبى بعد الشافعى لهذه الشرذمة من الناس ، فوصفهم بأنهم قوم لاخلاق لهم ، وأبان أن هذا الرأى منهم أداهم إلى الانخلاع عن الجماعة وتأويل القرآن

على غير ماأنزل الله . وروى فى ذلك عن عمر بن الخطاب أنه قال : سيأتى قوم يجادلونكم بشبهات القرآن ، فخذوهم بالأحاديث ، فإن أصحاب السنن أعلم بكتاب الله ، إلى غير ذلك من الآثار التى حملها العلماء على تأويل القرآن مع طرح السنن .

على أن من الإنصاف أن نذكر أن هؤلاء القوم قد يستدلون أيضاً لما يذهبون إليه بأن الرسول نفسه لم يأمر بكتابة الحديث كما كان ذلك بالنسبة للقرآن ، وبأنه قال كما جاء فى صحيح الإمام مسلم « لاتكتبوا عنى ، ومن كتب غير القرآن فليمحه » وقوله ، حسب ما روى البخارى ، حين اشتد به مرض الموت « إيتونى بكتاب أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده » فقال عمر إن النبى غلبه الوجع ، وعندنا كتاب الله حسبنا .

ولكن من الحق مع ذلك ، أن نقول بأن شيئاً من هذا لا ينهض دليلا أو شبه دليل لما يزعمون من عدم حجية السنة فى التشريع ، فان عدم الأمر بتدوينها مثل القرآن ، لا يدل إلا على أن القرآن يجب أن يكون هو المرجع الأول ومحط عناية المسلمين ، فضلا عن أن العرب أمة كان عمادها فى الحفظ الصدور لا على الطروس . ثم الحديث الأول فيه الأمر صراحة بالتحديث عن الرسول . ولا معنى للتحديث عنه إلا حفظ ما يقول والعمل به مع القرآن ، أما الحديث الآخر ، فالأمر يسير لما أدركه عمر رضى الله عنه من أن حالة المرض الشديد قد تكون مظنة السهو وما يتصل به ، والتشريع يجب الاحتياط كل الاحتياط فيه .

وبعد ذلك كله ، لامعدى لأولئك القوم من الاعتراف بأن فى صلب التشريعات الإسلامية ما طريقه السنة وحدها على ما عرفنا ، وأن القرآن بنصه يوجب العمل بهذه التشريعات : بيانا لمجمله ، وتخصيصها لما جاء به عاما به ، وتقييداً لما أرسله مطلقا « إلى غير ما عرفنا من وجوه البيان وضروبه »

- ٣ -

الحديث النبوى وبيان الحاجة اليه

دراسة علمية نفيسة لكبير علماء مسلمى الهند

السيد سليمان النـــدوى رحمه الله

النبي «ص» كان مأمورا بتبيين القرآن

قال الله تعالى مخاطباً لنبيه عليه السلام (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) فلأجل هذا كان الصحابة يرجعون إليه فى فهم كل ما أشكل عليهم فهمه أو استنباطه من القرآن ، ويستفتونه فيما يقع لهم من الحوادث ، فيبين لهم النبي عليه السلام ما أشكل عليهم ويعلمهم ما خفى عليهم . مثلا نزلت آيات الصيام ولم يذكر فيها حكم الأكل والشرب بالنسيان فى الصوم ، فجاء رجل إلى النبي (ص) وقال : يا رسول أكلت ناسياً فى الصوم . فأفتاه النبي (ص) بأن صومه صحيح ، لأن الخطأ والنسيان معفو عنهما ، مستنبطاً من قوله تعالى (وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ، ولكن ما تعمدت قلوبكم) . فهل يقال إن هذا الحديث مخالف للقرآن لأنه ليس فيه أن الصوم لا يفسده الأكل بالنسيان ؟ أو يقال إنه لم يكن للنبي عليه السلام أن يستنبط هذا الحكم من الآية الأخرى التى لا تتعلق بالصوم ؟

وهنا نريد أن نسأل هؤلاء المنكرين على الحديث : إذا كان يجوز لكم أن تستنبطوا من القرآن كل ما تريدون ، وتفسروه كما تفهمون ، مع بعدكم عن العصر والمحيط اللذين نزل فيهما القرآن ، ومع كونكم أعجاماً من غير أهل اللسان ، أفما كان يحق هذا لمن نزل عليه القرآن ، وأمر بتبيينه وكان أفصح أهل اللسان ، بل أحق الناس بالبيان والاستنباط من القرآن ؟

تفاوت الأفهام

ثم لا يخفى على أحد أن كل الناس ليسوا سواء فى الاستعداد والفهم وصفاء الذهن ولهذا السبب يقرأ القرآن الحكيم كل أحد ولكنهم يختلفون فى فهم معانيه ، فالعالم يفهم

منه مالا يفهمه الجاهل ، والعلماء أيضا متفاوتون فى الفهم والعلم (وفوق كل ذى علم عليم) . وقد أمرنا الله تعالى بالرجوع إلى العلماء فى قوله (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) وبين اختلاف الناس فى درجات الفهم بقوله (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ، إنما يتذكر أولو الألباب)

كيف وجدت الاحاديث ؟

إذا سلمنا هذين الأمرين ، أعنى أن النبي عليه السلام كان مأموراً بتبيين القرآن ، وأحق الناس به وبالاستنباط منه ، وأن الناس متفاوتون فى الاستعداد والفهم ، فلنتصور أنه إذا نزل حكم فى القرآن فى واقعة ما ثم بعد ذلك حدثت حادثة أخرى مثلها أو تشابهها أو تختلف عنها قليلا فى الظاهر ، واشتبه على بعض الصحابة أن ذلك الحكم ينطبق على هذه الحادثة الجديدة أم لا ، فما الطريقة المعقولة لحل هذا الإشكال ؟ أليست الطريقة المعقولة أن يرجعوا إلى صاحب الوحى ويسألوه عن ذلك ، فاذا سألوا النبي عليه السلام فاذا كان يجب عليه أن يعمله ، أيسكت عن جوابهم ويتركهم حيارى ، أم يكتفى بتلاوة الآية التى ما فهموها تماماً ، ولم يظهر لهم وجه انطباقها على الواقعة الجديدة ، أم يوضح لهم ما أشكل عليهم بحيث يطمئن إليه الخاطر . لا شك أن الصورة الأخيرة هى المتعينة ، فاذا أجاب على سؤالهم وبين لهم ما اشتبه عليهم ، فهل كان يحرم عليهم أن يخبروا غيرهم بتلك القصة ، وإذا وقعت تلك المسألة لغيرهم فهل كان محظوراً عليهم أن يعلموه كما علمهم الرسول عليه السلام ، لا أظن أن عاقلا يقول بهذا ، بل كل عاقل يقول : إنه كان الواجب عليهم تعليم الجاهل ، وهداية الحيران ، وكذلك فعلوا . فهذا هو (الحديث) فى اصطلاح المسلمين .

الرواية أمر ضرورى

لا مندوحة لعلم من العلوم ولا لشأن من شئون الدنيا ، عن النقل والرواية ، لأنه لا يمكن لكل إنسان أن يكون حاضراً فى كل الحوادث ، فاذاً لا يتصور علم الوقائع للغائبين عنها إلا بطريق الرواية شفاهاً أو تحريراً ، وكذلك المولودون بعد تلك الحوادث لا يمكنهم العلم بها إلا بالرواية عمن قبلهم . هذه تواريخ الأمم الغابرة والحاضرة والمذاهب والأديان ، ونظريات الحكماء والفلاسفة ، وتجارب العلماء واختراعاتهم ، هل وصلت إلينا إلا بطريق النقل والرواية .

فهل كان الدين الاسلامى بدعاً من الحوادث حتى لا تنقل أحكامه وأخباره بهذا

الطريق ، أم كان الواجب اتخاذ طريق آخر لنقل أقوال الرسول عليه السلام وأخباره غير الرواية .

لنفرض أن هؤلاء المنكرين على رواية الأحاديث أصبحوا زعماء لمن كان على شاكلتهم ، فهل هناك طريقة — غير الرواية — لتبليغ استنباطاتهم وتحقيقاتهم لأفراد جماعتهم البعيدين عن حلقات دروسهم أو الذين سيولدون بعدهم ، خصوصاً إذا كانوا فى بلاد لا توجد فيها المطابع ووسائط الاستخبار الحديثة مثل البريد والبرق ، وتكون صناعة الورق معدومة ، والأمية منتشرة (كما كان الحال فى جزيرة العرب عند ظهور الإسلام)

القرآن أيضاً منقول بالرواية

ثم نسأل هؤلاء : أليس القرآن الكريم أيضا منقولا بالرواية ، نعم إن هناك فرقاً بينه وبين الحديث ، وهو أن القرآن منقول بالتواتر ، والحديث منقول برواية رجال معدودين ، ولكنهم ليسوا مجاهيل ، بل هم رجال مشهورون ، أحوالهم معلومة وأسانيدهم محفوظة . وهذا الفرق يقتضى التفاوت فى درجات اليقين والوثوق ، لا فى نفس القبول والاعتبار . وهذا الفرق مسلم عند كل مسلم ، لا يقول أحد منهم بأنهما متساويان من كل جهة .

أصول الحديث

ولما كانت الأحاديث أخباراً ، وجب أن نستعمل — فى نقدها وتمييز الصحيح من غيره — أصول النقد التى نستعملها فى سائر الروايات والاخبار التى تبلغنا ، أعنى إذا سمعنا خبراً فماذا نعمل .

ننظر أولا فى حال الراوى الذى سمعنا منه هذا الخبر : هل هو ممن يعول على روايته أم لا ، ثم ننظر فى حال من روى عنه هذا الرجل ، وهكذا إلى أن تنتهى الوسائط . ثم نتحقق هل الراوى الاعلى كان حاضر الوقعة أم لا ، وهل كان بامكانه فهمها وحفظها ، ثم ننظر فى الامر المروى هل يلائم أحوال الرجل الذى نسب إليه ، وهل يمكن وقوعه فى ذلك العصر والمحيط أم لا ، فهذه القواعد وأشباهها استعملها المحدثون فى نقد الاحاديث وسموها (أصول الحديث) وبذلك ميزوا الاحاديث الصحيحة من غيرها ، ولا زال الباب مفتوحاً لمن أراد أن يأتى البيوت من أبوابها .

الحديث تاريخ الاسلام

لا يخفى أن القرآن الحكيم إنما نزل لهداية البشر إلى مصالحهم الدينية والدنيوية ، ولهذا بين لهم طريق العمل وسبل النجاح ، وأعلن أن الامة التى تعمل بهـــذا القانون تكون لها الخلافة فى الارض وتنال من السعادة والسيادة مالامزيد عليه ، وتكون خير أمة أخرجت للناس . وكل من لم يعمل بهذا القانون يكون ذليلا مهاناً فى الارض ، وشقياً فى الدنيا والآخرة .

فاذا سألنا أحد : هل وجدت أمة فى زمن من الازمان عملت بهذا القانون . وهل نالت به ما وعدت . ومتى كانت هذه الامة . وكيف كانت طريقة عملها بهذا القانون ، وأين التاريخ الصحيح لاعمالها .

نقول له : نعم وجدت أمة عظيمة عملت بهذا الكتاب الحكيم ، واتخذته قانوناً أساسيا لها مدة كبيرة ، فصدقها الله وعده ، وأنعم عليها بالخلافة والسيادة فى الارض ، وامتد سلطانها إلى مشارق الارض ومغاربها ، وكانت أمة لا نظير لها فى تاريخ العالم . وتاريخ أعمالهم المجيدة ، وطريقة تنفيذهم لأحكام القرآن ، وكيفية عملهم بها ، كل ذلك ثابت ومحفوظ بصورة عديمة المثال ، فانه لا يوجد تاريخ لا مة من الامم يبين عملها وتمسكها فى كل شئونها بقانونها مثل تاريخ هذه الامة .

هذه الامة هى : الرسول عليه السلام ، وأصحابه ، والتابعون لهم باحسان . وهذا التاريخ هو (الحديث) فبالحديث يعلم كيف عمل الرسول وأصحابه بالقرآن ، وبه يعرف أن القرآن قانون قد عمل به ونجحت أصوله الادارية ، والسياسية ، والمدنية والاخلاقية الخ ، وليس هو مجموعة نظريات محتاجة للاثبات بالتجربة والتطبيق ، أما إذا عملنا برأى المنكرين للحديث فيضيع تاريخ الاسلام الذهبى ، ولا يقدر أحد أن يثبت أن القرآن قد عملت به أمم من الامم ونجحت فى تأسيس حكومة مدنية مطابقة لتعليماته ، فهل يرضى المسلمون بهذا ، لا والله ، لا المسلمون يرضون بهذا ، ولا العلم ، ولا التاريخ يرضيان به (فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا)

أقسام الحديث

ولننظر ماذا يوجد فى الحديث ، وأى مقدار منه يصلح ان يكون مجالا للبحث والمناقشة :

(١) لا يخفى أن القسم الأعظم من الحديث هو تاريخى ، أعنى أنه يشتمل على أخبار الرسول عليه السلام وأصحابه الكرام ووقائعهم ، وبيان جليل أعمالهم . وهذا القسم غير قابل للبحث والمناقشة عند كل ذى عقل سليم ، لأنه عبارة عن جزء من تاريخ العالم ، مثل سائر تواريخ الأمم ، إلا أنه يمتاز عنها بصحة المأخذ ، وضبط الرواية ، وتسلسل الأسانيد ، ومطابقتها لأصول النقد . بحيث أن هـذا الوصف لا يشاركه فيه تاريخ أمة من الامم ، لا الرومان ، ولا الفرس ، ولا اليونان ، ولا الهند ، ولا مصر الخ .

(٢) والقسم الثانى : أخلاق تهذيبى ، يحتوى على الحكم والآداب والنصائح ، مثل مدح الصدق والعدل والإحسان والاتحاد والتعاون ، وسائر الفضائل والحث عليها ، وذم الكذب والظلم والفسق والفساد ، وسائر الرذائل والصدّ عنها . فهذه الامور تؤيدها الفطرة الإنسانية ، وأصولها موجودة فى القرآن ، فهل فيها شىء يستحق الرد ؟

(٣) العقائد . أصـول العقائد مذكورة فى القرآن ، مثل التوحيد والصفات الإلهية ، والرسالة ، والبعث ، وجزاء الاعمال . ولا يوجد فى الحديث الصحيح إلا ما يؤيد هـذه الاصول ويوضحها ويقررها ، أو يكون من جزئياتها ونظائرها ، ولا يوجد فيها ما يكون مخالفاً لعقائد القرآن ، أو زائداً عليها بحيث لا يكون له أصل فى القرآن . وكل ما يستشكل من الاحاديث الصحيحة فى العقائد تجد مثله فى القرآن ويجرى فيه ما يجرى فى القرآن من التفويض أو التأويل ، حسب اختلاف مدارك الافهام والطبائع الإنسانية ، فمنها ما يقبل التسليم والتفويض ، ومنها مالا يقنعه إلا التأويل الموافق لعقله والذى يطمئن به قلبه . وأما الاحاديث التى فيها مخالفة للقرآن أو العقل السليم فلا تجدها إلا من الموضوعات والواهيات . ومثلها لا يجوز ذكرها فضلا عن التمسك بها . وهذا بإجماع المسلمين .

(٤) هذا القسم أكثره ثابت بالاحاديث المستفيضة المشهورة ، وهى قد رويت بطرق كثيرة صحيحة ، ولكنها لم تبلغ حد التواتر . وبعضه بالآحاد ولكنها صحاح وأما الاحاديث الضعيفة فقد أجمع المحدثون والفقهاء أنها لا تقبل فى الاحكام .

فأما الاحتجاج بالخبر المستفيض المشهور فلا يتصور وجود عاقل ينكر ثبوت الحكم بمثل هـــذا الخبر ، ولزوم العمل به لمن يبلغه ، وإلا بطل نظام العالم . فهذه قوانين الحكومات إذا نشرت فى عدة جرائد معتبرة يلزم العمل بها لكل أحد من رعايا تلك الحكومة ، ولا يسعه الاعتذار بأنها لم تبلغه بالتواتر .

وأما الآحاد الصحاح فكذلك العمل بها جار فى سائر أنحاء العالم ، مثلا إذا أتانا رجل معتبر ، وبلّغنا أن فلاناً يطلبك ، فحالا نلبى طلبه ، ولا نســـأله أن يأتينا بالشهود على صحة قوله ، إلا إذا وجدت هناك قرينة مانعة عن قبول خبره ، فحينئذ نتثبت قبل الذهاب .

وهكذا الامر فى الاحاديث الآحادية الصحيحة : تقبل فى الاحكام ويعمل بها مالم يوجد أمر مانع من قبولها ، مثل كونها مخالفة للقرآن أو الحديث المشهور ، أو كونها متروكة العمل فى زمن الخلفاء الراشدين والصحابة ، ففى هذه الحالة يحق لكل عالم أن يتوقف عن العمل بها ، وأن يبحث عنها إلى أن يزول الإشكال ويطمئن إليه الخاطر . وأما ترك العمل بالآحاد الصحاح مطلقاً من غير وجود علة مانعة من قبولها ففير معقول ، ومخالف لما هو جار فى سائر المعاملات الدنيوية .

السنة مأخوذة من القرآن

على أننا نعتقد — مثل كثير من العلماء المحققين — أن الاحكام التى توجد فى الاحاديث الصحيحة هى مأخوذة ومستنبطة من القرآن الكريم ، استنبطها النبى صلى الله عليه وسلم من القرآن بتأييد إلهى وبيان ربانى ، ولذلك يجب علينا قبولها والعمل بها بشرط ثبوتها إلى النبى صلى الله عليه وســـلم . وهذا الفهم والاستنباط يسمى فى اصطلاح القرآن تارة « تبييناً » وتارة « إراءة » قال الله تعالى (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس مانزل إليهم ولعلهم يتفكرون) وقال جل شأنه (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله)

معيار السنة والبدعة

من القواعد المسلمة فى جميع الأديان والمذاهب أن أحسن العصور لكل دين ومذهب إنما هو عصر صاحب المذهب نفسه ، ثم عصر خلفائه وأصحابه الذين أخذوا منه الدين ولازموه فى السراء والضراء . ثم يطرأ عليه الضعف شيئاً فشيئاً ، ويتسرب إليه الخلل وتختلط فيه الأشياء الدخيلة المنافية لروحه وتعاليمه ، فاذا طبقنا هذه القاعدة الكلية — التى هى موافقة للعقل والناموس الطبيعى أيضاً — على الإسلام وجب أن يكون عصره الذهبى الخالى عن التحريف والشوائب هو عصر الرسول صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين ، فكل أمر وجدناه معمولا به فى ذلك العصر علمنا أنه من الدين ، ويقال له سنة ، وكل ما حدث بعده عرفنا أنه دخيل فى الدين ، ويسمى بدعة ، فهذا هو المعيار للسنة والبدعة أو بعبارة أخرى لما هو من الدين ولما ليس منه ، فكل من يدّعى أن الأمر الفلانى من الدين والأمر الفلانى ليس منه فعليه أن يزن دعواه بهذا الميزان ، ويثبت أن الشىء الذى يزعم أنه من الدين كان موجوداً فى زمن الرسول وأصحابه ، وأن الشىء الذى يعدّه دخيلا فيه لم يكن فى ذلك العصر [1]

تعليق المنار

نشكر لصديقنا العلامة السيد سليمان الندوى هذا المقال النفيس فى الرد على أعداء السنة المبتدعين :

ومن الغريب أننا نرى أمم العلم والحضارة تعنى بحفظ ماينقل عن علمائها وأدبائها فى التشريع والحقوق والحكم والآداب ، ويفاخر بعضهم بعضاً بهم وبآثارهم ، ونرى هؤلاء المخدوعين من مبتدعة المسلمين لا يكتفون بهضم حقوق علماء ملتهم ومؤسسى

---

(١) بناء على ذلك تكون رواية الحديث وتدوينه والعمل به من صميم الاسلام حيث ثبت مما تقدم ومما سيأتى أن ذلك كان موجوداً فى زمن النبى ﷺ وأصحابه .

حضارتها ومجدها بالعلم والعمل ، والسياسة والآداب ، بل بنبذون سنة الرسول الذى يدعون اتباع ملته وما روى سلفهم عنه من التشريع والحكم والآداب ، ومنهم من يدعى اتباع سنته العملية التى تلقاها عنه أصحابه بالعمل دون ماثبت عنه بالأحاديث القولية وإن كانت صحيحة المتون والأسانيد لايعارضها معارض من القرآن ولا قطعى آخر يثبته العلم والعقل ، ويدّعون أنهم يتبعون نصوص القرآن ، كأن فهمهم وبيانهم له وحرصهم على العمل به فوق فهم من أوحى إليه وكلفه الله بيانه بالقول والعمل ، وعصمه من الخطأ فى كل ما يبلغه عنه من نصوصه ، ومن المراد منها ، أى من كل ما هو دين وشرع .

والذى نعلمه بالاختبار أن بعض هؤلاء الدعاة إلى هدم الإسلام جاهل غبى قد فتن بحب الظهور ، وبعضهم ملحد يدعو المسلمين إلى الإلحاد لهوى فى نفسه ، أو خدمة لبعض الدول الطامعة فى بلاد الإسلام واستعباد المسلمين ، التى علمت بالاختبار أنهم لا يقبلون الاستعباد ما داموا مستمسكين بعروة الاسلام ، دين السيادة والعزة والملك ، الذى ينسخ جميع الشرائع ، وجعله الله الدين الأخير الكامل للبشر كلهم إلى أن تقوم الساعة .

فيجب على جماعة المسلمين فى كل قطر أن يقيموا الحجج المعقولة على ضلال جميع هؤلاء المبتدعة ، ووجوب الاعتصام بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ ، وهدى سلف الاسلام الصالحين ، وعدم الاعتداد باسلام من لا يهتدى بالسنة ولا من يحرف القرآن بتفسير يخالف قواعد اللغة وضروريات الدين وإجماع السلف الصالحين ، فإن غايتهم أن لا يبقى من الاسلام شىء . خذلهم الله أجمعين (١)

---

(١) نشرنا « تعليق المنار » هذا ليكون دليلا جديداً على افتراء صاحب الكتاب الخبيث ، فقد زعم أن المنار كان من مصادر كتابه التى استمد منها عناصره وآراءه .

ابو هريرة

لقد تحامل مؤلف الكتاب الخبيث تحاملا لا يرتضيه المنصفون لذى دين وخلق على صحابى من صحابة رسول الله وهو أبوهريرة رضى الله عنه . ونحن لاندعى العصمة لأحد من البشر حاشا الأنبياء ، ولكننا نريد أن ننزل الناس منازلهم فى الفضل والعلم ولا نحجر على العقول فلكل باحث أن ينتقد ويبدى ما يشـــاء من آراء فى حدود قواعد النقد الصحيحة ، ولكننا نحب للناقد أن يأخذ نفسه بأدب النقد ، وأن يراعى النصفة ، وأن يكون عفيف القول ، كريم التعبير مترفعاً عن الإسفاف ، وقد كان سلفنا الصالح يختلفون ويتجادلون ، ولكنهم كانوا يحلقون فى سماوات من العفة والترفع عن الهجر من القول ، والإنصاف وعدم التجنى .

وقد رأينا لوضع الحق فى نصابه أن ننشر ما كتبه الأستاذ أحمد شاكر رحمه الله وهو من أعلم علماء الحديث ورواته بمصر — كتبه مقدمة لمسند (أبو هريرة) عند نشره لمسند الإمام أحمد :

لهج أعداء السنة ، أعداء الإسـلام ، فى عصرنا ، وشغفوا بالطعن فى أبى هريرة وتشكيك الناس فى صدقه وفى روايته . وما إلى ذلك أرادوا ، وإنما أرادوا أن يصلوا — زعموا — إلى تشكيك الناس فى الإسلام ، تبعاً لسادتهم المبشرين ، وإن تظاهروا بالقصد إلى الاقتصار على الأخذ بالقرآن ، أو الأخذ بما صح من الحديث فى رأيهم ، وما صح من الحديث فى رأيهم إلا ما وافق أهواءهم ، وما يتبعون من شعائر أوربة وشرائعها ، ولن يتورع أحـــدهم عن تأويل القرآن ، إلى ما يخرج الكلام عن معنى اللفظ فى اللغة التى نزل بها القرآن ، ليوافق تأويلهم هواهم وما إليه يقصدون !

وما كانوا بأول من حارب الإسـلام فى هذا الباب ، ولهم فى ذلك سلف من أهل الأهواء قديماً ، والإسـلام يسير فى طريقه قدماً ، وهم يصيحون ما شاءوا ، لا يكاد الإسلام يسمعهم ، بل هو إما يتخطاهم لا يشعر بهم ، وإما يدمرهم تدميراً .

ومن عجب أن تجد ما يقول هؤلاء المعاصرون ، يكاد يرجع فى أصوله ومعناه إلى

ما قاله أولئك الأقدمون ! بفرق واحد فقط : أن أولئك الأقدمين ـ زائغين كانوا أم ملحدين ـ كانوا علماء مطلعين ، أكثرهم ممن أضله الله على علم .

أما هؤلاء المعاصرون ، فليس إلا الجهل والجرأة ، وامتضاغ ألفاظ لا يحسنونها ، يقلدون فى الكفر ، ثم يتعالون على كل من حاول وضعهم على الطريق القويم !

ولقد رأيت الحاكم أبا عبد الله ـ المتوفى سنة ٤٠٥ ـ حكى فى كتابه المستدرك (٣ : ٥١٣) كلام شيخ شيوخه إمام الأئمة أبى بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة — المتوفى سنة ٣١١ — فى الرد على من تكلم فى أبى هريرة ، فكأنما هو يرد على أهل عصرنا هؤلاء ، وهذا نص كلامه :

« وإنما يتكلم فى أبى هريرة — لدفع أخباره — من قد أعمى الله قلوبهم ، فلا يفهمون معانى الأخبار :

إما معطل جهمى ، يسمع أخباره التى يرونها خلاف مذهبهم — الذى هو كفر — فيشتمون أبا هريرة ، ويرمونه بما الله تعالى قد نزهه عنه ، تمويهاً على الرعاع والسفل ، أن أخباره لا تثبت بها الحجة !

وإما خارجى ، يرى السيف على أمة محمد ولا يرى طاعة خليفة ولا إمام ، إذا سمع أخبار أبى هريرة عن النبى ﷺ خلاف مذهبهم الذى هو ضلال لم يجد حيلة فى دفع أخباره بحجة وبرهان ، كان مفزعه الوقيعة فى أبى هريرة !

أو قدرى اعتزل الإسلام وأهله ، وكفر أهل الإسلام الذين يتبعون الأقدار الماضية التى قدرها الله تعالى وقضاها قبل كسب العباد لها ، إذا نظر إلى أخبار أبى هريرة التى قد رواها عن النبى ﷺ فى إثبات القدر ، لم يجد حجة تؤيد صحة مقالته التى هى كفر وشرك كانت حجته عند نفسه أن أخبار أبى هريرة لا يجوز الاحتجاج بها !

أو جاهل يتعاطى الفقه ويطلبه من غير مظانه ، إذا سمع أخبار أبى هريرة فيما يخالف مذهب من اجتبى مذهبه واختاره ، تقليداً بلا حجة ولا برهان ، تكلم فى أبى هريرة ودفع أخباره التى تخالف مذهبه ، ويحتج بأخباره على مخالفيه ، إذ كانت أخباره موافقة لمذهبه !

وقد أنكر بعض هذه الفرق على أبي هريرة أخباراً لم يفهموا معناها ، أنا ذاكر بعضها بمشيئة الله عز وجل ... الخ »

وقال الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله تعليقاً على حديث الذباب :

وهذا الحديث مما لعب به بعض معاصرينا ، ممن علم وأخطأ ، وممن علم وعمد إلى عداء السنة ، وممن جهل وتجرأ :

فمنهم من حمل على أبي هريرة ، وطعن في رواياته وحفظه ، بل منهم من جرؤ على الطعن في صدقه فيما يروى ! حتى غلا بعضهم فزعم أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحه ، إن لم يزعم أنها لا أصل لها ! بما رأوا من شبهات في نقـــد بعض الأئمة لأسانيد قليلة فيها ، فلم يفهموا أغراض أولئك المتقدمين الذين أرادوا بنقدهم أن بعض أسانيدها خارجة عن الدرجة العليا من الصحة التي التزمها الشيخان ، لم يريدوا أنها أحاديث ضعيفة قط .

ومن الغريب أن هذا الحديث بعينه — حديث الذباب — لم يكن مما استدركه أحد من أئمة الحديث على البخاري . بل هو عندهم جميعاً مما جاء على شرطه في أعلى درجات الصحة .

ومن الغريب أيضاً أن هؤلاء الذين حملوا على أبي هريرة — على علم كثير منهم بالسنة وسعة اطلاعهم رحمهم الله — غفلوا أو تغافلوا عن أن أبا هريرة رضى الله عنه لم ينفرد بروايته ، بل رواه أبو سعيد الخدري أيضاً عن النبي ﷺ عند أحمد في المسند (١١٢٠٧ ، ١١٦٦٦) ، والنسائي (٢ : ١٩٣) ، وابن ماجه (٢ : ١٨٥) ، والبيهقي (١ : ٢٥٣) بأسانيد صحاح . ورواه أنس بن مالك أيضاً ، كما ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد (٥ : ٣٨) وقال « رواه البزار ورجاله رجال الصحيح ، ورواه الطبراني في الأوسط » . ورواه الحافظ في الفتح (١٠ : ٢١٣) وقال « أخرجه البزار ورجاله ثقات » .

فأبو هريرة لم ينفرد برواية هذا الحديث عن رسول الله ﷺ ، ولكنه انفرد بالحمل عليه منهم ، بما غلوا أنه رواه اثنان غيره من الصحابة .

والحق أنه لم يعجبهم هذا الحديث لما وقر في نفوسهم من أنه ينافي المكتشفات

الحديثة من المكروبات ونحوها . وعصمهم إيمانهم عن أن يجرءوا على المقام الأسمى فاستضعفوا أبا هريرة .

والحق أيضاً أنهم آمنوا بهذه المكتشفات الحديثة أكثر من إيمانهم بالغيب ، ولكنهم لا يصرحون ! ثم اختطوا لأنفسهم خطة عجيبة : أن يقدموها على كل شيء وأن يؤولوا القرآن بما يخرجه عن معنى الكلام العربى ، إذا خالف ما يسمونه «الحقائق العلمية» ! وأن يردوا من السنة الصحيحة ، ما يظنون أنه يخالف حقائقهم هذه ! افتراء على الله ، وحباً فى التجديد !

بل إن منهم لمن يؤمن ببعض خرافات الأوربيين وينكر حقائق الإسلام أو يتأولها، فمنهم من يؤمن بخرافات استحضار الأرواح ، وينكر وجود الملائكة والجن بالتأول العصرى الحديث ، ومنهم من يؤمن بأساطير القدماء ، وما ينسب إلى القديسين والقديسات ، ثم ينكر معجزات رسول الله ﷺ كلها ، ويتأول ما ورد فى الكتاب والسنة من معجزات الأنبياء السابقين ، يخرجونها عن معنى الإعجاز كله وهكذا وهكذا . . .

ولم يكن هؤلاء المعترضون المجترئون أول من تكلم فى هذا ، بل سبقهم من أمثالهم الأقدمون ، ولكن أولئك كانوا أكثر أدباً من هؤلاء ، فقد قال الخطابى فى معالم السنن (رقم ٣٦٩٥ من تهذيب السنن) : « وقد تكلم فى هذا الحديث بعض من لا خلاق له وقال : كيف يكون هذا ؟ وكيف يجتمع الداء والشفاء فى جناحى الذبابة ؟ وكيف تعلم ذلك من نفسها حتى تقدم جناح الداء وتؤخر جناح الشفاء وما أربها فى ذلك ؟ قلت ـ القائل الخطابى ـ : وهذا سؤال جاهل أو متجاهل ، وإن الذى يجد نفسه ونفوس عامة الحيوان قد جمع فيها بين الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة ، وهى أشياء متضادة إذا تلاقت تفاسدت ، ثم يرى أن الله سبحانه قد ألف بينها وقهرها على الاجتماع ، وجعل منها قوى الحيوان التى بها بقاؤها وصلاحها ، لجدير أن لا ينكر اجتماع الداء والشفاء فى جزءين من حيوان واحد ، وأن الذى ألهم النحلة أن تتخذ البيت العجيب الصنعة وأن تعسل فيه ، وألهم الذرة (أى النملة) أن تكتسب قوتها وتدخره لأوان حاجتها إليه ، هو الذى خلق الذبابة وجعل لها الهداية

إلى أن تقدم جناحاً وتؤخر جناحاً ، لمـــا أراد الله من الابتلاء الذى هو مدرجة التعبد والامتحان الذى هو مضمار التكليف وفى كل شىء عبرة وحكمة ، وما يذكر إلا أولو الألباب »

وأما المعنى الطبى ، فقال ابن القيم ـ فى شأن الطب القديم ـ فى زاد المعاد (٣ : ٢١٠ ـ ٢١١) « واعلم أن فى الذباب قوة سمية ، يدل عليها الورم والحكة العارضة من لسعه ، وهى بمنزلة السلاح ، فإذا سقط فيما يؤذيه اتقاه بسلاحه . فأمر النبى ﷺ أن يقابل تلك السمية بما أودعه الله فى جناحه الآخر من الشفاء فيغمس كله فيقابل المادة السمية بالمادة النافعة فيزول ضررها ، وهذا طب لا يهتدى كبار الأطباء وأئمتهم ، بل هو خارج من مشكاة النبوة ، ومع هذا فالطبيب العالم العارف الموفق يخضع لهذا العلاج ويقر لمن جاء به بأنه أكمل الخلق على الإطلاق ، وأنه مؤيد بوحى إلهى خارج عن القوى البشرية »

قال الشيخ أحمد شاكر : وأقول ـ فى شأن الطب الحديث ـ إن الناس كانوا ولا يزالون تقذر أنفسهم الذباب وتنفر مما وقع فيه من طعام أو شراب ، ولا يكادون يرضون قربانه ، وفى هذا من الإسراف ـ إذا غلا الناس فيه ـ شىء كثير ، ولا يزال الذباب يلح على الناس فى طعامهم وشرابهم ، وفى نومهم ويقظتهم ، وفى شأنهم كله ، وقد كشف الأطباء والباحثون عن المكروبات الضارة والنافعة ، وغلوا غلواً شديداً فى بيان ما يحمل الذباب من مكروبات ضارة ، حتى لقد كادوا يفسدون على الناس حياتهم لو أطاعوهم طاعة حرفية تامة ، وإنا لنرى بالعيان أن أكثر الناس تأكل مما سقط عليه الذباب وتشرب ، فلا يصيبهم شىء إلا فى القليل النادر .

ومن كابر فى هذا فانما يخدع الناس ويخدع نفسه ، وإنا لنرى أيضاً أن ضرر الذباب شديد حين يقع الوباء العام ، لا يمارى فى ذلك أحد ، فهناك إذن حالان ظاهرتان بينهما فروق كبيرة : أما حال الوباء فما لا شك فيه أن الاحتياط فيها يدعو إلى التحرز من الذباب وأضرابه مما ينقل المكروب أشد التحرز ، وأما إذا عـدم الوباء ، وكانت الحياة تجرى على سننها فلا معنى لهذا التحرز ، والمشاهدة تنفى ما غلا فيه الغلاة من

إفساد كل طعام أو شراب وقع عليه الذباب ، ومن كابر فى هذا فانما يجادل بالفول لا بالعمل ، ويطيع داعى الترف والتأنق ، وما أظنه يطبق ما يدعو إليه تطبيقاً دقيقاً وكثير منهم يقولون مالا يفعلون .

(العاشر) هذا بعض ما قاله أئمة الحديث فى أبى هريرة وروايانه ، فقارن بينه وبين ما قاله فيه صاحب الكتاب الخبيث الذى يلبس لباس العلماء وليس منهم ، فهو لا يحمل ما يحملون من إجازات ، وليس له ما لهم من دراسات ، فيظهر لك أنه يتكلم فيما لا يحسن ، ورحم الله رجلا تكلم بعلم ، أو سكت بحلم .

وإذا أردت أن تتصور مبلغ ما ينكب به الإسلام فى حالة نجاح دعوة هذا الخبيث — لا قدر الله : فاعلم أن أحاديث (أبو هريرة) المروية فى مسند الإمام أحمد وحدة حوالى خمسة آلاف حديث ، وكل حديث منها — طبعاً — يرشد إلى أصل أو فرع أو أدب من آداب الإسلام ، فاذا فرضنا أن نصف هذا العدد مكرر ، ثم فرضنا أن نصف الباقى يمكن أن يستفاد من مرويات الآخرين ، ثم فرضنا أن نصف الباقى ضعيف — لبقى معنا بعد كل هذا مئات من الأحاديث الصحيحة التى يُهتدى بها فى مسالك الحياة ، ونقيم بها صرح ديننا الحنيف .

ونكتفى بهذا القدر الآن ، وسيجد القارىء بعد « تفصيل الموضوع » زيادة مفيدة سنذكرها فى أواخر الكتاب إن شاء الله .

لا تسبوا أصحابي

للأستاذ محمود محمـــد شاكر

حسبُ امرىء مسلم لله أن يبلغه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تسبوا أصحابي ! لا تسبوا أصحابي ! فو الذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مُدّ أحدهم ولا نصيفه » حتى يخشع لرب العالمين ، ويسمع لنهي الله ويطيع ، فيكفّ غَرْب لسانه وضراوة فكره عن أصحاب النبي ، ثم يعلم علماً لا يشوبه شك ولا ريبة ، أن لا سبيل لأحد من أهل الأرض ، ماضيهم وحاضرهم ، أن يلحق أقلّ أصحابه درجة ، مهما جهد في عبادته ، ومهما تورع في دينه ، ومهما أخلص قلبه من خواطر السوء في سره وعلانيته ، ومن أين يشك وكيف يطمع ، ورسول الله لا ينطق عن هوًى ، ولا يداهن في دين ، ولا يأمر الناس بما يعلم أن الحق في خلافه ، ولا يحدث بخبر ، ولا ينعت أحداً بصفة ، إلا بما علمه ربه وبما نبأه ؟ وربه الذي يقول له (والذي جاء بالصدق وصدّق به أولئك هم المتقون . لهم ما يشاءون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين . ليكفّر الله عنهم أسوأ الذي عملوا ويجزيهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون » . ثم يبين صلى الله علية وسلم عن كتاب ربه فيقول « خيرُ الناس قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يجيء قوم تسبق شهادةُ أحدهم يمينه ، ويمينه شهادته » . ثم يزيد الأمر بيانا صلى الله عليه وسلم ، فيدل المؤمنين على المنزلة التي أنزلها الله أصحاب محمد رسول الله ، فيقول « يأتي على الناس زمان ، فيغزو فئام من الناس فيقولون هل فيكم مَن صاحب رسول الله (ص) ؟ فيقولون : نعم ! فيفتح لهم . ثم يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقال : هل فيكم من صاحبَ أصحاب رسول الله ؟ فيقولون نعم ! فيفتح لهم . ثم يأتي على الناس زمان فيغزو فئام من الناس فيقال : هل فيكم مَن صاحبَ مَن صاحبَ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فيقولون نعم ! فيفتح لهم »

فاذا كان هذا مبلغ صحبة رسول الله ، فأي مسلم يطيق بعد هذا أن يبسط لسانه في أحد من صحابة محمد رسول الله ؟ وبأي لسان يعتذر يوم يخاصمونه بين يدي ربهم

وما يقول وقد قامت عليه الحجة من كتاب الله ومن خبر نبيه ؟ وأين يفر امرؤ يومئذ من عذاب ربه ؟

وليس معنى هذا أن أصحاب محمد رسول الله معصومون عصمة الأنبياء ، ولا أنهم لم يخطئوا قط ولم يسيئوا ، فهم لم يدّعوا هذا ، وليس يدعيه أحد لهم ، فهم يخطئون ويصيبون ، ولكن الله فضّلهم بصحبة رسوله ، فتأدبوا بما أدبهم به ، وحرصوا على أن يأتوا من الحق ما استطاعوا ، وذلك حسبهم ، وهو الذى أمروا به ، وكانوا بعدُ توّابين أوّابين كما وصفهم فى محكم كتابه . فاذا أخطأ أحدهم ، فليس يحلُّ لهم ، ولا لأحد ممن بعدهم أن يجعل الخطأ ذريعةً إلى سبهم والطعن عليهم . هذا مجمل ما أدبنا به الله ورسوله . بيد أن هذا المجمل أصبح مجهولا مطروحاً عند أكثر من يتصدى لكتابة تاريخ الإسلام من أهل زماننا ، فاذا قرأ أحدهم شيئاً مطعن على رجل من أصحاب رسول الله سارع إلى التوغل فى الطعن والسب ، بلا تقوى ولا ورع .

كلا ، بل تراهم ينسون كل ما تقضى به الفطرة من التثبت من الأخبار المروية ، على كثرة ما يحيط بها من الريب والشكوك ، ومن الأسباب الداعية إلى الكذب فى الأخبار ، ومن العلل الدافعة إلى وضع الأحاديث المكذوبة على هؤلاء الصحابة .

ولن أضرب المثل بما يكتبه المستشرقون ومن لف لفهم ، فهم كما نعلم . ولا بأهل الزيغ والضلال والضغينة على أهل الإسلام ، كصاحب كتاب الفتنة الكبرى وأشباهه من المؤلفين ، بل سآتيك بالمثل من كلام بعض المتحمسين لدين ربهم ، المعلنين بالذبّ عنه والجهاد فى سبيله ، لتعلم أن أخلاق المسلم هى الأصل فى تفكيره وفى مناهجه وفى علمه ، وأن سمة الحضارة الوثنية الأوربية ، تنفجر أحياناً فى قلب من لم يحفر ولم يتق ، بكل ضغائن القرن العشرين وبأسوأ سخائم هذه الحضارة المتعدية لحدود الله التى كتب على عباده — مسلمهم وكافرهم — أن لا يتعداها .

أربعة من أصحاب رسول الله (ص) هم : أبو سفيان بن حرب ، ومعاوية بن أبى سفيان ، وعمرو بن العاص ، وهند بنت عتبة بن ربيعة . أم معاوية .

وهنا أفاض الأستاذ فى نقل كلام خبيث لزميل لصاحب الكتاب الخبيث . ثم كرّ عليه بالنقض والهدم ، ولولا طوله لنقلناه .

تفصيل الموضوع

نُشر هذا التفصيل الدقيق للأستاذ « السباعى » بعضه
فى مصر وبعضه فى سوريا ننشره بتصرف يسير .

تمهيد

مصادر التشريع الإسلامى معروفة لدى المسلمين موثوقة محفوظة ، ولا شك أن السنة المطهرة وهى ثانية هذه المصادرة أوسعها فروعاً وأحفلها نظما وأرحبها صدراً . إذ كان كتاب الله الكريم متضمناً للقواعد العامة فى التشريع وللأحكام الكلية فى الغالب ، مما جعله خالداً خلود الحق ، بيد أن السنة الكريمة عنيت بشرح هذه القواعد وتبيين تلك النظم وتفريع الجزئيات على الكليات مما يعرفه كل من درس السنة دراسة وافية ، ومن ثمة لم يكن للشرعين من علماء الإسلام مندوحة من الاعتماد على السنة واللجوء إليها والعناية بها والاسترشاد بأحكامها المنصوصة على أحكام الحوادث الطارئة .

ولقد تعرضت السنة فى القديم لهجمات بعض الفرق الإسلامية الخارجة عن سنن الحق ، لشبهات طارئة لم تجد فى نفوس أتباعها ما يدفعها ، كما تعرضت فى العصر الحاضر لهجمات بعض المستشرقين من دعاة التبشير والاستعمار ، ابتغاء الفتنة وابتغاء هدم هذا الركن المتين من أركان التشريع الإسلامى الوارف الظلال ، وتابعهم فى ذلك بعض المؤلفين من أبناء أمتنا اغتراراً بما يضفيه أولئك المستشرقون على بحوثهم من زخارف علمية لا تثبت أمام النقد العلمى النزيه ، واندفاعاً وراء ميول نفسية وشبهات فكرية لم يحاولوا تمحيصها على ضوء ما بين أيديهم من تراث السلف وبحوث العلماء الراسخين .

لذلك رأيت أن أعالج هذا البحث عن السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى مبيناً الأدوار التاريخية التى اجتازتها ، وجهود علماء الإسلام فى صيانتها وتمحيصها ، مناقشاً ما أورده المتحاملون عليها فى القديم والحديث بروح علمية هادئة ليستبين به وجه الحق وتتضح به طلعة السنة المطهرة بيضاء مشرقة .

﴿ وجوب طاعة رسول الله فى حياته ﴾

كان الصحابة فى عهد رسول الله ﷺ يستفيدون أحكام الشرع من القرآن الكريم الذى يتلقونه عن الرسول (ص) . وكثيراً ما كانت تنزل آيات القرآن مجملة غير

مفصلة ، أو مطلقة غير مقيدة ، كالأمر بالصلاة جاء مجملا لم يبين فى القرآن عدد ركعاتها ولا هيئتها ولا أوقاتها ، وكالأمر بالزكاة جاء مطلقاً لم يقيد بالحد الأدنى الذى تجب فيه الزكاة ، ولم يبين مقاديرها ولا شروطها ، وكذلك كثير من الأحكام التى لا يمكن تنفيذها دون الوقوف على شرح ما يتصل بها من شروط وأركان ومفسدات فكان لا بد لهم من الرجوع إلى رسول الله (ص) لمعرفة الأحكام معرفة تفصيلية واضحة . وكذلك كان يقع لهم كثير من الحوادث التى لم ينص عليها فى القرآن فلا بد من بيان حكمها عن طريقه عليه الصلاة والسلام وهو مبلغ عن ربه ، وأدرى الخلق بمقاصد شريعة الله وحدودها ونهجها ومراميها ، وقد أخبر الله فى كتابه الكريم أن مهمة الرسول بالنسبة للقرآن أنه مبين له وموضح لمراميه وآياته حيث يقول الله تعالى فى كتابه (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلهم يتفكرون) كما بين أن مهمته إيضاح الحق حين يختلف فيه الناس (وماأنزلنا عليك الكتاب إلا لتبين لهم الذى اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون) وأوجب النزول على حكمه فى كل خلاف (فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكمون فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليما) وأخبر أنه أوتى القرآن والحكمة ليعلم الناس أحكام دينهم فقال (لقد منّ الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم يتلو عليهم آياته ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفى ضلال مبين) وقد ذهب جمهور العلماء والمحققين إلى أن الحكمة شىء غير القرآن ، وهى ما أطلعه الله عليه من أسرار دينية وأحكام شرعية ، ويعبر العلماء عنها بالسنة .

ويدل على ذلك أن الله أوجب على المسلمين اتباع الرسول فيما يأمر وينهى فقال: « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » وقرن طاعة الرسول بطاعته فى آيات كثيرة من القرآن فقال « وأطيعوا الله والرسول لعلكم ترحمون » وحذر من مخالفة أمره (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم) بل أشار إلى أن مخالفته كفر (قل أطيعوا الله وأطيعوا الرسول فإن تولوا فان الله لايحب الكافرين) ولم يبح للمؤمنين مطلقاً أن يخالفوا حكمه أو أوامره

(وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضل ضلالا مبيناً)

واعتبر من علامات النفاق الإعراض عن تحكيم الرسول فى مواطن الخلاف (ويقولون آمنا بالله وبالرسول وأطعنا ثم يتولى فريق منهم من بعد ذلك وما أولئك بالمؤمنين ، وإذا دُعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم إذا فريق منهم معرضون . . إنما كان قول المؤمنين ، إذا دُعوا إلى الله ورسوله ليحكم بينهم أن يقولوا سمعنا وأطعنا وأولئك هم المفلحون) بل جعل من لوازم الإيمان ألا يذهبوا حين يكونون مع رسول الله دون أن يستأذنوه (إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه ، إن الذين يستأذنونك أولئك الذين يؤمنون بالله ورسوله ، فإذا استأذنوك لبعض شأنهم فأذن لمن شئت منهم واستغفر لهم الله إن الله غفور رحيم) قال ابن القيم : فاذا جعل الله من لوازم الإيمان أنهم لا يذهبون مذهباً إذا كانوا معه إلا باستئذانه ، فأولى أن يكون من لوازمه ألا يذهبوا إلى قول ولا مذهب علمى إلا بعد استئذانه ، وإذنه يعرف بدلالة ما جاء به على أنه أذن فيه .

ومن هذا كله كان لا بد للصحابة من الرجوع إلى الرسول يفسر لهم أحكام القرآن ويبين لهم مشكلاته ويحكم بينهم فى المنازعات ويحل لهم الخصومات ، وكان الصحابة رضوان الله عليهم يلتزمون حدود أمره ونهيه ، ويتبعونه فى أعماله وعباداته وصلاته إلا ماعلموا منه أنه خاص به ، فكانوا يأخذون منه أحكام الصلاة وأركانها وهيآتها نزولا عند أمره (ص) « صلوا كما رأيتمونى أصلى » ويأخذون عنه مناسك الحج وشعائره امتثالا لأمره أيضاً « خذوا عنى مناسككم » وقد يغضب إذا علم أن بعض صحابته لم يتأس به فيما يفعله ، كما روى مالك فى الموطأ عن عطاء بن يسار أن رجلا من الصحابة أرسل امرأته تسأل رسول الله (ص) عن حكم تقبيل الصائم لزوجته ، فأخبرتها أم سلمة رضى الله عنها أن رسول الله (ص) كان يقبل وهو صائم ، فرجعت إلى زوجها فأخبرته فقال : لست مثل رسول الله ، يحل الله لرسوله ما يشاء ، فبلغ قوله ذلك رسول الله (ص) فغضب وقال « إنى أتقاكم لله وأعلمكم بحدوده » . كما

غضب حين أمر الصحابة بالحلق والإحلال من الإحرام فى صلح الحديبية فلم يفعلوا إذ شق ذلك عليهم ، حتى بادر بنفسه فتحلل فابتدروا يقتدون به .

ولقد بلغ من اقتدائهم به أنهم كانوا يفعلون ما يفعل ويتركون ما يترك ، دون أن يعلموا لذلك سبباً أو يسألوه عن علته وحكمته ، فقد أخرج البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه قال : اتخذ رسول الله (ص) خاتماً من ذهب فاتخذ الناس خواتم من ذهب ، نبذه النبى وقال « إنى لن ألبسه أبداً » . فنبذ الناس خواتمهم . وروى القاضى فى شرحه للشفاء عن أبى سعيد الخدرى — رضى الله عنه — أنه قال : بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى بأصحابه إذ خلع نعليه فوضعهما عن يساره ، فلما رأى القوم ذلك ألقوا نعالهم ، فلما قضى صلاته قال : ما حملكم على إلقائكم نعالكم ؟ قالوا : رأيناك ألقيت نعليك ، فقال : إن جبريل أخبرنى أن فيهما قذراً .

وذكر ابن سعيد فى الطبقات أنه (ص) صلى ركعتين من الظهر فى مسجده بالمسلمين ثم أمر أن يتوجه إلى المسجد الحرام فاستدار إليه ودار معه المسلمون ، بل بلغ من امتثالهم أمر النبى (ص) أن فعلوا ذلك حتى فى شئون الدنيا ، فقد أخرج أبو داود وابن عبد البر عن ابن مسعود رضى الله أنه جاء يوم الجمعة والنبى يخطب فسمعه يقول : اجلسوا ، فجلس بباب المسجد : أى حيث سمع النبى يقول ذلك ، فرآه النبى عليه الصلاة والسلام فقال له « تعال يا عبد الله بن مسعود »

وهكذا كان الصحابة مع الرسول عليه الصلاة والسلام فى حياته يعتبرون قوله وفعله وتقريره حكماً شرعياً لا يختلف فى ذلك واحد منهم ، ولا يجيز أحدهم لنفسه أن يخالفه كما لا يجيز لنفسه أن يخالف أمر القرآن ، وما كان الصحابة يراجعون رسول الله فى أمر إلا إذا كان فعله أو قوله اجتهاداً منه فى أمر دنيوى ، كما فى غزوة بدر حين راجعه الحباب بن المنذر فى مكان النزول ، أو إذا كان اجتهاداً منه فى بحث دينى قبل تقرير الله له أو نهيه عنه ، كما راجعه عمر فى أسرى بدر وصلح الحديبية ، أو إذا كان غريباً على عقولهم فيناقشونه لمعرفة الحكمة فقط ، أو كانوا يظنون فعله خاصاً به فلا يلزمون أنفسهم به ، أو إذا أمرهم بأمر فظنوا أنه للإباحة

وأن غير المأمور به أولى ، أما ما عدا ذلك فكان التسليم المطلق ، والاتباع التام والالتزام الكامل .

﴿ وجوب طاعته بعد وفاته ﴾

وكما وجب على الصحابة بأمر الله فى القرآن اتباع الرسول وطاعته فى حياته وجب عليهم وعلى من بعدهم من المسلمين اتباع سنته بعد وفاته ، لأن النصوص التى أوجبت طاعته عامة لم تقيد ذلك بزمن حياته ، ولا بصحابته دون غيرهم ، ولأن العلة جامعة بينهم وبين من بعدهم ، وهى أنهم أتباع لرسول أمر الله باتباعه وطاعته ، ولأن العلة أيضاً جامعة فى حياته ووفاته ، إذ كان قوله وحكمه وفعله ناشئاً عن معصوم أمر الله بامتثال أمره ، فلا يختلف الحال بين أن يكون حياً ، وبعد وفاته ، وقد أرشد ﷺ إلى وجوب اتباع سنته حيث يغيب المسلم عنه حين بعث معاذ بن جبل إلى اليمن ، فقال له : كيف تقضى إذا عرض لك قضاء ؟ قال أقضى بكتاب الله . . قال : فإن لم يكن فى كتاب الله ؟ . . قال : فبسنة رسول الله ، قال : فإن لم يكن فى سنة رسول الله ؟ قال أجتهد رأيى ولا آلو ، فضرب رسول الله (ص) على صدره وقال الحمد لله الذى وفق رسولَ رسولِ الله لما يرضى رسول الله . رواه أحمد وأبو داود والترمذى والدارمى والبيهقى فى المدخل وابن سعد فى الطبقات وابن عبد البر . . كما حث على وجوب العمل بسنته بعد وفاته . وهناك أحاديث كثيرة جداً بلغت حد التواتر المعنوى ، منها ما رواه الحاكم وابن عبد البر عن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده أن رسول الله (ص) قال « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما ، كتاب الله وسنتى » ورواه أيضاً البيهقى عن أبى هريرة رضى الله عنه ، وروى مسلم عن ابن عباس عن رسول الله (ص) قال « مهما أوتيتم من كتاب الله فالعمل به لا عذر لأحد فى تركه ، فان لم يكن فى كتاب الله فبسنة نبى ماضية » وروى البخارى والحاكم عن أبى هريرة عن رسول الله (ص) قال « كل أمتى يدخلون الجنة إلا من أبى . . » قالوا : يا رسول الله ومن يأبى ؟ قال « من أطاعنى دخل الجنة ومن عصانى فقد أبى » . وروى أبو عبد الله الحاكم عن ابن عباس أن رسول الله (ص) قال فى خطبة الوداع « إن الشيطان قد يئس أن يُعبد بأرضكم ، ولكن رضى أن يطاع فيما

سوى ذلك مما تحقرون من أعمالكم فاحذروا، إنى قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً كتاب الله وسنة نبيه »

وأخرج ابن عبد البر عن عرباض بن سارية قال : صلى بنا رسول الله (ص) صلاة الصبح فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب وقيل : يارسول الله كأنها موعظة مودع فأوصنا، قال « عليكم بالسمع والطاعة وإن كان عبداً حبشياً ، فانه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً ، فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهتدين ، عضوا عليها بالنواجذ ، وإياكم ومحدثات الأمور فان كل بدعة ضلالة »

ومن أجل هذا عنى الصحابة رضوان الله عليهم بتبليغ السنة لأنها أمانة الرسول عندهم إلى الأجيال المتلاحقة من بعدهم ، وقد رغب رسول الله فى تبليغ العلم عنه إلى من بعده بقوله « رحم الله امرأ سمع مقالتى فأداها كما سمعها ، وربّ مبلغ أوعى من سامع »

﴿ كيف كان الصحابة يتلقون سنة الرسول ﴾

كان رسول الله (ص) يعيش بين أصحابه دون أن يكون بينه وبينهم حجاب ، فقد كان يخالطهم فى المسجد والسوق والبيت والسفر والحضر، وكانت أفعاله وأقواله محل عناية منهم وتقدير حيث كان (ص) محور حياتهم الدينية والدنيوية بعد أن هداهم الله به وأنقذهم من الضلالة والظلام إلى الهداية والنور . ولقد بلغ من حرصهم على تتبعهم لأقواله وأعماله أن كان بعضهم يتناوبون ملازمة مجلسه يوماً بعد يوم ، فهذا عمر بن الخطاب يحدثنا عنه البخارى بسنده المتصل إليه ، ويقول « كنت أنا وجار لى من الأنصار فى بنى أمية ابن زيد وهى من عوالى المدينة وكنا نتناوب النزول على رسول الله : ينزل يوماً وأنزل يوماً ، فاذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم وإذا نزل فعل مثل ذلك » وليس هذا إلا دليلا على نظر الصحابة إلى رسول الله نظرة اتباع واسترشاد برأيه وعمله لما ثبت عندهم من وجوب اتباعه والنزول عند أمره ونهيه . ولهذا كانت القبائل النائية عن المدينة ترسل إلى النبى بعض أفرادها ليتعلموا أحكام الإسلام من رسول الله ، ثم يرجعون إليهم معلمين ومرشدين ، بل كان الصحابى يقطع المسافات الواسعة ليسأل رسول الله عن حكم شرعى ، ثم يرجع

لا يلوى على شيء ، روى البخارى فى صحيحه عن عقبة بن الحارث أنه أخبرته امرأة بأنها أرضعته هو وزوجه فركب من فوره — وكان بمكة — قاصداً المدينة حتى بلغ رسول الله (ص) فسأله عن حكم الله فيمن تزوج امرأة لا يعلم أنها أخته من الرضاع ثم أخبرته بذلك من أرضعتهما ؟ فقال له النبي « كيف وقد قيل » ففارق زوجته لوقته فتزوجت بغيره ، وكان من عادتهم أن يسألوا زوجات النبي فيما يتعلق بشئون الرجل مع زوجته لعلمهن بأحوال رسول الله العائلية الخاصة كما قدمنا من قصة الصحابي الذى أرسل امرأته تسأل عن تقبيل الصائم لزوجته ، كما كانت النساء تذهب إلى زوجات النبي ، فأحياناً يسألن رسول الله ما يشأن السؤال عنه من أمورهن ، فاذا كان هناك ما يمنع من التصريح للمرأة بالحكم الشرعى أمر إحدى زوجاته أن تفهمها إياه : كما جاء أن امرأة سألت النبي كيف تتطهر من الحيض ؟ فقال عليه الصلاة والسلام « خذى فرصة ممسكة فتوضئى بها » فقالت : يا رسول الله كيف أتوضأ بها ؟ فأعاد كلامه السابق عليها فلم تفهم ، وأشار إلى عائشة أن تفهمها ما يريد فأفهمتها المراد ، وهو أن تأخذ قطعة قطن نظيفة فتضعها فى مكان الدم فان خرجت بيضاء كان ذلك علامة طهرها .

غير أن الصحابة لم يكونوا جميعاً على مبلغ واحد من العلم بأحوال الرسول ﷺ وأقواله ، فقد كان منهم الحضرى والبدوى ، ومنهم التاجر والصانع والمنقطع للعبادة الذى لا يجد عملا ، ومنهم المقيم فى المدينة ، ومنهم المكثر فى الغياب عنها ، ولم يكن رسول الله (ص) يجلس للتعليم مجلساً عاماً يجتمع إليه فيه الصحابة كلهم إلا أحياناً نادرة وإلا أيام الجمعة والعيدين وفى الوقت بعد الوقت .

وروى البخارى عن ابن مسعود قال : كان النبي عليه الصلاة والسلام يتخولنا بالموعظة تلو الموعظة فى الأيام كراهة السآمة علينا .

وطبيعى أن يكون أكثر الصحابة علماً بسنة الرسول صلى الله عليه وسلم هم الذين كانوا أسبقهم إسلاماً كالخلفاء الأربعة وعبد الله بن مسعود ، أو أكثرهم ملازمة له كأبى هريرة وعبد الله بن عمرو بن العاص وغيرهم .

﴿ لماذا لم تدوّن السنة فى عهـــد الرسول ﴾

لا يختلف اثنان من كتاب السيرة ، وعلماء السنة ، وجماهير المسلمين فى أن القرآن الكريم قد لقى من عناية الرسول ﷺ والصحابة ماجعله محفوظاً فى الصدور ومكتوبا فى الرقاع وغيرها ، حتى إذا توفى رسول الله (ص) كان القرآن محفوظا مرتبا لا ينقصه إلا جمعه فى مصحف واحد . أما السنة فلم يكن شأنها كذلك رغم أنها مصدر هام من مصـــادر التشريع فى عهد الرسول . ولا يختلف أحد فى أنها لم تدوّن تدوينا رسميا كما دوّن القرآن . ولعل مرجع ذلك إلى أن الرسول (ص) عاش بين الصحابة ثلاثا وعشرين سنة ، فكان تدوين كلماته وأعماله ومعاملاته تدوينا محفوظا فى الرقاع من العُسر بمكان ، لما يحتاج ذلك إلى تفرغ أناس كثيرين من الصحابة لهذا العمل الشـــاق ، ومن المعلوم أن الكاتبين كانوا من القلة فى حياة الرسول بحيث يعدون بالأصابع ، وما دام القرآن هو المصدر الأساسى الأول للتشريع والمعجزة الخالدة لرسول الله (ص) فليتوفر هؤلاء الكتاب على كتابته دون غيره من السنة ، حتى يؤدوه لمن بعدهم محرراً مضبوطا تاما لم ينقص منه حرف واحد .

وشىء آخر أن العرب لأميتهم كانوا يعتمدون على ذاكرتهم وحدها فيما يودون حفظه واستظهاره ، فالتوفر لحفظ القرآن مع نزوله منجما على آيات ، وسور صغيرة ميسور لهم ، وداعية إلى استذكاره والاحتفاظ به فى صدورهم ، فلو دوّنت السنة كما دوّن القرآن وهى واسعة كثيرة النواحى ، شاملة لأعمال الرسـول التشريعية ، وأقواله منذ بدء رســـالته إلى أن لحق بربه لَلزم إكبابهم على حفظ السنة مع حفظ القرآن ، وفية من الحرج مافيه ، عدا عن خوف اختلاط بعض أقوال النبى الموجزة الحكيمة بالقرآن سهواً من غير عمد ، وذلك خطر على كتاب الله يفتح باب الشك فيه لأعداء الإسـلام مما يتخذونه ثغرة ينفذون منها إلى المسلمين لحملهم على التحلل من أحكامه ، والتفلت من سلطانه .

كل ذلك وغيره — مما توسع العلماء فى بيانه — من أسرار عدم تدوين السنة فى الرسول صلى الله عليه وسلم وبهذا نفسر سرّ النهى عن كتابتها الوارد فى صحيح

مسلم عن أبي سعيد الخدري عن رسول الله ﷺ « لا تكتبوا عني غير القرآن ، ومن كتب عني شيئاً فليمحه »

وهذا لا يمنع أن يكون قد كتب في عصر الرسول شيء من السنة لا على سبيل التدوين الرسمي كما كان يدون القرآن . وهناك آثار صحيحة تدل على أنه قد وقع كتابة شيء من السنة في العصر النبوي ، فقد روى البخاري في كتاب العلم عن أبي هريرة : أن خزاعة قتلوا رجلا من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه ، فأخبر بذلك النبي (ص) فركب راحلته فخطب خطبة بيّن فيها حكم الله في هذه الحادثة ، فجاء رجل من أهل اليمن فقال : اكتب لي يا رسول الله هذه الخطبة ، فقال عليه الصلاة والسلام « اكتبوا لأبي شاه » كما ثبت أن رسول الله (ص) كتب إلى ملوك عصره ، وأمراء جزيرة العرب كتباً يدعوهم فيها إلى الإسلام ، وكان ينفذ مع بعض أمراء سراياه كتباً ، ويأمرهم ألا يقرأوها إلا بعد أن يجاوزوا موضعاً معيناً كما ثبت أن بعض الصحابة كانت لهم صحف يدونون فيها بعض ما سمعوه من رسول الله : كصحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص التي كان يسميها بالصادقة ، فقد أخرج أحمد والبيهقي في المدخل عن أبي هريرة رضي الله عنه قال « ما كان أحد أعلم بحديث رسول الله مني إلا عبد الله بن عمرو ، فقد كان يكتب ولا أكتب » وكتابة عبد الله ابن عمرو استرعت أنظار بعض الصحابة الذين قالوا : إنك تكتب عن رسول الله كل ما يقول ، ورسول الله قد يغضب فيقول مالا يتخذ شرعاً عاما ، فرجع ابن عمرو إلى رسول الله (ص) فقال له « اكتب عني فو الذي نفسي بيده ما خرج من فمي إلا حق » . وثبت أنه كان عند علي رضي الله عنه صحيفة فيها أحكام الدية وغيرها كما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب لبعض عماله حُدِّدت فيها مقادير الزكاة في الإبل والغنم .

وقد اختلف العلماء في التوفيق بين أحاديث النهي عن الكتابة ، وبين هذه الآثار التي تدل على الإذن بها ، فالأكثرون على أن النهي منسوخ بالإذن ، ومن قائل بأن النهي خاص بمن لا يؤمَن عليه الخلط بين القرآن والسنة ، أما الإذن فهو خاص بمن أُمِنَ عليه ذلك . وأعتقد أنه ليس هناك تعارض حقيقي بين أحاديث النهي ،

وأحاديث الإذن ، إذا فهمنا النهى على أنه نهى عن التدوين الرسمى كما كان يدوّن القرآن ، وأما الإذن فهو سماح بتدوين نصوص من السنة لظروف وملابسات خاصة أو سماح لبعض الصحابة الذين كانوا يكتبون السنة لأنفسهم .

والتأمل فى نص حديث النهى قد يؤيد هـــذا الفهم ، إذ جاء عاما مخاطبا فيه الصحابة جميعا ، ولا يقال إن ذلك يقتضى أن يكون الحكم باقيا على الحرمة ما دام السماح لظروف خاصة ، ولأشخاص معينين ، لأننا نقول إن سماح الرسول لعبد الله ابن عمرو بكتابة صحيفته ، واستمراره فى الكتابة حتى وفاة الرسول دليل على أن الكتابة مسموح بها فى نظر الرسول إذا لم يكن تدوينا عاما كالقرآن ، ويؤكد الإذن بالكتابة ما جاء فى البخارى عن ابن عباس أنه لما اشتد بالنبى (ص) وجعه قال « ائتونى بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده » ولكن عمر حال دون ذلك بحجة أن النبى قد غلبه الوجع . وهذا مما يؤيد الرأى القائل بأن آخر الأمرين كان هو الإذن بالكتابة .

﴿ موقف الصحابة من الحديث بعد وفاة الرسول ﴾

قدمنا لك ما رواه أبو داود والترمذى عن رسول الله (ص) من رواية زيد بن ثابت « نضر الله امرأ سمع منى مقالتى فحفظها ورعاها فأداها كما سمعها فرب مبلغ أوعى من سامع » . وفى حديث آخر « ألا ليبلغ الشاهدُ منكم الغائب »

وهكذا أوصى رسول الله (ص) صحابته بتبليغ السنة إلى من وراءهم مع التثبت فيما يروون ، فلم يكن بد من أن يصدع الصحابة بالأمر ، ويبلغوا أمانة الرسـول إلى المسلمين ، خصوصا وقد تفرقوا فى الأمصار ، وأصبحوا محل عناية التابعين والرحلة إليهم ، فكان التابعون يتتبعون أخبارهم ومواطنهم ، فيرحل إليهم من يرحل على بُعد الشقة وعناء الأسفار .

هذا كله كان عاملا قويا فى انتشار الحديث ، وانتقاله إلى جمهور المسلمين ، بيد أن الصحابة كانوا متفاوتين فى التحديث عن رسول الله (ص) قلة أو كثرة ، فمن المقلين : الزبير ، وزيد بن أرقم ، وعمران بن حصين .

روى البخارى فى كتاب العلم عن عبد الله بن الزبير أنه قال لأبيه : إنى لا أسمعك تحدث عن رسول الله (ص) كما يحدث فلان وفلان ؟ فقال له : أما أنى لم أفارقه ولكن سمعته يقول « من كذب علىّ فليتبوأ مقعده من النار »

ويروى ابن ماجه فى سننه أن زيد بن أرقم كان يقال له حدثنا فيقول : كبرنا ونسينا والحديث عن رسول الله شديد . ويقول السائب بن زيد : صحبت سعد بن مالك من مكة فما سمعته يحدث عن النبي حديثاً واحداً . وكان أنس بن مالك يتبع الحديث عن النبي بقوله « أو كما قال » حذراً من الوقوع فى الكذب عليه .

فما صنعه الزبير ، وزيد بن أرقم وأمثالهما من المقلين إنما كان خوفاً من الوقوع فى خطأ لم يقصدوه ، ويظهر أن ذاكرتهم لم تكن من شأنها أن تسعفهم بإيراد الحديث على لفظه أو وجهه الذى سمعوه من النبي (ص) فكان من الاحتياط فى دين الله عندهم ألا يكونوا من المكثرين .

ولقد أضيف إلى هذا رغبة عمر رضى الله عنه ألا يكثروا من التحديث عن الرسول عليه الصلاة والسلام ، كى لا ينشغل الناس بالحديث عن القرآن ، والقرآن غض طرى فما أحوج المسلمين إلى حفظه وتناقله ، والتثبت فيه ، والوقوف على دراسته .

روى الشعبي عن قرظة بن كعب قال : خرجنا نريد العراق فمشى معنا عمر إلى صرار فتوضأ فغسل اثنتين ثم قال : أتدرون لم مشيت معكم ؟ قالوا نعم ، نحن أصحاب رسول الله (ص) مشيت معنا ، فقال إنكم تأتون أهل قرية لهم دوى بالقرآن كدوى النحل فلا تصدوهم بالحديث فتشغلوهم ، جودوا القرآن ، وأقلوا الرواية عن رسول الله وامضوا وأنا شريككم . فلما قدم قرظة قالوا حدثنا ، قال نهانا عمر بن الخطاب .

ومن الصحابة من كان يكثر الحديث عنه صلى الله عليه وسلم ، ويستكثر منه أيضاً . فأبو هريرة رضى الله عنه كان من أوعية الحديث التى فاضت على المسلمين فملأت بأخبار الرسول (ص) وأحاديثه صدورهم ومجالسهم ، وعبد الله بن عمرو كان يحدث الناس من صحيفته الصادقة ، وعبد الله بن عباس كان يطلب الحديث عند كبار الصحابة ويتحمل فى سبيل ذلك عناء ومشقة .

أخرج ابن عبد البر عن ابن شهاب أن ابن عباس قال : كان يبلغنا الحديث عن رجل من أصحاب النبي (ص) فلو أشاء أن أرسل إليه حتى يجيئنى فيحدثنى فعلت ، ولكني كنت أذهب إليه فأقيل على بابه حتى يخرج إلىّ فيحدثني ، وهكذا اقى فى سبيل

الحديث من العناء ما لقى إلى أن استوعب ما عند من لقيهم من الصحابة من حديث ، فأخذ يبثه غير متزمت ولا مقل ، ويظهر أنه أقل من التحديث بعد ذلك حين بدأ الوضع فى الحديث ، فقد روى مسلم فى مقدمة صحيحه أن بشير بن كعب جاء إلى ابن عباس فجعل يحدثه ، فقال له ابن عباس عد لحديث كذا وكذا فعاد له ، فقال ما أدرى أعرفت حديثى كله ، أم أنكرت حديثى كله وعرفت هذا ؟ فقال ابن عباس إنا كنا نحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لم يكن يكذب عليه ، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه .

ومهما يكن من اكثار بعض الصحابة التحديث عن رسول الله ، فقد كان ذلك قليلا فى عصرى الشيخين أبى بكر وعمر ، إذ كانت خطتهما حمل الصحابة على التثبت فى الحديث من جهة ، وحمل المسلمين على العناية بالقرآن أولا من جهة أخرى . قيل لأبى هريرة « أكنت تحدث فى زمن عمر هكذا ؟ قال: لو كنت أحدث فى زمن عمر مثل ما أحدثكم لضربنى بمخفقته »

وهنا لا بد من التعرض لبحثين يتعلقان بموقف عمر من الحديث ، وموقف غيره كذلك — الأول : هل حبس عمر أحداً من الصحابة لإكثاره من الحديث ؟

الثانى : هل كان الصحابة يشترطون شروطا لقبول خبر الصحابى

﴿ هل حبس عمر أحداً من الصحابة لإكثاره الحديث ﴾

المشهور المتردد على بعض الألسنة أن عمر رضى الله عنه حبس ثلاثة من كبار الصحابة لإكثار الحديث وهم : ابن مسعود وأبو الدرداء وأبو ذر ، وقد حاولت أن أعثر على هذه الرواية فى كتاب معتبر فلم أجدها ، ودلائل الوضع عليها ظاهرة ، فان ابن مسعود كان من كبار الصحابة وأقدمهم إسلاما ، وله مقام كبير فى نفس عمر رضى الله عنه ، حتى أنه حين أرسله إلى العراق أمتن عليهم بارساله إذ قال لهم « ولقد آثرتكم بعبد الله على نفسى » وكان مقامه خلال خلافة عمر فى العراق ، وإنما أرسله إليها ليعلم أهلها الدين والاحكام . ومن الاحكام ما تؤخذ من السنة ، فكيف يحبسه عمر لتحديثه وهو إنما أرسله لهذا الغرض .

أما ابو ذر وأبو الدرداء فلا يعلم عنهما كثير حديث ، نعم كان ابو الدرداء معلم المسلمين بالشام ، كما كان ابن مسعود فى العراق ، والغرابة فى حبس عمر لابن مسعود تأتى ايضا فى ابى الدرداء ، فكيف يحبسه وهو معلمهم ومفقههم فى دينهم ، وهل كان عمر يريد

منه ومن ابن مسعود أن يكتما بعض الحديث فيكتما بعض أحكام الدين عن المسلمين . وأما أبو ذر فهما نقل عنه من حديث فهو لم يبلغ جزءاً مما بلغه أبو هريرة فلماذا يحبسه ولا يحبس أبا هريرة ؟ . ولئن قيل إن أبا هريرة لم يكن يكثر الحديث فى عهد عمر خوفا منه . قلت لماذا لم يخفه أبو ذر كما خافه أبو هريرة ؟

والحاصل أن الذين عرفوا بكثرة الحديث من الصحابة كابن عباس وأبو هريرة وعائشة وجابر بن عبد الله وابن مسعود معهم لم يرو عن عمر أنه تعرض لهم بشىء ، بل روى انه قال لأبى هريرة حين بدأ يكثر من الحديث ، أكنت معنا حين كان النبى (ص) فى مكان كذا ؟ قال نعم سمعته (ص) يقول « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » فقال له عمر أما إذا ذكرت ذلك فاذهب فحدث ، فكيف يعقل أن يترك أباهريرة وهو أكثر الصحابة حديثاً على الاطلاق ، ثم يحبس مثل ابن مسعود وهو أقل من أبى هريرة حديثاً ، أو مثل أبى الدرداء وأبى ذر ، وهما لم يعرفا بين الصحابة بكثرة الحديث مطلقاً .

لقد لبثت كثيراً أشك فى هذه الرواية وأقلبها على جميع وجوه النظر حتى قرأت فى كتاب الأحكام لابن حزم مايلى « وروى عن عمر أنه حبس بن مسعود من أجل الحديث عن النبى (ص) وأبا الدرداء وأبا ذر ، وطعن فى الرواية بالانقطاع لأن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف راويه عن عمر لم يسمع منه ، وقد وافقه البيهقى على هذا ، ولكن يعقوب بن شيبة والطبرى وغيرهما أثبتوا سماعه من عمر . والظاهر انه لم يسمع منه فانه مات سنة ٩٩ أو ٩٥ وعمره (٧٥ سنة) فيكون قد ولد سنة ٢٠ من الهجرة فى أواخر خلافة عمر ، فلا يتصور سماعه منه فى مثل ذلك السن ، وعلى ذلك فلا تكون الرواية حجة ولا يؤخذ بها .

ثم قال ابن حزم : إن الخبر فى نفسه ظاهر الكذب والتوليد ، لأنه لا يخلو عن أن يكون اتهم الصحابة ، وفى هذا ما فيه ، أو يكون نهى عن نفس الحديث وعن تبليغ السنة ، وألزمهم كتمانها وجحدها ، وهذا خروج عن الاسلام ، وقد أعاذ الله أمير المؤمنين من كل ذلك ، وهذا قول لا يقوله مسلم أصلا ، ولئن كان حبسهم وهم غير متهمين فقد ظلمهم ، فليختر المحتج لمذهبه الفاسد بمثل هذه الروايات الملعونة أى الطريقتين الخبيثتين شاء » — الاحكام ٢ : ١٣٩

هل كان الصحابة يشترطون لقبول الحديث شيئا

١ — روى الحافظ الذهبي فى تذكرة الحفاظ فى ترجمة أبى بكر الصديق قال : كان أول من احتاط فى قبول الأخبار ، فروى ابن شهاب عن قبيصة ان الجدة جاءت إلى ابى بكر تلتمس ان تورث ، قال ما اجد لك فى كتاب الله شيئا ، وما علمت أن رسول الله (ص) ذكر شيئا ، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال كان رسول الله (ص) يعطيها الثلث ، فقال هل معك احد ، فشهد محمد بن سلمة بمثل ذلك فأنفذه لها ابو بكر .

٢ — وروى ايضا عن الحريرى عن ابى نضرة عن ابى سعيد ان ابا موسى سلم على عمر من وراء الباب ثلاثاً فلم يؤذن له ، فرجع ، فأرسل عمر فى أثره فقال لم رجعت قال سمعت رسول الله (ص) يقول « إذا سلم احدكم ثلاثا فلم يجب فليرجع » قال : لتأتينى على ذلك ببينة أو لأفعلن بك ، فجاءنا ابو موسى محتقعاً لونه ونحن جلوس ، فقلنا ماشأنك فأخبرنا ، وقال فهل سمع احد منكم ، فقلنا نعم كلنا سمعه ، فأرسلوا معه رجلا منهم فأخبره :

٣ — وروى ايضا عن هشام عن ابيه عن المغيرة بن شعبة ان عمر استشارهم فى املاص المرأة ، فقال المغيرة قضى فيه رسول الله (ص) بغرة ، فقال له عمر إن كنت صادقا فائت بواحد يعلم ذلك ، قال فشهد محمد بن سلمة ان رسول الله (ص) قضى به .

٤ — وروى ايضا عن اسماء بن الحكم الفزارى انه سمع عليا رضى الله عنه يقول كنت إذا سمعت من رسول الله (ص) حديثاً نفعنى الله بما شاء ان ينفعنى به ، وكان إذا حدثنى غيره استحلفته فاذا حلف صدقته ، وحدثنى أبو بكر — وصدق أبو بكر — قال سمعت النبى (ص) يقول « ما من عبد يذنب ذنبا ثم يتوضأ ويصلى ركعتين ثم يستغفر الله إلا غفر الله له » .

فهم بعض الباحثين من هذه الآثار أن خطة أبى بكر وعمر فى الحديث أن لا يقبلا حديثا إلا ما رواه اثنان فأكثر وأن خطة على تحليف الراوى ، وانتقل هذا الفهم إلى كثير ممن كتب فى تاريخ التشريع الإسلامى ، وتاريخ السنة فى العصر الحديث فأصبح عندهم قضية مسلمة لا يذكرون غيرها . وممن ذهب إلى هذا أساتذتنا الأجلاء مؤلفو مذكرة تاريخ التشريع الإسلامى فقد ذكروا فى باب شروط الأئمة للعمل بالحديث أن هذا كان شرط أبى بكر وعمر وعلى للعمل بالحديث .

والواقع أن بناء هذه القاعدة أو النظرية على تلك الآثار خطأ على ترده الآثار الأخرى التى تشهد بأن عمر أخذ بأحاديث لم يروها له إلا راو واحد، وأن علياً قبل حديث بعض الصحابة دون أن يستحلفه، وأن أبا بكر روى عنه مثل ذلك وإليكم هذه الآثار.

١ — أخرج الشيخان من طريق ابن شهاب عن عبد الله بن عامر بن ربيعة أن عمر خرج إلى الشام فلما جاء «سرغ» بلغه أن الوباء قد وقع بالشام فأخبره عبد الرحمن بن عوف أن النبى ﷺ قال «إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه» فرجع عمر من «سرغ» قال ابن شهاب وأخبرنا سالم بن عبد الله بن عمر أن عمر إنما انصرف بالناس من حديث عبد الرحمن بن عوف.

٢ — وروى أن عمر بن الخطاب كان يقول الدية للعاقلة ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله كتب إليه أن يورث امرأة أشيم الضبابى من ديته، فرجع إليه عمر [1]

٣ — وروى أيضاً أن عمر قال أذكر الله امرأ سمع من النبى فى الجنين شيئا، فقام حمل بن مالك بن النابغة فقال: كنت بين جاريتين لى (يعنى ضرتين) فضربت إحداهما الأخرى بمسطح فألقت جنيناً ميتا فقضى فيه رسول الله (ص) بغرة (وهى العبد أو الأمة) فقال عمر لو لم أسمع فيه لقضينا بغيره [2].

٤ — وروى أيضا أن عمر ذكر المجوس فقال ما أدرى كيف أصنع فى أمرهم فقال له عبد الرحمن بن عوف سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «سنوا بهم سنة أهل الكتاب [3]»

٥ — وأخرج البيهقى عن هشام بن يحيى المخزومى أن رجلا من ثقيف أتى عمر ابن الخطاب فسأله عن امرأة حاضت — وقد كانت زارت البيت — ألها أن تنفر

---

(١) الرسالة للشافعى، ورواه أيضا أحمد وأبو داود والترمذى وابن ماجه ومالك.
(٢، ٣) الرسالة.

قبل أن تطهر ؟ فقال لا ، قال له الثقفى : إن رسول الله أفتانى فى مثل هذه المرأة بغير ما أفتيت ، فقام إليه عمر فضربه بالدرة وهو يقول : لِمَ تستفتونى فى شىء أفتى فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ [١]

٦ — وروى أن عمر رضى الله عنه قضى فى الإبهام بخمس عشرة ، وفى التى تليها بعشر وفى الوسط بعشر ، وفى التى تلى الخنصر بتسع ، وفى الخنصر بست ، فلما روى له كتاب عمرو بن حزم الذى ذكر فيه أن النبى (ص) قال : وفى كل إصبع مما هنالك عشر من الإبل رجع عن قوله وصار إليه . هكذا جاء فى بعض كتب الأصول وفى فتح الملهم شرح صحيح مسلم لشيخ الإسلام شبير أحمد العثمانى الهندى (صفحة ٧)[٢] ولكن الذى يفهم من الرسالة أن الصحابة اطلعوا على هذا الكتاب عند آل عمرو ابن حزم بعد وفاة عمر فعملوا به وتركوا قول عمر .

٧ — وعمل عمر أيضا بخبر سعد بن أبى وقاص فى المسح على الخفين [٣]

٨ — وأراد عمر رجم مجنونة حتى أُعلم بقول رسول الله (ص) « رفع القلم عن ثلاثة ، فأمر أن لا ترجم [٤] »

هذه الآثار مستفيضة صحيحة رواها الأئمة الأثبات وفيها ما يدل دلالة لا تقبل الجدال أن عمر رضى الله عنه أخذ بحديث رواه صحابى واحد دون توقف أو تشكك ، وهى فى العدد أكثر من تلك التى رأيت أنه طلب راويا آخر ولا تقل فى الصحة والثبوت عنها .

ولما كان عمل الصحابة جميعا على الاكتفاء بخبر صحابى واحد ، كان لابد من تأويل ماروى عن عمر مخالفا لعمله فى الروايات الأخرى ، ولعمل الصحابة الآخرين وبالرجوع إلى تلك الروايات نجد أن رواية المغيرة بن شعبة فى الإملاص قد رويت

---

(١) مفتاح الجنة للسيوطى

(٢) وذكر ذلك ابن حزم أيضا فى الأحكام ٢ — ١٣

(٣) فتح الملهم صفحة ٧

(٤) الأحكام لابن حزم ٢ — ١٣

من طريق حمل بن مالك أيضا ، وأن عمر قبل خبره من غير تردد . ولم يبق إلا رواية استئذان أبي موسى فلا بد من حملها على ما عرف عن عمر من التثبت فى رواية الأخبار وحمل الصحابة على ذلك ، فيكون عمر فى قضية أبي موسى وفى قضية المغيرة ـ لو سلمنا أنه لا معارض لروايته ـ أراد أن يعطى الصحابة درساً فى التثبت فى قبول الأخبار وروايتها ، فاذا كان مثل أبي موسى والمغيرة ـ وهما من هما فى جلالة قدرهما بين الصحابة ـ يطلب منهما عمر أن يأتياه براو آخر كان من دون أبي موسى والمغيرة من الصحابة وغيرهم من التابعين أحق بالتثبت ، وأجدر بالتروى فى نقل الأخبار وروايتها .

هـذا هو الحمل الصحيح لما صنع عمر ويدل عليه قوله لأبي موسى : أما أنى لم أتهمك لكنه الحديث عن رسول الله ﷺ . وفى رواية أخرى أن أبياً عاتبه فقال له « إنى أردت أن أتثبت » وهذا هو ما رآه الشافعى رحمه الله فى الرسالة فى صنيع عمر حين طلب راوياً آخر بعد أن ذكر الروايات الثابتة عنه أنه كان يقبل حديث صحابي واحد ، قال رحمه الله : أما فى خبر أبي موسى فالى الاحتياط ، لأن أبا موسى ثقة أمين عنده ، فان قال قائل ما الدليل على ذلك ؟ قلنا ما رواه مالك بن أنس عن ربيعة عن غير واحد من علمائهم من حديث أبي موسى ، وأن عمر قال لأبي موسى : أما أنى لم أتهمك ولكنى خشيت أن يتقول الناس على رسول الله [1]

هذا مايتعلق بعمر رضى الله عنه أما موقف أبي بكر فلم يرو عنه أنه طلب راويا آخر إلا فى تلك الحادثة[2] ، وهذا لا يبرر القول بأن مذهبه ألا يقبل خبراً إلا إذا رواه اثنان ، ولقد عرضت على أبي بكر حوادث كثيرة رجع فيها إلى سنة رسول الله ﷺ ، وليس فيها أنه طلب ممن أخبر عن رسول الله راوياً آخر يشهد له إلا هذه الحادثة ، بل ذكر الرازى فى المحصول أن أبا بكر قضى بقضية بين اثنين فأخبره

---

(١) وقد أعلها ابن حزم ٢ — ١٤١ بأنها منقطعة فلا تصح

(٢) المحصول للرازى ج ٢ مخطوط

بلال أن رسول الله عليه السلام قضى فيها بخلاف قضائه فرجع[1] ، فان صحت هذه الرواية كان ذلك مؤكداً لما ذهبنا إليه ، وقد أخرج ابن القيم عن أبي بكر خطته القضاء فقال « كان أبو بكر إذا ورد إليه حكم نظر فى كتاب الله تعالى فان وجد فيه ما يقضى به قضى به ، وإن لم يجد فى كتاب الله نظر فى سنة رسوله ، فان وجد فيها ما يقضى به قضى به ، فان أعياه ذلك سأل الناس : هل علمتم أن النبى ﷺ قضى فيه بقضاء ، فربما قام إليه القوم فيقولون قضى فيه بكذا وكذا ، فان لم يجد سنة سنها النبى جمع رؤساء الناس فاستشارهم ، فاذا اجتمع رأيهم على شيء قضى به . والحاصل أننا لا نجد فى نص من النصوص أنه طلب ممن حدثه بحديث عن النبى راويا آخر إلا نص الجده ، وهذا يحتمل أن يكون من أبي بكر زيادة فى الاحتياط والتثبت فقط ، خصوصاً وأن توريث الجدة إثبات حكم لم يرد فى القرآن ، فكان تشريعاً لا بد فيه من الاحتياط والتوقى ، لا أن ذلك خطة دائبة له وطريقة درج عليها ألا يقبل حديثا إلا إذا رواه اثنان .

قال الغزالى فى المستصفى « أما توقف أبي بكر فى حديث المغيرة فى توريث الجدة فلعله كان هناك وجه اقتضى التوقف وربما لم يطلع عليه أحد ، او لينظر انه حكم مستقر او منسوخ ، او ليعلم هل عند غيره مثل ما عنده ليكون الحكم أوكد او خلافه فيندفع ، او اظهر التوقف لئلا يكثر الإقدام على الرواية عن تساهل ، ويجب حمله على شيء من ذلك إذ ثبت منه قطعا قبول خبر الواحد ، وترك الإنكار على القائلين به » .

أما خطة على فان صح ما روى عنه من انه كان يستحلف الراوى — وانا استغرب ذلك — فلا كلام لنا فيه ، وإلا فهو فى ذلك كبقية الصحابة ، بل لقد نقل عنه صاحب المحصول « انه قبل رواية المقداد بن الأسود فى حكم المذى اى من غير تحليف » على انه فى الخبر الذى روى عنه لم يستحلف ابا بكر بل قال « . . وصدق ابو بكر » فلا تكون قاعدة عامة .

---

(١) الرسالة ص ٤٣٤ ويرى ابن حزم ان عمر كان يرى ذلك اول الأمر فلما عاتبه أبيّ رجع عن ذلك واصبح يقبل خبر صحابي واحد ، انظر الأحكام ٢ — ١٤٠

والخلاصة أن الثابت الصحيح من عمل أبي بكر وعلى أخذهم بخبر الراوى الواحد فقط ، والحالات التى اقتضت طلب آخر أو استحلافه لا يستلزم ذلك أن يكون مذهباً عاماً وخطة مقررة ، وبهـــذا التوجيه والتحقيق يلتقى عمل هؤلاء الصحابة الثلاثه الكبار مع عمل الصحابة الآخرين من حيث اكتفائهم براو واحد .

﴿ رحلة الصحابة إلى الأمصار طلباً للحديث ﴾

انقضى عصر الشيخين والسنة محفوظة فى صدور الصحابة غير شائعة الانتشار كثيراً ، لا فى الأقطار ، لأن عمر رضى الله عنه منع أكثر الصحابة من مغادرة المدينة ، إلا لأفراد اقتضت المصلحة خروجهم ، ولا فى المدينة نفسها ، لأن سياسته كانت تقوم على توفير العناية بالقرآن ، وتقليل الحديث عن رسول الله ﷺ منعاً للتزيد فيه ، واحتراساً من الخطأ والوهم فى روايته .

فلما كان عهد عثمان سمح للصحابة أن يتفرقوا فى الأمصار ، واحتاج الناس إلى الصحابة وخاصة صغارهم ، بعد أن أخذ الكبار يتناقصون يوماً بعد يوم ، فاجتهد صغار الصحابة بجمع الحديث من كبارهم ، فكانوا يأخذونه عنهم ، كما كان يرحل بعضهم إلى بعض من أجل طلب الحديث ، فقد أخرج البخارى وأحمد والطبرانى والبيهقى — واللفظ له — عن جابر بن عبد الله : بلغنى حديث عن رجل من أصحاب النبى عن رسول الله ﷺ لم أسمعه منه ، فابتعت بعيراً ، فشددت عليه رحلى ، ثم سرت إليه شهراً ، حتى قدمت الشام فاذا هو عبد الله بن أنيس الأنصارى ، فأتيته فقلت له : حديث بلغنى عنك أنك سمعته عن رسول الله ﷺ فى المظالم لم أسمعه ، فخشيت أن أموت أو تموت قبل أن أسمعه ، فقال : سمعت رسول الله (ص) يقول : « يحشر الناس عراة غرلا بُهماً ، قلنا وما لهم : قال : ليس معهم شىء ، فيناديهم نداء يسمعه من بَعُدَ كما يسمعه من قَرُبَ : أنا الملك أنا الديان لا ينبغى لأحد من أهل النار أن يدخل النار وأحد من أهل الجنة عنده مظلمة حتى أقصها منه ، ولا ينبغى لأحد من أهل الجنة أن يدخل الجنة وأحد من أهل النار يطلبه بمظلمة حتى أقصها منه حتى اللطمة ، قلنا كيف ؟ وإنما نأتى الله عراة غرلا بهما قال بالحسنات والسيئات

وأخرج البيهقي وابن عبد البر عن عطاء بن أبي رباح ان أبا ايوب الأنصـــاري رحل إلى عقبة بن عامر ، يسأله عن حديث سمعه من رسول الله (ص) لم يبق أحد سمعه منه غيره ، فلما قدم أتى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري — وهو أمير مصر — فخرج إليه فعانقه ، ثم قال له : ما جاء بك يا أبا ايوب ؟ قال حديث رسول الله (ص) في ستر المؤمن ، فقال نعم سمعت رسول الله (ص) يقول « من ستر مؤمنا في الدنيا على كربته ستره الله يوم القيامة » ثم انصرف ابو ايوب إلى راحلته فركبها راجعا إلى المدينة ، فما ادركته جائزة مسلمة إلا بعريش مصر .

وبذلك ابتدأت رواية الحديث تأخذ في السعة والانتشار ، وبدأت الأنظار تتجه بعناية شديدة ، اكثر من ذي قبل ، إلى صحابة رسول الله (ص) يحرص التابعون على لقياهم ، ونقل ما في صـدورهم من علم ، قبل ان ينتقلوا إلى الرفيق الأعلى ، ولقد كانت زيارة الصحابي لمدينة من المدن الإســـلامية كافية بأن تجمع اهل المدينة كلها حوله ، ويشتد الزحام ساعة وصوله ، وتشير الأصابع ان هذا صاحب رسول الله (ص)

وقد اشتهر عدد من الصحابة بكثرة رواية الحديث عن الرسول: إما لقدم صحبتهم له كعبد الله بن مسـعود ، او لملازمتهم خدمته كأنس بن مالك ، او لإحاطتهم بأحواله الداخلية كعائشة ، او لعنايتهم بحديثه كعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وابي هريرة رغم صغر الأولين ، وتأخر إسـلام الثالث ، والناس في كل هذا يأخذون عن الصحابة لا يشكّون ولا يترددون ، والصحابة يأخذ بعضهم عن بعض لا يكذب بعضهم بعضا ولا يتحرجون ، ولم يكن قد دُسّ على حديث رسـول الله (ص) او وجد الكذابون حتى وقعت الفتنة ، فكانت مبدأ تحول في حياة المسلمين الدينية ، كما كانت بدء تحول في حياتهم السياسية .

﴿ الوضع في الحديث ومتى بدأ ؟ ﴾

كانت سنة أربعين من الهجرة هي الحدّ الفاصل بين صفاء السُّنة وخلوصها من الكذب والوضع ، وبين التزيد فيها ، واتخاذها وسيلة لخـــدمة الأغراض السياسية ، والانقسامات الداخلية ، بعد أن اتخذ الخلاف بين عليّ ومعاوية شكلا حزبيا سالت فيه دماء ، وازهقت فيه أرواح ، وبعد ان انقسم المســـلمون إلى طوائف متعددة ،

فالجمهور مع على فى خلافه مع معاوية ، والخوارج ينقمون على علىّ ومعاويه معاً ، بعد أن كانوا من شيعة على المتحمسين ، وفريق من آل البيت أخذوا بعد قتل على رضى الله عنه ، وخلافة معاويه يطالبون بحقهم فى الخلافة ، ويشقون عصا الطاعة على الدولة الأمويه .

وهكذا كانت الأحداث السياسية سبباً فى انقسام المسلمين إلى أحزاب وشيع ، ومن المؤسف أن هذا الانقسام اتخذ شكلا دينيا ، كان له أبلغ الأثر فى قيام المذاهب الدينية فى الإسلام ، فلقد حاول كل حزب أن يؤيد موقفه بالقرآن والسنة ، وطبعى ألا يكون مع كل حزب يؤيدانه فى كل ما يدعى ، فكان لا بد للأحزاب من أن تتناول القرآن على غير حقيقته ، وأن تحمل نصوص السنة مالا تتحمله ، وأن تضع على لسان الرسول ﷺ أحاديث تؤيد بها دعواها ، بعد أن عز عليها مثل ذلك فى القرآن لحفظه ، وتوفر المسلمين على روايته وتلاوته ، ومن هنا كان وضع الحديث ، واختلاط الصحيح منه بالموضوع ، وأول معنى طرقه الوضاع فى الحديث هو فضائل الأشخاص ، فقد وضعوا الاحاديث الكثيرة فى فضل أئمتهم ، ورؤساء أحزابهم ، وأول من فعل ذلك الشيعة على اختلاف طوائفهم ، كما يعترف بذلك ابن أبى الحديد — وهو من علماء الشيعة — فى شرح نهج البلاغة إذ يقول « اعلم أن أصل الكذب فى أحاديث الفضائل جاء من جهة الشيعة . . . الخ » وقد قابلهم جهلة أهل السنة بالوضع أيضاً .

﴿ من أى جيل نشأ الوضع ؟ ﴾

ليس من السهل علينا أن نتصور صحابة رسول الله ﷺ — الذين فدوا الرسول بأرواحهم وأموالهم ، وهجروا فى سبيل الإسلام أوطانهم وأقرباءهم ، وامتزج حب الله وخوفه بدمائهم — يقدمون على الكذب على رسول الله مهما كانت الدواعى لذلك بعد أن استفاض عندهم قول حبيبهم ومنقذهم ﷺ « إن كذبا علىّ ليس ككذب على أحد ، ومن كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار »

ولقد دلنا تاريخ الصحابة — فى حياة الرسول وبعده — أنهم كانوا على خشية من الله ، وتقى يمنعهم من الافتراء على الله ورسوله ، وأنهم كانوا على حرص شديد

على الشريعة وأحكامها ، والذب عنها ، وإبلاغها إلى الناس كما تلقوها عن رسوله ﷺ ، يتحملون فى سبيل ذلك كل تضحية .

هذا عمر يخطب الناس فيقول مرة « أيها الناس ، لا تغالوا فى مهور النساء ، لو كان ذلك مكرمة عند الله لكان أولاكم بها رسول الله . . . إلخ » فتقوم إليه امرأة فتقول له على مسمع من الصحابة جميعاً : مهلا يا عمر ، يعطينا الله ، وتحرمنا أنت ؟ أليس يقول الله عز وجل (فإن آتيتم إحداهن قنطاراً . . .) فيقول عمر « امرأة أصابت ورجل أخطأ » .

وها هو يجادل أبا بكر حين صمم على قتال أهل الردة ومانعى الزكاة ، فلا يرى عمر قتالهم أخذاً بقوله صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فاذا قالوها فقد عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله » فيقول أبو بكر : أليس يقول الرسول « إلا بحقها » ومن حقها الزكاة ، هذا مع أن عمر كان أول من بادر إلى مبايعة أبى بكر يوم السقيفة معترفاً له بالفضل والأولوية ، ومع ذلك فلم يمنعه حبه وتقديره له من أن يجادله فى أمر يرى أنه الحق ، ويرى أبو بكر خلافه .

وهذا علىّ يخالف عمر فى أمره برجم الزانية الحبلى ، وينكر عليه بقوله « لئن جعل الله لك عليها سبيلا ، فانه لم يجعل لك على ما فى بطنها سبيلا » فيرجع عمر ويقول « لولا على لهلك عمر » .

وهذا أبو سعيد ينكر على مروان والى المدينة تقديم الخطبة على صلاة العيد ، مبيناً أنه خالف السنة ، وعمل غير ما كان يعمله رسول الله .

مثل هذه الأخبار ومئات أمثالها قد استفاضت بها كتب التاريخ ، وهى تدل دلالة قاطعة على أن هؤلاء الصحابة كانوا من الجرأة فى الحق ، والتفانى فى الدفاع عما يعتقدون أنه حق ، ومن تغليبهم الحق على كل صديق وصاحب وقريب ، بحيث يستحيل عليهم أن يكذبوا على رسول الله (ص) اتباعا لهوى ، أو رغبة فى دنيا ، إذ لا يكذب إلا الجبان ، كما يستحيل عليهم أن يسكتوا عمن يكذب على رسول الله

صلى الله عليه وسلم ، وهم الذين لا يسكتون عن اجتهادٍ خاطىء ، يذهب إليه بعضهم بعد فكر وإمعان نظر .

واسمع ما يقوله الصحابة أنفسهم فى هـذا الموضوع : أخرج البيهقى عن البراء : ليس كلنا كان يسمع حديث النبى ﷺ ، فقد كانت لنا ضيعة وأشغال ، ولكن كان الناس لا يكذبون فيحدث الشاهد الغائب . وجاء فى (مفتاح الجنة) عن قتادة أن أنساً حدث بحديث ، فقال له رجل أسمعت هذا من رسول الله ؟ قال نعم ، أو حدثنى من لم يكذب ، والله ما كنا نكذب ، ولا كنا ندرى ما الكذب .

لا يبقى بعد هذا شك فى أن الكذب لم يكن على عهد رسول الله من الصحابة ، ولا وقع منهم بعده ، وأنهم كانوا محل الثقة فيما بينهم لا يكذب بعضهم بعضا ، وكل ما كان بينهم من خلاف فقهى لا يتعدى اختلاف وجهات النظر فى أمر دينى ، وكل منهم يطلب الحق وينشده .

أما عصر التابعين فلا شك أن الكذب كان فى عهد كبارهم أقلّ منه فى عهـد صغارهم ، إذ كان احترام مقام الرسول ﷺ ، وعامل التقوى والتدين أقوى فى ذلك العصر منه فى العصر الثانى . وأيضاً فقد كان الخلاف السياسى فى أول عهـده ، فكانت البواعث على الوضع فى الحديث ضيقة بالنسبة للعصور التالية ، ويضاف إلى ذلك أن وجود الصحابة وكبار التابعين المشهورين بالعلم والدين ، والعدالة واليقظة من شأنه أن يقضى على الكذابين ويفضح نواياهم ، وأن يحد من نشاطهم .

﴿ البواعث التى أدت إلى الوضع فى الحديث والبيئات التى نشأ فيها ﴾

بيّنا أن أول من تجرأ على الوضع هم الشيعة ، فيكون العراق أول بيئة نشأ فيها ذلك ، وقد أشار إلى هـذا أئمة الحديث حيث كان الزهرى يقول « يخرج الحديث من عندنا شبراً فيرجع إلينا من العراق ذراعاً [1] » وكان مالك يسمى العراق « دار الضرب » أى تضرب فيها الأحاديث وتخرج إلى الناس كما تضرب الدراهم وتخرج للتعامل . وإذا كان السبب المباشر فى وضع الحديث الخلافات السياسية ، فلا شك

---

(١) ابن عساكر مخطوط

أنه حدث بعد ذلك أسباب أخرى كان لها أثر فى اتساع دائرة الأحاديث الموضوعة ونستطيع أن نجمل فيما يلى جميع الأسباب التى أدت إلى الوضع فى الحديث موجزين فى ذلك ما استطعنا .

أولا : الخلافات السياسية

فقد انغمست الطرق السياسية فى حمأة الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كثرة وقلة ، فالشيعة أو الرافضة أكثر هذه الفرق كذباً ، سئل مالك عن الرافضة فقال « لا تكلمهم ولا ترو عنهم فانهم يكذبون [1] » . ويقول شريك بن عبد الله القاضى ، وقد كان معروفاً بالتشيع مع الاعتدال فيه « احمل عن كل من لقيت إلا الرافضة ، فانهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً [2] »

وقال حماد بن سلمة حدثنى شيخ لهم — يعنى الرافضة — قال « كنا إذا اجتمعنا فاستحسنا شيئاً جعلنا حديثاً [3] » . وقال الشافعى « ما رأيت فى أهل الأهواء قوماً أشهد للزور من الرافضة [4] »

ومن أمثلة ما وضعوه من الأحاديث حديث الوصية فى غدير خم ، وخلاصته أن النبى ﷺ فى رجوعه من حجة الوداع جمع الصحابة فى مكان يقال له غدير خم ، وأخذ بيد على رضى الله عنه ، ووقف به على الصحابة جميعاً وهم يشهدون ، وقال « هذا وصيى وأخى والخليفة من بعدى فاسمعوا له وأطيعوا » وهو حديث مكذوب بلا شك وضعته الرافضة .

ومثل ما وضعوا فى حق فاطمة رضى الله عنها « لما أسرى بالنبى أتاه جبريل بسفرجلة من الجنة فأكلها ، فعلقت السيدة خديجة بفاطمة ، فكان إذا اشتاق إلى رائحة الجنة شم فاطمة » وأمارات الوضع ظاهرة على هذا الخبر ، فإن فاطمة ولدت قبل الإسراء ، كما أن خديجة ماتت قبل أن تفرض الصلاة ، وقد كان فرضها ليلة الإسراء بالإجماع .

---

(١) منهاج السنة جـ ١ ص ١٣ (٢و٣) منهاج السنة (٤) هامش الباعث الحثيث

وكما وضعوا الأحاديث فى فضـــل على وآل البيت ، وضعوا الأحاديث فى ذم الصحابة ، وخاصة الشيخين وكبار الصحابة ، حتى قال ابن أبى الحديد « فأما الأمور المستبشعة التى تذكرها الشيعة من إرسال قنفذ إلى بيت فاطمة وأنه ضربها بالسوط فصار فى عضدها كالدملج ، وأن عمر ضغطها بين الباب والجدار فصاحت يا أبتاه ، وجعل فى عنق على حبلا يقاد به ، وفاطمة خلفه تصرخ : وا أبتاه الحسن والحسين يبكيان ، ثم أخذ فى ذكر الكثير من المثالب ثم قال : فكل ذلك لا أصل له عند أصحابنا ، ولا يثبته أحد منهم ، ولا رواه أهل الحديث ولا يعرفونه ، وإنما هو شىء تفرد الشيعة بنقله[1] »

وكذلك وضعوا الأحاديث فى ذم معاوية « إذا رأيتم معاوية على منبرى فاقتلوه » وفى ذم معاوية وعمرو بن العاص « اللهم اركسهما فى الفتنة ، ودعهما فى النار دعاً »

وهكذا أسرفت الرافضة فى وضع الأحاديث بما يتفق مع أهوائها ، وبلغت من الكثرة حداً مزعجاً ، حتى قال الخليل فى الإرشاد « وضعت الرافضة فى فضائل على وأهل بيته نحو ثلاثمائة ألف حديث » ومع ما فى قوله من المبالغة فانه دليل على كثرة ما وضعوا من الأحاديث .

ويكاد المسلم يقف مذهولا من هذه الجرأة البالغة على رسول الله ﷺ لولا أن هؤلاء الرافضة أكثرهم من الأعاجم الذين تستروا بالتشيع لينقضوا هرى الإسلام ، أو ممن أسلموا ولم يستطيعوا أن يتخلوا عن كل آثار ديانتهم القديمة ، فانتقلوا إلى الإسلام بعقلية وثنية لا يهمها أن تكذب على صاحب الرسالة لتؤيد حباً ثاوياً فى أعماق أفئدتها ، وهكذا يصنع الجهال والأطفال حين يحبون وحين يكرهون .

وقد قابلهم الجملة من عامة أهل السنة الذين راعهم ما دسّ أولئك من أحاديث مكذوبة فقابلوا — مع الأسف — الكذب بكذب مثله ، وإن كان أقل منه دائرة وأضيق نطاقاً ، ومن ذلك « ما فى الجنة شجرة إلا مكتوب على ورقة منها لا إله إلا الله ، محمد رسول الله ، أبو بكر الصديق ، عمر الفاروق ، عثمان ذو النورين »

---

(١) شرح نهج البلاغة جـ ٢ ص ١٣٥

كذلك كابلهم المتعصبون لمعاوية والأمويين ، مثل قولهم « الأمناء ثلاثة : أنا وجبريل ومعاويه » ، « أنت منى يا معاوية وأنا منك »

وكذلك فعل المؤيدون للعباسيين فوضعوا إزاء حديث وصاية على المكذوب وصاية العباس ، ونسبوا إلى النبي قوله « العباس وصيي ووارثى »

﴿ هل كان الخوارج يكذبون فى الحديث ؟ ﴾

وقد ذكر العلماء هنا بأن أقل الفرق الإسلامية كذباً هى فرقة الخوارج الذين خرجوا على علىّ بعد قبوله التحكيم ، ويرجع قلة كذبهم إلى أنهم يرون كفر مرتكبي الكبيرة على ما هو المشهور عنهم ، أو مرتكبي الذنوب مطلقاً كما حكاه الكعبي [1] ، فما كانوا يستحلون الكذب ولا الفسوق ، وقد كانوا من التقوى على جانب عظيم . ومع ذلك فلم يسلم بعض رؤسائهم من الكذب على الرسول ، فقد روى عن شيخ لهم أنه قال « إن هذه الأحاديث دين فانظر واعمن تأخذون دينكم ، فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً [2] » ويقول عبد الرحمن بن مهدى : إن الخوارج والزنادقة قد وضعوا هذا الحديث « إذا أتاكم عنى حديث فاعرضوه على كتاب الله ، فان وافق كتاب الله فأنا قلته ... الخ »

هكذا قال الكاتبون فى هذا الموضوع من القدامى والمحدثين ، ولكنى لم أعثر على حديث وضعه خارجى ، بحثت كثيراً فى كتب الموضوعات فلم أعثر على خارجى عدّ مع الكذابين والوضاعين ، أما النص السابق الذى يذكرونه عن شيخ للخوارج فلا أدرى من هو هذا الشيخ ؟ وقد سبق مثل هذا النص برواية حماد بن سلمة عن شيخ رافضى ، فلماذا لا تكون نسبته إلى شخص خارجى خطأ ؟ خصوصاً ولم نعثر لهم على حديث واحد موضوع .

أما قول عبد الرحمن بن مهدى عن حديث إذا أتاكم .. الخ أنه وضعته الزنادقة والخوارج فلا أدرى مدى صحته بالنسبة لابن مهدى ؟ بل هو قول لا دليل عليه إذ

---

(١) الفرق بين الفرق ص ٤٥

(٢) ابن الجوزى مقدمة كتاب الموضوعات ، والسيوطى فى اللآلىء ٢ - ٦٤٨

لم يذكر لنا من هو واضعه ؟ ومتى تم هذا الوضع ؟ ومما يؤكد شكنا فى هذه النسبة أنه أضاف هـذا الحديث أيضا إلى الزنادقة ، فكيف اتفق الخوارج والزنادقة على وضعه ؟ هل وضعوه فى وقت واحد ؟ أم سبق الخوارج إلى ذلك أم الزنادقة ؟ على أن المنقول عن غير ابن مهدى لفظ الزنادقة فقط : قال فى عون المعبود (٤ ـ ٣٢٩) فأما ما رواه بعضهم أنه قال « إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله فان وافق فخذوه » فانه حديث باطل لا أصل له ، وقد حكى زكريا الساجى عن يحيى بن معين أنه قال : هـــذا حديث وضعته الزنادقة ، ونقل الفتنى فى تذكرة الموضوعات عن الخطابى أنه قال أيضا وضعته الزنادقة ، وليس فى هذين النصين ذكر للخوارج بحال على أن بعضهم حكم على هذا الحديث بالضعف فقط .

لقد كنت أتمنى أن أعثر على دليل علمى يؤيد نسبة الوضع إلى الخوارج ، ولكنى رأيت الأدلة العلمية على العكس تنفى عنهم هذه التهمة ، فقد كان الخوارج كما ذكرنا يكفرون مرتكب الكبيرة ، أو مرتكب الذنوب مطلقا ، والكذب كبيرة ، فكيف إذا كان على رسول الله ﷺ ؟

يقول المبرد فى كامله (٢ ــ ١٠٦) « والخوارج فى جميع أصنافها يبرأون من الكاذب ، ومن ذوى المعصية الظاهرة » وكانوا فى جهرتهم عربا أقحاحا ، فلم يكن وسطهم بالوسط الذى يقبل الدسائس والزنادقة والشعوبيين كما وقع ذلك للشيعة ، وكانوا فى العبادة على حظ عظيم ، وكانوا شجعانا صرحاء لا يجاملون ولا يلجأون إلى الفتنة كما يفعل الشيعة . وقوم هذه صفاتهم يبعد جداً أن يقع منهم الكذب . ولو كانوا يستحلون الكذب على رسول الله ﷺ لاستحلوا الكذب على من دونه من الخلفاء والأمراء والطغاة : كزياد والحجاج ، وكل ما بين أيدينا من النصوص التاريخية يدل دلالة قاطعة على أنهم واجهوا هؤلاء الحكام والخلفاء والأمراء بمنتهى الصراحة والصدق ، فلماذا يكذبون بعد ذلك ؟ على أنى أعود فأقول :

إن المهم عنـــدنا أن نلمس دليلا محسوسا يدل على أنهم ممن وضعوا الحديث ، وهذا ما لم أعثر عليه حتى الآن ، كيف وقد قال أبو داود « ليس فى أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج » ويقول ابن تيمية « ليس فى أهل الأهواء أصدق ولا

أعدل من الخوارج » ويقول عنهم أيضاً « ليسوا ممن يتعمدون الكذب ، بل هم معروفون بالصدق حتى يقال إن حديثهم أصح الحديث [1] »

ثانياً : الزندقة

ونعني بها هنا كراهية الإسلام ديناً ودولة ، فقد اكتسحت دولة الإسلام عروشا وإمارات ، وزعامات كانت قائمة على تضليل الشعوب فى عقائدها ، وإذلالها فى كرامتها ، وتسخيرها للأهواء والمغانم الخسيسة ، ورأى الناس فى ظلال الإسلام كرامة للفرد ، واحتراما للعقيدة ، وتحريراً للعقل ، وقضاء على الأوهام والأضاليل والشعوذة والتدجيل ، فأقبلوا عليه أفواجاً أفواجا .

لقد كانت قوة الإسلام السياسية والعسكرية غالبة قاضية ، لم تُبق لدى أولئك الزعماء والأمراء والقواد أى أمل فى استعادة سلطانهم الزائل ، ومجدهم المنهار ، فلم يجدوا أمامهم مجالا للانتقام من الإسلام إلا إفساد عقائده ، وتشويه محاسنه ، وتفريق صفوف أتباعه وجنوده . . وكان التزيد فى السنة أوسع ميادين الدس والإفساد لديهم ، فجالوا فيه وصالوا ، متسترين بالتشيع أحيانا ، وبالزهد والتصوف أحياناً ، وبالفلسفة والحكمة أحيانا ، وفى كل ذلك إنما يتوخون إدخال الخلل فى بناء ذلك الصرح الشامخ الذى أقامه محمد ﷺ ، وقضى الله أن يظل أبد الدهر قائما سليما يعارك الحوادث ، وترتدّ معاول الهدامين فى أساسه إلى نحورهم خزايا نادمين .

ومن أمثلة ماوضعوه ليفسدوا به الدين ، ويشوهوا كرامته لدى العقلاء والمثقفين ولينحدروا بعقيدة العامة ، إلى درجة من السخف تثير سخرية الملحدين ، هذه الأحاديث المكذوبة الآتية :

« خلق الله الملائكة من شعر ذراعيه وصدره » « رأيت ربى ليس بينى وبينه حجاب ، فرأيت كل شىء منه حتى رأيت تاجا مخوصا من اللؤلؤ » « إن الله اشتكت عيناه فعادته الملائكة » « إن الله لما أراد أن يخلق نفسه خلق الخيل وأجراها ،

---

(١) منهاج السنة ج ٣ ص ٣١

فعرقت ، فخلق نفســـه منها » « إن الله لما خلق الحروف سجدت الباء ووقفت الألف » « النظر إلى الوجه الجميل عبادة » « الباذنجان شفاء من كل داء

وهكذا دسّ هؤلاء الزنادقة آلافا من الأحاديث فى العقائد والأخلاق والطب والحلال والحرام ، وقد أقرّ زنديق أمام المهدى ، بأنه وضع مائة حديث تجول فى أيدى الناس ، ولما قُدّم عبد الكريم بن أبى العوجاء للقتل اعترف بأنه وضع أربعة آلاف حديث يحرم فيها الحلال ، ويحلل فيها الحرام ، وقد لمس بعض خلفاء بنى العباس ماوراء حركة الزنادقة من خطر على كيان الإسلام السياسى فتعقبوهم قتلا وتشنيقا ، وأشهر من عمل فى رقابهم سيف التأديب ، الخليفة المهدى الذى أنشأ ديوانا خاصا للزندقة تتبع فيه أوكارهم ورؤساءهم من شعراء وأدباء وعلماء . . ومن أشهر هؤلاء الزنادقة الوضاعين : عبد الكريم بن أبى العوجاء ، قتله محمد بن سليمان ابن على أمير البصرة ، وبيان بن سمعان المهدى ، قتله خالد بن عبد الله القسرى ، ومحمد بن سعيد المضلوب ، قتله أبو جعفر المنصور .

ثالثـــا : العصبية

للجنس والقبيلة واللغة والبلد والإمام ، كما وضع الشعوبيون حديث (إن الله إذا غضب أنزل الوحى بالعربية وإذا رضى أنزل الوحى بالفارسية) فقابلهم جهلة العرب بالمثل فقالوا (إن الله إذا غضب أنزل الوحى بالفارسيـة ، وإذا رضى أنزل الوحى بالعربية) . وكما وضع المتعصبون لأبى حنيفة حديث (سيكون رجل فى أمتى يقال له أبو حنيفة النعمان هو سراج أمتى) ووضع المتعصبون على الشافعى (سيكون فى أمتى رجل يقال له محمـد بن إدريس هو أضر على أمتى من إبليس) ومثل ذلك يقال فى الأحاديث الموضوعة فى فضائل بعض البلدان والقبائل والأزمنة ، وقد بينها العلماء وميزوها من الأحاديث الصحيحة فى هذا الموضوع .

رابعـــا : القصص والوعظ

فقد تولى مهمة الوعظ قصّاص لا يخافون الله ، ولا يهمهم سوى أن يبكى الناس فى مجالسهم وأن يعجبوا بما يقولون ، فكانوا يضعون القصص المكذوبة وينسبونها

إلى النبي ﷺ . قال ابن قتيبة وهو يتكلم على الوجوه التي دخل منها الفساد على الحديث . والوجه الثـــاني القصاص فانهم يميلون وجه العوام إليهم ، ويشيدون ماعندهم بالمناكير والأكاذيب من الأحاديث ، ومن شأن العوام القعود عند القاص ما كان حديثه عجيباً خارجاً عن نظر العقول أو كان رقيقاً يحزن القلب ، فاذا ذكر الجنة قال فيها الحوراء من مسك أو زعفران ، وعجيزتها ميل فى ميل ، ويبوىء الله ولمه قصراً من لؤلؤة بيضاء فيها سبعون ألف مقصورة فى كل مقصورة سبعون ألف قبة فلا يزال هكذا فى السبعين ألفاً لا يتحول عنها .

ومن أمثلة هذا القسم « من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان » . ومن عجيب أمر هؤلاء القصاص ، جرأتهم على الكذب ووقاحتهم فيه ، فقد صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين بمسجد الرصافة فقام بين أيديهم قاص ، فقال : حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين قالا : حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ ، وســـاق الحديث السابق ، واستمر يذكر فيه نحواً من عشرين ورقة ، فجعل أحمد ينظر إلى يحيى ، ويحيى ينظر إلى أحمد فقال : أأنت حدثت بهذا ؟ فقال : والله ما سمعت بهذا إلا الساعة ، فلما انتهى أشار له يحيى فجاء متوهما نوالا فقال له يحيى : من حدثك بهذا ؟ قال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، فقال يحيى : أنا يحيى وهذا أحمد ما سمعت بهذا قط فى حديث رسول الله ، فان كان ولا بد فعلى غيرنا ، فقال القاص : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ما تحققته إلا الساعة ، فقال له يحيى : وكيف ؟ فقال : أليس فى الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما ؟ لقد كتبت عن سبعة عشر أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين .

خامســـا : الخلافات الفقهية والكلامية

فقد نزع الجهال والفسقة من أتباع المذاهب الفقهية والكلامية إلى تأييد مذهبهم بأحاديث مكذوبة ، من ذلك « من رفع يديه فى الصلاة فلا صلاة له » ـ « المضمضة والاستنشاق للجنب ثلاثا فريضة » ـ « أمنى جبريل عند الكعبة فجهر ببسم الله الرحمن الرحيم »

سادسا : الجهل بالدين مع الرغبة فى الخير

وهو صنع كثير من الزهاد والعُباد والصالحين ، فقد كانوا يحتسبون وضعهم للأحاديث فى الترغيب والترهيب ظنا منهم أنهم يتقربون بذلك إلى الله ويخدمون دين الإسلام ، ويحببون الناس فى العبادات والطاعات ، ولما أنكر عليهم العلماء ذلك وذكروهم بقوله ﷺ « من كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » قالوا نحن نكذب له صلى الله عليه وسلم لا عليه . وهذا كله من الجهل بالدين ، وغلبة الهوى والغفلة . ومن أمثلة ما وضعوه فى هذا السبيل ، حديث فضائل القرآن سورة سورة فقد اعترف بوضعه نوح بن أبى مريم ، واعتذر لذلك بأنه رأى الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبى حنيفة ومغازى بن إسحق .

ومن هؤلاء الوضاعين غلام خليل ، وقد كان زاهداً متخليا عن الدنيا وشهواتها منقطعا إلى العبادة والتقوى محبوبا من العامة ، حتى إن بغداد أغلقت أسواقها يوم وفاته حزنا عليه ، ومع ذلك فقد زين له الشيطان وضع أحاديث فى فضائل الأذكار والأوراد حتى قيل له : هذه الأحاديث التى تحدث بها من الرقائق ، فقال وضعناها لترقق بها قلوب العامة .

سابعا : التقرب لملوك والأمراء بما يوافق أهواءهم

ومن أمثلة ذلك مافعله غياث بن ابراهيم ، إذ دخل على المهدى وهو يلعب بالحمام فروى له الحديث المشهور (لا سبق إلا فى نصل أو حافر) وزاد فيه (أو جناح) إرضاء للمهدى . . فمنحه المهدى عشرة آلاف درهم ، ثم قال بعد أن ولى (أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله) وأمر بذبح الحمام .

وهنالك أسباب أخرى للوضع : كالرغبة فى الإتيان بغريب الحديث من متن وإسناد والانتصار للفتيا ، الانتقام من فئة معينة ، والترويج لنوع من المآكل أو الطيب أو الثيار ، وقد توسع العلماء فى ذكرها ، وضربوا لها الأمثال .

ولولا أن هيأ الله لدينه العلماء الأثبات ، والأئمة الحفاظ فى كل مصر وعصر ، يذبون عن شريعة الله تحريف المحرفين ، ويجردون سنة رسول الله من كل ما خالطها

من دس وتحريف ، لكانت المصيبة شـــاملة ، ولـكانت معالم الحق فى دين الله مدروسة مطموسة ، لانستطيع أن نهتدى إليها إلا بشق الأنفس ، وهيهات أن نصل إلى اللباب الحق لولا نهضة السلف الجبارة التى قاوموا بها الوضع والوضاعين ، وحفظوا بها حديث رسول الله من الكذب والكذابين إلى يوم الدين.

﴿ جهود العلماء لمقاومة حركة الوضع ﴾

لا يستطيع من يدرس موقف العلماء — منذ عصر الصحابة إلى أن تم تدوين السنة — من الوضع والوضاعين ، وجهودهم فى سبيل السنة وتمييز صحيحها من فاسدها ، إلا أن يحكم بأن الجهد الذى بذلوه فى ذلك لا مزيد عليه ، وأن الطرق التى سلكوها هى أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى لنستطيع أن نجزم بأن علماءنا — رحمهم الله — هم أول من وضعوا قواعد النقد الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها ، وأن جهدهم فى ذلك جهد تفاخر به الأجيال وتتيه به على الأمم . وذلك فضل من الله يؤتيه من يشاء والله واسع عليم . وإليك بيان الخطوات التى ساروها فى سبيل النقد حتى أنقذوا السنة مما دبر لها من كيد ، ونظفوها مما علق بها من أوحال .

أولا — إســـناد الحديث

لم يكن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاته يشك بعضهم فى بعض كما رأيت ، ولم يكن التابعون يتوقفون عن قبول أى حديث يرويه صحابى عن رسول الله حتى وقعت الفتنة وقام اليهودى الماكر عبد الله بن سبأ بدعوته التى بناها على فكرة التشيع الغالى القائل بألوهية على رضى الله عنه ، وأخذ الدس على السنة يربو عصراً بعد عصر ، عندئذ بدأ العلماء من الصحابة والتابعين يتحرون فى نقل الأحاديث ، ولا يقبلون منها إلا ما عرفوا طريقها ورواتها واطمأنوا إلى ثقتهم وعدالتهم .

يقول ابن سيرين فيما يرويه عنه الإمام مسلم فى مقدمة صحيحه : لم يكونوا يسألون عن الإسناد ، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم ، وقد ابتدأ هذا التثبت منذ

عهد صغار الصحابة الذين تأخرت وفاتهم عن زمن الفتنة ، فقد روى مسلم فى مقدمة صحيحه عن مجاهد أن بشير العدوى جاء إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله (ص) كذا ، وقال رسول الله (ص) كذا ، فجعل ابن عباس لا يأذن[1] لحديثه ولا ينظر إليه ، فقال : يا ابن عباس مالى أراك لا تسمع لحديثى ؟ أحدثك عن رسول الله (ص) ولا تسمع ؟ فقال ابن عباس: إنا كنا إذا سمعنا رجلا يقول قال رسول الله (ص) ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف ، ثم أخذ التابعون فى المطالبة بالإسناد حين فشا الكذب .

يقول أبو العالية : كنا نسمع الحديث عن الصحابة فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم . ويقول الزهرى . الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال فيه من شاء بما شاء . ويقول ابن المبارك : بيننا وبين القوم القوائم : يعنى الإسناد[2]

ثانيا — التوثق من الأحاديث

وذلك بالرجوع إلى الصحابة والتابعين وأئمة هذا الفن ، فلقد كان من عناية الله بسنة نبيه أن مد فى أعمار عدد من أقطاب الصحابة وفقهائهم ليكونوا مرجعاً يهتدى الناس بهديهم ، فلما وقع الكذب لجأ الناس إلى هؤلاء الصحابة يسألونهم ما عندهم أولا ، ويستفتونهم فيما يسمعونه من أحاديث وآثار .

ولهذا الغرض ذاته كثرت رحلات التابعين بل بعض الصحابة من مصر إلى مصر ليسمعوا الأحاديث الثابتة من الرواة الثقات ، وقد تقدم لك سفر جابر بن عبد الله إلى الشام وأبى أيوب إلى مصر لسماع الحديث

---

(١) أى لا يستمع بأذنه

(٢) مقدمة صحيح مسلم

ويقول سعيد بن المسيب : إنى كنت لأسير الليالى والأيام فى طلب الحديث الواحد [١] . وحدث الشعبى مرة بحديث عن النبى (ص) ثم قال لمن حدثه به خذها بغير شىء ، فقد كان الرجل يرحل فيما دونها إلى المدينة [٢] . ويقول بشير بن عبد الله الحضرمى : إنى كنت لأركب إلى المصر من الأمصـــار فى طلب الحديث الواحد لأسمعه [٣] .

ثالثاً — نقـد الرواة وبيان حالهم من صدق أو كذب

وهذا باب عظيم وصل منه العلماء إلى تمييز الصحيح من المكذوب ، والقوى من الضعيف ، وقد أبلوا فيه بلاء حسناً ، وتتبعوا الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرتهم وما خفى من أمرهم وما ظهر ، ولم تأخذهم فى الله لومة لائم ، ولا منعهم عن تجريح الرواة والتشهير بهم ورع ولا حرج .

قيل ليحيى بن سعيد القطان : أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله يوم القيامة ؟ فقال : لأن يكون هؤلاء خصمى أحب إلىّ من أن يكون خصمى رسول الله (ص) يقول لِمَ لم تذبّ الكذب عن حديثى ؟ وقد وضعوا لذلك قواعد ساروا عليها فيمن يؤخذ منه ومن لا يؤخذ ، ومن يكتب عنه ومن لا يكتب ، ومن أهم أصناف المتروكين الذين لا يؤخذ حديثهم :

١ — الكذابون على رسول الله (ص) وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يؤخذ حديث من كذب على النبى ، كما أجمعوا على أنه من أكبر الكبائر ، واختلفوا فى كفره فقال به جماعة ، وقال آخرون بوجوب قتله ، واختلفوا فى توبته هل تقبل أو لا ، فرأى أحمد بن حنبل وأبو بكر الحميدى شيخ البخارى أنه لا تقبل روايته أبداً واختار النواوى القطع بصحة توبته وقبول روايته كشهادته ، وحاله كحال الكافر

---

(١) جامع بيان العلم ١ — ٩٤

(٢ ، ٣) جامع بيان العلم ١ — ٩٢

إذا أسـلم . وذهب أبو المظفر السمعانى إلى أن من كذب فى خبر واحد وجب إسقاط ما تقدم من أحاديثه .

٢ — الكذابون فى أحاديثهم العامة ولو لم يكذبوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد اتفقوا على أن من عُرف عنه الكذب ولو مرة واحدة تُرك حديثه . قال مالك رحمه الله « لا يؤخذ العلم عن أربعة : رجل معلن بالسفه وإن كان أروى الناس ، ورجل يكذب فى أحاديث الناس وإن كنت لا أتهمه أن يكذب على رسول الله ، وصاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ، وشيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به » أما إذا تاب من كذبه وعرفت عدالته بعد ذلك فالجمهور على قبول توبته وخبره ، وخالف أبو بكر الصيرفى فقال « كل من أسقطنا من أهل النقل بكذب وجدناه عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر »

٣ — أصحاب البدع والأهواء . وكذلك اتفقوا على أنه لا يقبل حديث صاحب البدعة إذا كفر ببدعته ، وكذا إذا استحل الكذب وإن لم يكفر ببدعته ، أما إذا لم يستحل الكذب فهل يقبل أو لا ؟ أو يفرق بين كونه داعية أو غير داعية ؟

قال الحافظ ابن كثير «فى ذلك نزاع قديم وحديث ، والذى عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره ، وقد حكى عن نص الشافعى ، وقد حكى ابن حبان أن عليه الاتفاق فقال «لايجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لاأعلم بينهم فيه خلافا» ويظهر أن هذا ليس موضع اتفاق كما ادعى ابن حبان ، فقد أخرج البخارى لعمران ابن حطان الخارجى مادح عبد الرحمن بن ملجم ، وقد كان من أكبر الدعاة إلى رأى الخوارج .

وقال الشافعى أقبل شهادة أهل الاهواء إلا الخطابية من الرافضة ، لأنهم يرون الشهادة بالزور لموافقيهم [1] .

ونقل الإمام عبد القادر البغدادى فى كتابه الفرق بين الفرق أن الشافعى عدل

---

(١) الباعث الحثيث ص ١٠٧

أخيراً عن رأيه فى قبول شهادة أهل الأهواء ، وزاد فى الاستثناء المعتزلة [1]. والذى يظهر لى أنهم يرفضون رواية المبتدع إذا روى ما يوافق بدعته أو كان من طائفة عرفت بإباحة الكذب ووضع الحديث فى سبيل أهوائها ، ولهذا رفضوا رواية الرافضة ، وقبلوا رواية بعض الشيعة الذين عرفوا بالصدق والأمانة ، كما قبلوا رواية المبتدع إذا كان هو أو جماعته لا يستحلون الكذب كعمران ابن حطان .

٤ ـ الزنادقة والفساق والمغفلون : الذين لا يفهمون ما يحدثون وكل من لا تتوفر فيه صفات الضبط والعدالة والفهم .

قال الحافظ بن كثير : المقبول الثقة الضابط لما يرويه ، وهو المسلم العاقل البالغ سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة ، وأن يكون مع ذلك متيقظاً غير مغفل ، حافظاً إن حدث من حفظه ، فاهماً إن حدث على المعنى ، فإن اختل شرط مما ذكرناه ردت روايته .

والرواة الذين يتوقف فى قبول روايتهم أصناف من أهمهم :

(١) من اختلف فى تجريحه وتعديله (٢) من كثر خطؤه وخالف الأئمة الثقات فى مروياتهم (٣) من كثر نسيانه (٤) من اختلط آخر عمره (٥) من ساء حفظه (٦) من كان يأخذ من الثقات والضعفاء ولا يتحرى .

رابعا — وضع قواعد عامة لتقسيم الحديث وتمييزه

وذلك أنهم قسموا الحديث إلى ثلاثة أقسام : صحيح ، وحسن ، وضعيف .

(الصحيح) ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله حتى ينتهى إلى رسول الله ﷺ ، أو إلى منتهاه من صحابى أو من دونه ، ولا يكون شاذاً ولا مردوداً ولا معللا بعلة قادحة واحترزوا باتصال المسند عن انقطاع سلسلته فان سقط منه الصحابى كان مرسلا ، وهو عند جمهور المحدثين غير محتج به ، ونازل عن مرتبة الصحيح ، وفيه خلاف بين الفقهاء .

---

(١) الفرق بين الفرق ص ١٠٣

(الحسن) واختلفوا فى حد الحسن لأنه كما قال الشيخ ابن الصلاح لما كان وسطاً بين الصحيح والضعيف فى حـــد نظر الناظر لا فى نفس الأمر عسر التعبير عنه وضـبطه على كثير من أهل هذه الصناعة ، وذلك لأنه أمر نسبى وشىء ينقدح عند الحافظ ربما تقصر عنه عبارته ، ثم اختار التعبير عنه بقوله الحديث الحسن قسمان :

(أحدهما) الحديث الذى لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلا كثير الخطأ ، ولا هو متهماً بالكذب ، ويكون متن الحديث قد روى مثله أو نحوه من وجه آخر .

(الثانى) أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة ، ولم يبلغ درجة رجال الصحيح فى الحفظ والإتقان ، ولا يعد ما ينفرد به منكراً ولا يكون المتن شاذاً ولا معللا .

هـذا ، ولم يكن قدماء المحدثين فى القرن الاول والثانى قد اصطلحوا على تسمية قسم من الاحاديث بهذا الإسم (الحسن) وإنما حدث بعد ذلك فى عصر أحمد والبخارى ثم اشتهر بعد ذلك .

(الضعيف) وهو القسم الثالث من أنواع الحديث عندهم ، وهو ما لم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن ، وقسموه باعتبار منشأ الضعف إما فى سنده أو متنه . فمن أنواعه (المرسل) وهو ما سقط منه الصحابى ، وفى حجيته خلاف بين الفقهاء ، أما المحدثون فقد اتفقت آراؤهم على أن لا يعمل به .

قال الإمام مســـلم فى مقدمة صحيحه « إن المرسل فى أصل قولنا وقول أهل العلم بالاخبار ليس بحجة » . قال الشيخ الحافظ أبو عمرو بن الصلاح « وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسـل والحكم بضعفه هو الذى استقر عليه آراء جماعة حفاظ الحديث ونقاد الاثر وتداولوه فى تصانيفهم » ولا شك أن هـذا مبلغ الاحتياط فى دين الله وحفظ سنة رسوله ، فانهم مع اتفاقهم على عدالة الصحابة اتفقوا على ضـعف المرسل مع أنه لم يسقط منه إلا الصحابى ، واحتمال أن يكون الصحابى قد رواه عن

تابعى احتمال ضعيف جداً لم يقع ، ولو وقع لبينه الصحابى ، فاذا كان التابعى الثقة أسقط الصحابى وهم كلهم عدول فما الذى يضير الحديث ؟ ولكنه الضبط والاحتياط اللذان عُرف بهما علماء هذه الأمة .

ومن أنواع الضعيف (المنقطع) وهو أن يسقط من الإسناد رجل (غير الصحابى) أو يذكر فيه رجل مبهم ، ومنه المعضل وهو ما سقط من إسناده اثنان فصاعداً ، ومنه ما يرسله تابع التابعى عن الرسول ﷺ ، ومنه (الشاذ) وقد عرّفه الشافعى بأن يروى الثقة حديثاً يخالف ما روى الناس فهذا يتوقف فيه ، وعرفه حفاظ الحديث بأنه ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غير ثقة فيتوقف فيما شذ به الثقة ولا يحتج به ، ويرد ما شذ به غير الثقة ، ولكن تعريف الشافعى أولى لأنه يلزم على التعريف الثانى التوقف فى أحاديث كثيرة لا يرويها إلا راوٍ واحد من الثقات كيف وقد قال مسلم : للزهرى تسعون حرفاً لا يرويها غيره ، ومنه (المنكر) وهو ما شذ به الراوى الذى ليس بعدل ولا ضابط فانه يرد ولا يقبل ، ومنه (المضطرب) وهو أن تختلف روايات الحديث فى متنه أو سنده ، ولا يمكن ترجيح إحداها على الباقية لاستوائها جميعاً فى الصحة والرواية وهو ضعيف ، إلا أنه إذا كان الاختلاف فى اسم راو أو اسم أبيه ونسبته مثلا ويكون الراوى ثقة فعند ئذ يحكم للحديث بالصحة .

الموضوع وعلاماته

وكما وضع العلماء القواعد لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف من أقسام الحديث وضعوا قواعد لمعرفة الموضوع ، وذكروا له علامات يعرف بها ، وقد ذكرنا من قبل أصناف الوضاعين والأسباب الحاملة على ذلك ، ونذكر الآن العلامات التى تدل على الوضع ونقسمها إلى قسمين : علامات فى السند وعلامات فى المتن .

علامات الوضع فى السند

وهى كثيرة أهمها :— (١) أن يكون راويه كذاباً معروفاً بالكذب ، ولا يرويه

ثقة غيره ، وقد عنوا بمعرفة الكذابين وتواريخهم وتتبعوا ما كذبوا فيه بحيث لم يفلت منهم أحد .

(٢) أن يعترف واضعه بالوضع كما اعترف أبو عصمة نوح بن أبي مريم بوضعه أحاديث فضائل السور ، وكما اعترف عبد الكريم بن أبي العوجاء بوضع أربعة آلاف حديث يحرم فيها الحلال ويحلل فيها الحرام .

(٣) أن يروى الراوى عن شيخ لم يثبت لقياه له أو وُلد بعد وفاته ، أو لم يدخل المكان الذى ادعى سماعه فيه ، كما ادعى مأمون بن أحمد الهروى أنه سمع من هشام ابن عمار ، فسأله الحافظ ابن حبان متى دخلت الشام ؟ قال : سنة خمسين ومائتين ، قال ابن حبان : فان هشام الذى تروى عنه مات سنة خمس وأربعين ومائتين ، وكما حدث عبد الله بن إسحاق الكرمانى عن محمد بن أبي يعقوب ، فقيل له مات محمد قبل أن تولد بتسع سنين ، وكما حدث محمد بن حاتم الكشى عن عبد بن حميد ، قال الحاكم أبو عبد الله : هذا الشيخ سمع من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة .

وفى مقدمة مسلم أن المعلى بن عرفان قال حدثنا أبو وائل قال : خرج علينا ابن مسعود بصفين[1] . وقال أبو نعيم ، يعنى الفضل بن دكين حاكيه عن المعلى ، أتراه بُعث بعد الموت ؟ وذلك لأن ابن مسعود توفى سنة اثنتين أو ثلاث وثلاثين قبل انقضاء خلافة عثمان بثلاث سنين .

ولا شك أن العمدة فى مثل هذه الحالة على التاريخ ، تاريخ مواليد الرواة وإقامتهم ورحلاتهم وشيوخهم ووفاتهم ، ولذلك كان علم الطبقات علماً قائماً بذاته ، ولا يستغنى عنه نقاد الحديث ، قال حفص بن غياث القاضى ، إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين يعنى سنه وسن من كتب عنه . وقال سفيان الثورى : لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ .

(٤) وقد يستفاد الوضع من حال الراوى وبواعثه النفسية مثل ما أخرجه الحاكم عن سيف بن عمرو التميمى أنه قال : كنا عند سعد بن طريف فجاء ابنه من

---

(١) وقعة صفين كانت فى خلافة على بعد مقتل عثمان .

الكتاب يبكى ، فقال مالك ؟ قال ضربنى المعلم ، فقال سعد لأخزينهم اليوم . حدثنى عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً «معلموا صبيانكم شراركم ، أقلهم رحمة لليتيم وأغلظهم على المساكين» ومثل حديث « الهريسة تشد الظهر ، فان واضعه ـ محمد بن الحجاج النخعى ـ كان يبيع الهريسة »

علامات الوضع فى المتن

أما علامات الوضع فى المتن فهى كثيرة أهمها :

١ — ركاكة اللفظ بحيث يدرك العليم بأسرار البيان العربى أن مثل هذا اللفظ ركيك لا يصدر عن فصيح ولا بليغ ، فكيف بسيد الفصحاء ﷺ .

قال الحافظ بن حجر (ومحل هذا إن وقع التصريح بأنه من لفظ النبى ﷺ) قال ابن دقيق العيد : كثيراً ما يحكمون بذلك ، أى بالوضع ، باعتبار أمور ترجع إلى المروى ، وحاصله أنهم لكثرة ممارستهم لألفاظ الحديث حصلت لهم هيئة نفسانية ، وملكة قوية ، يعرفون بها مايجوز أن يكون من ألفاظ النبى ومالايجوز. قال البلقينى وشاهد هذا أن إنساناً لو خدم إنساناً سنين وعرف ما يحب وما يكره فادعى إنسان انه يكره شيئاً يعلم ذلك أنه يحبه ، فيمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه .

٢ — فساد المعنى : بأن يكون الحديث مخالفا لبدهيات العقول من غير أن يمكن تأويله مثل (أن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً وصلّت عند المقام ركعتين) أو أن يكون مخالفا للقواعد العامة فى الحكم والأخلاق مثل (جور الترك ولا عدل العرب) أو داعياً إلى الشهوة والمفسدة مثل (النظر إلى الوجه الحسن يجلى البصر) أو مخالفاً للحس والمشاهدة مثل (لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة) أو مخالفاً لقواعد الطب المتفق عليها مثل (الباذنجان شفاء من كل داء) أو مخالفاً لما يوجبه العقل لله من تنزيه وكمال نحو (إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت فخلق نفسه منها) أو يكون مخالفاً لقطعيات التاريخ أو سنة الله فى الكون والإنسان ، مثل حديث (عوج بن عنق وإن طوله ثلاثة آلاف ذراع ، وأن نوحاً لما خوّفه الغرق قال احملنى

فى قصتك هـذه يعنى (السفينة) وأن الطوفان لم يصل إلى كعبه ، وأنه كان يدخل يده فى البحر فيلتقط السمكة من قاعه ويشويها قرب الشمس . ومن ذلك حديث رتن الهندى وأنه عاش ستمائة سنة وأدرك النبى ﷺ) أو أن يكون مشتملا على سخافات وسماجات يصان عنها العقلاء مثل (الديك الأبيض حبيبى وحبيب حبيبى جبريل) ومثل (اتخذوا الحمام المقاصيص فانها تلهى الجنة عن صبيانكم) وهكذا كل ما يرده العقل بداهة فهو باطل مردود .

قال ابن الجوزى : ماأحسن قول القائل كل حديث رأيته تخالفه العقول وتناقضه الأصول وتباينه النقول فاعلم أنه موضوع ، وقال فى المحصول : كل خبر أوهم باطلا ولم يقبل التأويل فمكذوب أو نقص منه ما يزيل الوهم .

٣ — مخالفته لصريح القرآن : بحيث لا يقبل التأويل مثل (ولد الزنا لا يدخل الجنة إلى سبعه أبناء فانه مخالف لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر أخرى) بل هو مأخوذ من التوراة فهو من أحكامها . ومثل ذلك أن يكون مخالفاً لصريح السنة المتواترة مثل إذا حدثتم عنى بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثت به أو لم أحدث ، فانه مخالف للحديث المتواتر (من كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) أو يكون مخالفـاً للقواعد العامة المأخوذة من القرآن والسنة مثل (من ولد له ولد فسماه محمداً كان هو ومولوده فى الجنة) ومثل (آليت على نفسى ألا أدخل النار من اسمه محمد أو أحمد) لأن النجاة بالأعمال الصالحة لا بالأسماء والألقاب .

أو أن يكون مخالفاً للإجماع مثل من قضى صلوات من الفرائض فى آخر جمعة من رمضان كان ذلك جابراً لـكل صلاة فاتته فى عمره إلى سبعين سنة ، فان هذا مخالف لما أجمع عليه من أن الفائتة لا يقوم مقامها شىء من العبادات .

٤ — مخالفته لحقائق التاريخ المعروفة فى عصر النبى صلى الله عليه وسلم .

مثل حديث أن النبى (ص) وضع الجزية على أهل خيبر ، ورفع عنهم الـكلفة والسخرة بشهادة سعد بن معاذ وكتابة معاوية بن أبى سفيان ، مع أن الثابت فى التاريخ أن الجزية لم تكن معروفة ولا مشروعة فى عام خيبر ، وإنما نزلت آية الجزية بعد عام تبوك ، وأن سعد بن معاذ توفى قبل ذلك فى غزوة الخندق ، وأن معاوية

إنما أسلم زمن الفتح ، فحقائق التاريخ ترد هذا الحديث ، وتحكم عليه بالوضع ، ومن أمثلة ذلك حديث أنس . إنما حرمت دخول الحمام بغير مئزر ، مع أن الثابت تاريخيا أن الرسول لم يدخل حماماً قط إذ لم تكن الحمامات معروفة فى الحجاز فى عصرهم .

٥ ـ موافقة الحديث لمذهب الراوى وهو متعصب مغال فى تعصبه : كأن يروى رافضى حديثاً فى فضائل أهل البيت ، أو مرجىء حديثاً فى الإرجاء مثل ما رواه حبة بن جوين قال سمعت علياً رضى الله عنه قال عبدت الله مع رسوله قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة خمس سنين أو سبع سنين ، قال ابن حبان كان حبة غالياً فى التشيع واهياً فى الحديث .

٦ — أن يتضمن الحديث أمراً من شأنه أن تتوفر الدواعى على نقله : لأنه وقع بمشهد عظيم ثم لا يشتهر ولا يرويه إلا واحد ، وبهذا حكم أهل السنة على حديث غدير خم بالوضع والكذب ، قال العلماء إن من إمارات الوضع فى هذا الحديث أن يصرح بوقوعه على مشهد من الصحابة جميعاً ، ثم يقع بعد ذلك أن يتفقوا جميعاً على كتمانه حين استخلاف أبى بكر رضى الله عنه ، ومثل هذا بعيد ومستحيل فى العادة والواقع ، فانفراد الرافضة بنقل هذا الحديث دون جماهير المسلمين دليل على كذبهم فيه . قال ابن تيمية : ومن هذا الباب نقل النص على خلافة على ، فانا نعلم أنه كذب من طرق كثيرة ، فان هذا النص لم يبلغه أحد بإسناد صحيح ، فضلا عن أن يكون متواتراً ، ولا نقل أن أحداً ذكره على جهة الخفاء مع تنازع الناس فى الخلافة وتشاورهم فيها يوم السقيفة ، وحين موت عمر وحين جعل الأمر شورى بينهم فى ستة ، ثم لما قتل عثمان واختلف الناس على على ، فمن المعلوم أن مثل هذا النص لو كان كما تقوله الرافضة من أنه نص على علىّ نصا جليا قاطعا للعذر ، وعلمه المسلمون ، لكان من المعلوم بالضرورة أنه لا بد أن ينقله الناس نقل مثله ، وأنه لا بد أن يذكره كثير من الناس بل أكثرهم فى مثل هذه المواطن التى تتوفر لهم على ذكره فيها غاية التوفر فانتفاء ما يعلم أنه لازم يقتضى انتفاء ما يعلم أنه ملزوم .

قال ابن حزم : وما وجدنا قط رواية عن أحد فى هذا النص المدعى إلا رواية واهية عن مجهول إلى مجهول يكنى أبا الحمراء لا نعرف من هو فى الخلق .

٧ — اشتمال الحديث على إفراط فى الثواب العظيم : على الفعل الصغير والمبالغة فى الوعيد الشديد على الأمر الحقير ، وقد أكثر القصاص من مثل هذا النوع ترقيقا لقلوب الناس وإثارة لتعجبهم مثل (من صلى الضحى كذا ركعة أعطى ثواب سبعين نبيا) ومثل « من قال لا إله إلا الله خلق الله تعالى له طائراً له سبعون ألف لسان لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون له »

هـــذه هى أهم القواعد التى وضعها العلماء لنقد الحديث ، ومعرفة صحيحه من موضوعه ، ومنه ترى أنهم لم يقتصروا فى جهدهم على نقد السند فقط ، وإنما وجهوا جل عنايتهم إليه دون المتن كما زعم بعض المستشرقين وتشايعهم ، بل كان نقدهم منصبا على السند والمتن على السواء ، ولقد رأيت كيف جعلوا أمارات للوضع أربعا منها فى السند وسبعا منها فى المتن ، ولم يكتفوا بهذا بل جعلوا للذوق الفنى مجالا فى نقد الأحاديث وردها أو قبولها ، فكثيراً ما ردوا أحاديث لمجرد سماعهم لها لأن ملكتهم الفنية لم تستسغها ولم تقبلها ، ومن هنا كثيراً ما يقولون هذا الحديث عليه ظلمة أو متنه مظلم أو ينكره القلب أو لا تطمئن إليه النفس ، وليس ذلك بعجيب فقد قال الربيع بن خيثم « إن من الحديث حديثا له ضوء كضوء النهار نعرفه به ، وإن من الحديث حديثا له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها .

ويقول ابن الجوزى « الحديث المفكر يقشعر له جلد الطالب للعلم ، وينفر منه قلبه »

﴿ تدوين السنة ﴾

بتلك الجهود الموفقة التى سردناها عليك بإيجاز استقام أمر الشريعة بتوطيد دعائم السنة التى هى ثانى مصادرها التشريعية ، واطمأن المسلمون إلى حديث نبيهم فأقصى عنه كل دخيل ، وميز بين الصحيح والحسن والضعيف ، وصان الله شرعه من عبث المفســـدين ، ودس الدساسين ، وتآمر الزنادقة والشعوبيين ، وقطف المسلمون ثمار هذه النهضة الجبارة المباركة التى كان من أبرزها ما يلى .

أولا — تدوين السنة

قدمنا أن السنة لم تدون فى عهد الرسول ﷺ كما دوّن القرآن ، وإنما كانت محفوظة فى صدور الصحابة نقلوها إلى من بعدهم من التابعين مشافهة ، وإن كان عصر النبى عليه الصلاة والسلام لم يخل من تدوين بعض الحديث كما قدمناه لك فى بحث كتابة السنة ، وقد انقضى عصر الصحابه لم تدون فيه السنة إلا قليلا ، نعم لقد فكر عمر بتدوين السنة ولكنه عدل عن ذلك ، فقد أخرج البيهقى فى المدخل عن عروة ابن الزبير أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب السنن فاستشار فى ذلك أصحاب رسول الله ، فأشاروا عليه أن يكتبها فطفق عمر يستخير الله فيها شهراً ، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال : إنى كنت أردت أن أكتب السنن ، وإنى ذكرت قوماً كانوا قبلكم كتبوا كتباً فأكبوا عليها وتركوا كتاب الله ، وإنى والله لا ألبس كتاب الله بشىء أبداً [1] .

وعذره الذى أوضحه يتفق مع الظرف الذى كان فيه المسلمون ، إذ كان القرآن غضاً طرياً ، والأمم تدخل فى دين الله أفواجاً ، فلا بد من توفرهم على كتاب الله حفظاً ودراسة وتلاوة ، حتى يكون الأساس لعقيدتهم ، والحامى لها من كل لبس وتغيير

واستمر الأمر كذلك إلى أن وقعت الفتنة فى عهد عثمان ، وانتشر الكذب فى الحديث ، ونهض أجلاء التابعين فمن بعدهم لمقاومة حركة الوضع ، وقاموا بتلك الجهود الجليلة التى تحدثنا عنها ، وقد كان من أول ثمار تلك الجهود أن دوّنوا السنة خوفاً عليها من الضياع ، وصيانة لها من التزيد والنقصان .

وتكاد تجمع الروايات أن أول من فكر بالجمع والتدوين من التابعين « عمر بن عبد العزيز » إذ أرسل إلى أبى بكر بن حزم عامله وقاضيه على المدينة « انظر ما كان من حديث رسول الله (ص) فاكتبه فانى خفت دروس العلم وذهاب العلماء » وأراد أن يكتب له ما عند عمرة بنت عبد الرحمن الأنصاريه (ماتت سنة ٩٨) والقاسم بن محمد بن أبى بكر (مات عام ١٢٠) ويظهر لى أنه لم يخص أبا بكر بن حزم

---

(١) جامع بيان العلم ج ١ ص ٧٦

بهذا العمل الجليل ، بل أرسل إلى ولاة الأمصار كلها وإلى كبار علمائها يطلب منهم مثل هـذا ، فقد أخرج أبو نعيم فى تاريخ أصبهان أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى أهل الآفاق « انظروا إلى حديث رسول الله فاجمعوه » وبذلك يكون عمر قد أنفذ رغبة جده عمر بن الخطاب تلك الرغبة التى جاشت فى نفسه مدة ثم عدل عنها خوفاً من أن تلتبس السنة بالقرآن ، أو ينصرف الناس إليها .

والذى يظهر أن أبا بكر بن حزم كتب لعمر شيئا من السنه ، فقد أنفذ إليه ما عند عمرة والقاسم ، ولكنه لم يدون كل ما فى المدينة من أثر وسنة ، وإنما فعل هذا الإمام محمد بن مسلم بن شهاب الزهرى (مات عام ١٢٤) الذى كان علما خفاقا من أعلام السنة فى عصره ، والذى كان عمر بن عبد العزيز يأمر جلساءه أن يذهبوا إليه لأنه لم يبق على وجه الأرض أحد أعلم بالسنة منه ، هـذا مع وجود الحسن البصرى وأضرابه يومئذ ، والذى ذكر مسلم عنه أن له تسعين حديثا لا يرويها غيره وذكر كثير من أئمة العلم فى عصره أنه لولا الزهرى لضاعت كثير من السنن .

ويظهر أيضا أن تدوين الزهرى للسنة لم يكن كالتدوين الذى تم على يد البخارى ومسلم وغيرهما من رجال الصحاح ، أو أحمد وغيره من رجال المسانيد ، وإنما كان عبارة عن تخصيص كل باب من أبواب العلم بكتاب على حدة : يجمع فيه الأحاديث المتناسبة مختلطة بأقول الصحابة وفتاوى التابعين ، وهذا ماتقتضيه طبيعة البداءة فى كل أمر جديد ، وقد نستأنس لهذا بما روى عنه من أنه كان يخرج لطلابه أجزاء مكتوبة يدفعها إليهم ليروها عنه ، وبذلك يكون الزهرى أول من وضع حجر الأساس فى تدوين السنة فى كتب خاصة ، بعد أن كان أكثر من سبقه من علماء التابعين يكرهون كتابة العلم خشية من أن يؤدى ذلك إلى إضعاف الذاكرة بل كان الزهرى نفسه فى بدء شهرته العلمية يكره كتابة العلم ويمتنع عنه حتى رغب إليه بذلك عمر ابن عبد العزيز .

ثم شاع التدوين فى الجيل الذى يلى جيل الزهرى ، فكان أول من جمعه بمكة ابن جريج (مات عام ١٥٠) وابن إسحاق (مات ١٥١) وبالمدينة سعيد بن أبى عروبه (مات عام ١٥٦) والربيع بن صبيح (مات عام ١٦٠) والإمام مالك (مات عام ١٧٩)

وبالبصرة حماد بن مسلمة (مات عام ١٧٦) وبالكوفة سفيان الثورى (مات عام ١٦١) وبالشام أبو عمرو الأوزاعى (مات عام ١٥٦) وبواسط هشيم (مات عام ١٨٨) وبخراسان عبد الله بن المبارك (مات عام ١٨١) وباليمن معمر (مات عام ١٥٣) وبالرى جرير بن عبد الحميد (مات عام ١٨٨) وكذلك فعل سفيان بن عيينة (مات عام ١٩٨) والليث بن سعد (مات عام ١٧٥) وشعبة بن الحجاج (مات عام ١٦٠) ومحمد بن الحسن (مات عام ١٨٩) فى كتاب الآثار وغيره. وهؤلاء جميعاً كانوا فى عصر واحد ولا يدرى أيهم سبق إلى ذلك، وكان صنيعهم فى التدوين أن يجمعوا حديث رسول الله مضافاً إليه أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، مع ضم الأبواب بعضها إلى بعض فى كتاب واحد.

قال الحافظ ابن حجر: إن ما ذكر إنما هو بالنسبة للجمع فى الأبواب، وأما جمع حديث إلى مثله فى باب واحد فقد سبق إليه الشعبى، فانه روى عنه أنه قال: هذا باب من الطلاق جسيم [1].

ثم جاء القرن الثالث فكان أزهى عصور السنة وأسعدها بأئمة الحديث وتآليفهم العظيمة الخالدة، فقد ابتدأ التأليف فى هذا القرن على طريقة المسانيد، وهى جمع ما يروى عن الصحابى فى باب واحد بقطع النظر عن موضوعها، وأول من فعل ذلك عبد الله بن موسى العبسى الكوفى، ومسدد البصرى، وأسد بن موسى، ونعيم بن حماد الخزاعى، ثم اقتفى أثرهم الحفاظ، فصنف الإمام أحمد مسنده المشهور، وكذلك فعل إسحق بن راهويه، وعثمان بن أبى شيبة وغيره، وكانت طريقتهم فى التأليف أن يفردوا حديث النبى ﷺ بالتأليف دون أقوال الصحابة وفتاوى التابعين، ولكنهم كانوا يمزجون فيها الصحيح بغيره، وفى ذلك من العناء ما فيه على طالب الحديث، فانه لا يستطيع أن يتعرف على الصحيح منها إلا أن يكون من أئمة هذا الشأن، فان لم يكن له وقوف على ذلك اضطر إلى أن يسأل أئمة الحديث، فان لم يتيسر له بقى الحديث مجهول الحال عنده.

---

(١) توجيه النظر ص ٨

وهذا هو ما حدا بإمام المحدثين ودرة السنة فى عصره محمد بن اسماعيل البخارى (مات عام ٢٥٦) أن ينحو فى التأليف منحى جديداً، بأن يقتصر على الحديث الصحيح دون ما عداه، فألف كتابه الجامع الصحيح المشهور، وتبعه فى طريقته معاصره وتلميذه الإمام مسلم بن الحجاج القشيرى (مات عام ٢٦١) فألف صحيحه المشهور، وكان لهما فضل تمهيد الطريق أمام طالب الحديث ليصل إلى الصحيح من غير بحث وسؤال، وتبعهما بعد ذلك كثيرون، فألفت بعدهما كتب كثيرة من أهمها: سنن أبى داود (مات عام ٢٧٥) والنسائى (مات عام ٣٠٣) وجامع الترمذى (مات عام ٢٧٩) وسنن ابن ماجه (مات عام ٢٧٣) وكتب هؤلاء الأئمة الأربعة مع كتب الإمامين البخارى ومسلم هى التى يطلق عليها فى اصطلاح المحدثين «الكتب الستة» وقد جمع هؤلاء الأئمة فى مصنفاتهم كل مصنفات الأئمة السابقين، إذ كانوا يروونها عنهم كما هى عادة المحدثين.

ثم جاء القرن الرابع فلم يزد رجاله على رجال القرن الثالث شيئاً جديداً، إلا قليلا مما استدركوه عليهم، وكل صنيعهم جمع ما جمعه من سبقهم، والاعتماد على نقدهم، والإكثار من طرق الحديث.

ومن أشهر الأئمة فى هذا العصر الإمام سليمان بن أحمد الطبرانى (مات عام ٣٦٠) ألف معاجمه الثلاثة: الكبير والأوسط والصغير، أما الكبير فقد رتب فيه الصحابة على الحروف، وهو مشتمل على خمسمائة وخمسة وعشرين ألف حديث، وأما الأوسط والأصغر فقد رتب فيهما شيوخه على الحروف أيضاً. ومن المؤلفين فى هذا العصر الإمام الدارقطنى (مات سنة ٣٨٥) ألف سننه المشهورة، وابن حبان البستى (مات سنة ٣٥٤) وابن خزيمة (مات سنة ٣١١) والطحاوى (توفى سنة ٣٢١)

وبهذا تم تدوين السنة وجمعها وتمييز صحيحها من غيره، ولم يكن لعلماء القرون التالية إلا استدراك على مافات كتب السابقين من تدوينه فى مؤلفاتهم ومن أشهر ذلك مستدرك أبى عبد الله الحاكم النيسابورى الذى استدرك فيه على البخارى ومسلم أحاديث يرى أنها من الصحاح متفقة مع شرطيهما، مع أنهما لم يخرجاها فى صحيحهما، وقد سلم له العلماء قسماً منها، وخالفوه فى قسم آخر.

وكان من ثمار تلك الحركة التى قام بها العلماء لمقاومة الوضع ولادة علم « مصطلح الحديث » وهو العلم الذى يضع القواعد العلمية لتصحيح الأخبار، وهى فى الحق أصح ما عُرف فى التاريخ من قواعد علمية لنقد الأخبار والروايات ، وكان لعلمائنا رحمهم الله فخر السبق إلى وضع هذه القواعد على أساس علمى فى منتهى الحيطة والتثبت ، وقد نهج على نهج علماء الحديث علماء السلف فى الميادين العلمية الأخرى كالتاريخ والفقه والتفســـير ، واللغة والأدب وغيرها ، فكانت المؤلفات العلمية فى العصور الأولى مسندة فى كل مسألة بالسند المتصل إلى قائلها ، حتى إن كتب العلماء ذاتها تناقلها الناس عنهم بالسند المتصل جيلا بعد جيل ، فنحن لا نشـــك فى أن صحيح البخارى المتداول الآن بين المسلمين ألّفه الإمام البخارى ، وأن نسبته إليه نسبة ثابتة مؤكدة ، لأنه روى عنه بالسند المتصل جيلا بعد جيل ، ولا يزال المعنيون بأخذ الرواية عن العلماء يروونه بالسند المتصل إلى الإمام البخارى ، ولى إجازات عدة عن شيوخ لى من دمشق وحلب والهند وغيرها أروى فيها أوائل الكتب الستة بالسند المتصل إلى أصحابها ، وهذه ميزة لا توجد فى مؤلفات العلماء من الأمم الأخرى ، حتى إن كتبهم المقدسة منقطعة السند لا تروى بالسماع المتصل إلى واضعيها .

وعلم مصطلح الحديث يبحث — كما تقدم — عن تقسيم الخبر إلى صحيح وحسن وضعيف ، وتقسيم كل منها إلى أنواع ، مع بيان الشروط المطلوبة فى الراوى والمروى وما يدخل الأخبار من علل واضطراب وشذوذ ، وما يتوقف فيها إلى أن تعضد بمقويات أخرى ، وبيان أحوال سماع الحديث وتحمله وضبطه ، وآداب المحدّث وطالب الحديث ، وغير ذلك مما كان فى الأصل بحوثاً متفرقة ، وقواعد قائمة فى نفوس العلماء فى القرون الثلاثة الأولى ، إلى أن أفرد بالتأليف والجمع والترتيب شأن العلوم الإسلامية الأخرى فى تطورها وتدرجها .

وكان أول من ألف فى بعض بحوثه « على بن المدينى » (توفى عام ٢٣٤) شيخ البخارى ، كما تكلم البخارى ومسلم والترمذى فى بعض أبحاثهم فى رسائل مجردة لم

يضم بعضها إلى بعض ، ثم كان أول من صنف فى هذا الفن تصنيفاً علمياً بحيث جمع كل أبوابه وبحوثه فى مصنف واحد هو القاضى أبو محمد الرامهرمزى (توفى عام ٣٦٠) فى كتابه « المحدث الفاصل بين الراوى والسامع » لكنه لم يستوعب فيه كل بحوث هذا العلم ، ثم جاء بعده الحاكم أبو عبد الله النيسابورى (توفى عام ٤٠٥) فألف فيه كتابه «معرفة علوم الحديث» لكنه لم يهذب ولم يرتب ، ثم تلاه أبو نعيم الأصفهانى (توفى عام ٤٣٠) فألف كتاباً تأثر فيه بكتاب الحاكم النيسابورى وزاد عليه أشياء ثم جاء بعدهم الخطيب البغدادى (توفى عام ٤٦٣) فصنف فى قوانين الرواية كتاباً سماه « الكفاية » وفى آدابها كتاباً سماه « الجامع لآداب الشيخ والسامع » ثم جاء بعدة القاضى عياض (توفى عام ٥٤٤) فألف كتابه « الإلماع » مستمداً بحوثه من كتب الخطيب ، ثم جاء الشيخ الحافظ تقى الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح الدمشقى (توفى عام ٦٤٢) فألف كتابه المشهور « مقدمة ابن الصلاح » أملاه على تلاميذه بالمدرسة الأشرفية فى دمشق من غير ترتيب محكم ، إلا أنه كتاب شامل لكل ماتفرق فى غيره من كتب المتقدمين ، ولهذا عكف الناس عليه وأكبوا على شرحه بين ناظم وناثر كألفية العراقى وشرحها للسخاوى ، كما اختصره الإمام الحافظ ابن كثير الدمشقى (توفى عام ٧٧٤) فى كتابه « الباعث الحثيث إلى معرفة علوم الحديث »

وتوالت التآليف بعد ذلك حتى كان آخر من كتب فى هذا الفن من العلماء المحققين الشيخ طاهر الجزائرى (توفى عام ١٣٣٨) فى كتابه « توجيه النظر » والشيخ جمال الدين القاسمى (توفى عام ١٣٣٢) فى كتابه « قواعد التحديث » وهو كتاب ذو فوائد جمة وترتيب مفيد .

﴿ علم الجرح والتعديل ﴾

ومن ثمار هذه الجهود المباركة « علم الجرح والتعديل » أو علم ميزان الرجال وهو علم يبحث فيه عن أحوال الرواة وأمانتهم وثقتهم وعدالتهم وضبطهم ، أو عكس ذلك من كذب أو غفلة أو نسيان ، وهو علم جليل من أجل العلوم التى نشأت عن تلك

الحركة الميمونة لا نعرف له مثيلا أيضاً فى تاريخ الأمم الأخرى ، وقد كان العلماء يختبرون الرواة بأنفسهم ممن يعاصرونهم ويسألون السابقين عمن لم يعاصروهم ، ويعلنون رأيهم فيهم دون تحرج ولا تأثر ، إذ كان ذلك ذباً عن دين الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وقد قيل للبخارى : إن بعض الناس ينقمون عليك «التاريخ» يقولون : فيه اغتياب الناس ، فقال : إنما روينا ذلك رواية ولم نقله من عند أنفسنا وقد قال النبى (ص) « بئس أخو العشيرة » .

ولم يكن الأئمة الذين عنوا بهذا الفن على استواء واحد فى مقاييس النقد الذى يوجهونه للرواة ، بل كان منهم المتشدد كابن معين والقطان وابن حبان وأبى حاتم الرازى ، ومنهم المتساهل كالترمذى والحاكم وابن مهدى ، ومنهم المعتدل كأحمد والبخارى ، وبذلك تباينت الآراء فى بعض الرواة ، فمنهم من يوثقه ، ومنهم من يضعفه ، وقد ينقل عن العالم الواحد رأيان مختلفان فى راو واحد ، فقد يراه اليوم ثقة ثم يرى منه بعد ذلك مايضطره للعدول عن حكمه ، وقد يكون الأمر عكس ذلك .

ومن أسباب الاختلاف فى التجريح والتعديل اختلاف مذاهب الفقهاء فى الاجتهاد فالنزاع بين أهل الحديث وأهل الرأى مشهور معروف أدى إلى أن يطعن بعض أهل الحديث فى بعض أئمة أهل الرأى ، وأن يعدوهم من الضعفاء ، لا لشىء غير نزعتهم الاجتهادية التى لا تتفق مع نزعة أهل الحديث ، وحسبك دليلا على هذا أن إماما جليلا من كبار أئمة التشريع فى تاريخ الإسلام وهو أبو حنيفة رحمه الله ، تحامل عليه كثير من المحدثين ، وجرحه بعض علماء الجرح والتعديل مع زهده وورعه وتقواه وجلالة قدره ، وما ذلك إلا لدقة طريقته العلمية فى فهم النصوص واستنباط الأحكام ، مما خفى على كثير من المحدثين بل كثير من كبار أئمتهم ، وقد أدى تعصب العامة عليه من أهل الحديث إلى أن يتهموه بما يقطع التاريخ بكذبه .

ولعل هذا الاختلاف فى ميول الناقدين وأنظارهم ، وتفاوتهم فى الشدة والتساهل هو الذى دعا أكثر العلماء إلى أن لا يقبلوا جرحا إلا أن يكون مفسراً خشية أن ينشأ الجرح عن خطأ فى تقدير الناقد أو عصبية مذهبية .

قال الحافظ بن كثير « بخلاف الجرح فانه لا يقبل إلا مفسراً لاختلاف الناس فى

الأسباب المفسقة ، فقد يعتقد الجارح شيئاً مفسقا ولا يكون كذلك فى نفس الأمر أو عند غيره . فلهذا اشترط بيان السبب فى الجرح[1] » .

ومن طريف ما يذكر فى هذا الموضوع ما نقل عن بعضهم أنه قيل له « لِمَ تركت حديث فلان ؟ فقال : رأيته يركض على برذون فتركت حديثه » ! .. وسئل بعضهم عن حديث يرويه صالح المرى ، فقال : ما يصنع بصالح ؟ ذكروه يوما عند حماد بن سلمة فامتخط حماد ![2] .

فانظر كيف كان بعض الناس يجرحون الرجال لأسباب واهية لاعلاقة لها بالعدالة والثقة والضبط ، ولكن الحق أن هذا صنيع الجاهلين أو المتطفلين على هـذا العلم ، أما الأئمة المتصبون لهذا الشأن ، العريقون فى مداخله ومخارجه فلا يقعون فى مثل ذلك الحكم الجائر ، والنقد المضحك .

وقد ابتدأ الكلام عن الرواة توثيقا وتوهينا منذ عصر صغار الصحابة كابن عباس (توفى عام ٦٨) وعبادة بن الصامت (توفى عام ٣٤) وأنس بن مالك (توفى عام ٩٣) ثم كان من التابعين سعيد بن المسيب (توفى عام ٩٣) والشعبى (توفى عام ١٠٤) وابن سيرين (توفى عام ١١٠) والأعمش (توفى عام ١٤٨) ثم تتالى الأمر بعد ذلك فكان شعبة (توفى عام ١٦٠) متثبتا لا يروى إلا عن ثقة ، وكان الإمام مالك (توفى عام ١٧٩) وهو من تعرف .

وفى أوائل القرن الثالث الهجرى ابتدأ تصنيف الكتب فى الجرح والتعديل ، ومن أوائل من ألفوا وتكلموا يحيى بن معين (توفى عام ٢٣٣) وأحمد بن حنبل (توفى عام ٢٤١) ومحمد بن سعد صاحب الطبقات (توفى عام ٢٣٠) وعلى بن المدينى (توفى عام ٢٣٤) ثم تلاهم البخارى ومسلم وأبو زرعة الرازى (توفوا سنه ٢٦٤) وأبو حاتم الرازى (توفى عام ٢٧٧) وأبو داود السجستانى (توفى عام ٢٧٥) وتتابع العلماء بعد ذلك حتى أواخر القرن التاسع الهجرى طبقة بعد طبقة حتى

---

(١) الباعث الحثيث : ١٠١

(٢) هامش الباعث الحثيث : ١٠١

لا يعسر عليك أن تجد فى مؤلفاتهم تاريخ أى رجل يمر بك اسمه فى كتب الحديث

وكتب الجرح والتعديل أصناف : منها ما أفرد لذكر الثقات فقط ككتاب الثقات لابن حبان البستى (توفى عام ٣٥٤) ومنها ما أفرد للضعفاء فقط وممن ألف فيهم البخارى والنسائى وابن حبان والدارقطنى (ماتوا عام ٣٨٥) والعقيلى (مات عام ٣٢٢) وابن الجوزى (مات عام ٥٩٧) ومنها ما جمع فيها بين الثقات والضعفاء ومن أشهرها تواريخ البخارى الثلاثة الكبير وهو مرتب على حروف المعجم ، والأوسط والصغير وهما مرتبان على السنين ، وكتاب الجرح والتعديل لابن حبان ، والجرح والتعديل لابن أبى حاتم الرازى (توفى عام ٣٢٧) والطبقات الكبرى لابن سعد ، ومن أجود الكتب فى ذلك « التكميل فى معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل » للحافظ ابن كثير جمع فيه بين تهذيب المزى وميزان الذهبى مع زيادات وتحرير فى العبارات ، وهو أنفع شىء للمحدث والفقيه .

﴿ علوم الحديث ﴾

وثمة علوم أخرى استلزمتها دراسة السنة وروايتها والدفاع عنها ، وتحقيق أصولها ومصادرها ، وقد أوصلها أبو عبد الله الحاكم النيسابورى (توفى عام ٤٠٥) فى كتابه « معرفة علوم الحديث » إلى اثنين وخمسين علما ، نذكر أهمها فيما يلى ليتبين دقة علماء السنة فى نقدهم لها ، وتحقيقهم فى ضبطها ودأبهم على صيانتها .

الأول — معرفة صدق المحدث واتقانه ، وصحة أصوله ، وما يحتمله سنه ورحلته من الأسانيد أو غير ذلك من غفلته وتهاونه بنفسه وعلمه وأصوله « قال أبو عبد الله الحاكم » ومما يحتاج إليه طالب الحديث فى زماننا أن يبحث عن أحوال المحدث : هل يعتقد الشريعة فى التوحيد ؟ وهل يلزم نفسه طاعة الأنبياء والرسل فيما أوحى إليهم ؟ وهل المحدث صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه ؟ .. وهل يحتمل سنه سماعه من شيوخه الذين يحدث عنهم ، فقد رأينا من المشايخ جماعة أخبرونا بسن يقصر عن لقاء شيوخ حدثونا عنهم .. ثم يتأمل أصول المحدث (كتبه التى يحدث عنها) أعتيقة هى أم جديدة ؟ فقد نبغ فى عصرنا هذا جماعة يشترون الكتب

فيحدثون بها (على أنها من سماعهم) وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم فى كتب عتيقة فيحدثون بها ، وعلى أهل الصنعة إذا سمعوا من أمثال هؤلاء بعد الخبرة أن يجرحوهم ويسقطوهم إلى أن تظهر توبتهم ، وعلى الجاهلين بالصنعة أن يسألوا عما لا يعرفونه .

الثانى : معرفة المسانيد من الأحاديث : قال الحاكم وهذا علم كبير من هذه الأنواع لاختلاف أئمة المسلمين فى الاحتجاج بغير المسند ، والمسند من الحديث أن يرويه المحدث عن شيخ يظهر سماعه منه لسن يحتمله ، وكذلك سماع شيخه من شيخه إلى أن يصل الإنسان إلى صحابى مشهور إلى رسول الله ﷺ .

الثالث : معرفة الموقوفات من الآثار ، مثل ما أخرجه الحاكم عن المغيرة بن شعبة قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه بالأظافير .. قال الحاكم هذا حديث يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسنداً ، لورود اسم رسول الله فيه وليس بمسند فإنه موقوف على صحابى حكى عن أقرانه من الصحابة فعلا ، وليس يسنده واحد منهم إلى رسول الله ﷺ .

الرابع : معرفة المدرج فى الحديث : وهو ما أدخل فى حديث النبى ﷺ من كلام الصحابى كشرح للحديث أو تعليق عليه ، ومثّل لذلك الحاكم بما أخرجه عن عبد الله بن مسعود أن النبى ﷺ أخذ بيده فعلمه التشهد فى الصلاة فذكر التشهد ثم قال : فاذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد « قال الحاكم وقوله فاذا قلت هذا الخ مدرج فى الحديث من كلام عبد الله ابن مسعود ، ويدل لذلك ما جاء فى طريق آخر من التصريح بذلك بعد صيغة التشهد قال عبد الله بن مسعود إذا فرغت من هذا فقد قضيت صلاتك .

الخامس : معرفة الصحيح والقيم ، وهو غير الجرح والتعديل فرب إسناد يسلم من المجروحين غير مخرج فى كتب الصحيح . . وضرب الحاكم لذلك مثلا بما أخرجه بسنده المتصل إلى ابن عمر عن النبى (ص) « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى والوتر ركعة من آخر الليل » فهذا حديث ليس فى إسناده إلا ثقة ثبت مع أن ذكر النهار فيه وهم . . ثم قال الحاكم : إن الصحيح لا يعرف بروايته فقط ، وإنما يعرف بالفهم

والحفظ وكثرة السماع ، وليس لهذا النوع من العلم عون أكثر من مذاكرة أهل الفهم والمعرفة ليظهر ما يخفى من علة الحديث ، فاذا وجد مثل هذه الأحاديث بالأسانيد الصحيحة غير مخرجة فى كتابى الإمامين البخارى ومسلم لزم صاحب الحديث التنقير عن علته ومذاكرة أهل المعرفة لتظهر علته .

السادس — معرفة علل الحديث ، وهو علم يرأسه غير الصحيح والسقيم والجرح والتعديل . قال الحاكم وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقط واه ، وعلة الحديث تكثر فى أحاديث الثقات بحديث له علة فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولا ، والحجة عندنا فيه الحفظ والفهم والمعرفة لا غير ، ثم ذكر له عشرة أنواع ، ومثل لكل نوع ولم يذكر لها قواعد ، وإنما كان يذكر لكل نوع مثالا ثم يذكر علته ، وجميع العلل تدور حول دخول حديث فى حديث أو وهم لحق الراوى ، أو وصل حديث وهو فى الواقع مرسل وهكذا .

السابع — معرفة مذاهب المحدثين ، وقد نقل الحاكم نصوصاً كثيرة عن أئمة الحديث يذكرون فيها مذاهب بعض الرواة لتحذير الناس منهم .

الثامن — معرفة التصحيفات فى متون الأحاديث وأسانيدها ، وقد ذكر الحاكم لذلك أمثلة كثيرة وأن جماعة من أئمة الحديث وقعوا فى هذه الأخطاء .

التاسع — معرفة مراتب الصحابة وأولادهم ، فانهم كما ذكر الحاكم اثنتا عشرة طبقة أولها من أسلم بمكة وآخرها صبيان وأطفال رأوا رسول الله (ص) يوم الفتح وفى حجة الوداع وعدادهم من الصحابة ، كما يجب العلم بمعرفة أولاد الصحابة كيلا يلتبس الأمر بين ما يرويه الصحابى وما يرويه ولد الصحابى ، ومن جهل هذا النوع اشتبه عليه كثير من الروايات .

العاشر — معرفة التابعين ، وهذا نوع يشتمل على علوم كثيرة ، فانهم على طبقات فى الترتيب ، وإذا غفل الإنسان عن هذا العلم لم يفرق بين الصحابة والتابعين ، ثم لم يفرق أيضاً بين التابعين وأتباع التابعين ، وقد صنفهم الحاكم إلى خمس عشرة طبقة .

هذه هى بعض علوم الحديث اختصرتها لك من كتاب أبى عبد الله الحاكم وهو كتاب مستوفى لم يُسبق إلى مثله .

﴿ كتب فى الموضوعات والوضاعين ﴾

كان من عادة السلف حين وقع الكذب فى الحديث وتتبعوا الكذابين وعرفوهم أن يجهروا بأسمائهم فى المجالس فيقولون فلان كذاب لا تأخذوا عنه ، فلان زنديق ، فلان صاحب هوى وبدعة وهكذا . . وقد عرف بالكذب واشتهر بين المحدثين أناس ، منهم أبان بن جعفر النميرى .. وضع على أبى حنيفة ثلاثمائة حديث لم يحدث أبو حنيفة بواحد منها .

إبراهيم بن زيد الأسلمى . . روى عن مالك أحاديث لا أصل لها .

أحمد بن عبد الله الجويبارى .. وضع ألوفاً من الأحاديث للكرامية .

جابر بن زيد الجعفى . . قال فيه سفيان : سمعت جابراً يحدث بنحو ثلاثين ألف حديث ما استحل أن أذكر منها شيئاً وأن لى كذا وكذا .

محمد بن شجاع الثلجى . . وضع أحاديث التشبيه ونسبها إلى أهل الحديث .

نوح بن أبى مريم . . وضع حديث فضـــائل القرآن سورة فسورة وقد اعترف بوضعه لهذا الحديث الطويل ، واعتذر بأنه أراد أن يصرف الناس عن فقه أبى حنيفة ومغازى ابن إسحق إلى قراءة القرآن .

الحارث بن عبد الله الأعور ، مقاتل بن سليمان ، محمـــد بن سعيد المصلوب ، الواقدى ، ابن أبى يحيى .

ثم تتبع العلماء الأحاديث الموضوعة فأفردوها بالجمع والتأليف تنبيهاً للعامة حتى لا يغتروا بها ، ومن أشهر هذه الكتب :

١ ــ الموضوعات للحافظ أبى الفرج بن الجوزى (مات عام ٥٩٧) وقد ذكر فيه كل ما اعتقد بوضعه من الأحاديث ولو فى كتب الصحاح ، فذكر حديثاً فى صحيح البخارى وحديثين فى مسلم ، وثمانية وثلاثين فى مسند أحمد ، وتسعة فى سنن أبى داود ، وثلاثين فى جامع الترمذى ، وعشرة فى سنن النسائى ، وثلاثين فى سنن

ابن ماجه ، وستين فى مستدرك الحاكم ، وأحاديث أخرى فيما عداها من كتب السنة وقد تعقبه العلماء فأقروا أكثر ما حكم بوضعه ، وخالفوه فى قليل منها ، وخاصة ما يتعلق بأحاديث البخارى ومسلم والإمام أحمد .

٢ — المغنى عن الحفظ والكتاب لأبى عمر بن بدر الموصلى (مات عام ٦٢٣) اكتفى فيه بذكر الأبواب التى لم يصح فيها شىء من الحديث مثل قوله : باب فى زيادة الإيمان ونقصانه وأنه قول وعمل ثم يقول : لا يصح فى الباب شىء ، وقد تعقبه العلماء أيضاً .

٣ — اللآلىء المصنوعة فى الأحاديث الموضوعة للحافظ السيوطى (مات عام ٩١١) وقد قال فى مقدمته : إنه وضعه ليختصر فيه كتاب أبى الفرج ابن الجوزى أو لينقد ما فيه من خطأ فى الحكم على بعض الأحاديث الصحيحة بالوضع . . وقد كتب هـذا الكتاب مرتين ، الأولى انتهى من تأليفه سنة ٨٧٥ وكان التعقيبات فيه قليلة وعلى وجه الاختصار ، وقد كتب منه عدة نسخ راحت إحداها إلى بلاد التكرور . . والثانية ابتدأ فى تأليفها سنة ٩٠٥ إذ بسط الموضوع بسطا وافياً وزاد فيه أحاديث فاتت أبا الفرج فلم يذكرها فى كتابه مع أنها من الموضوعات .

٤ — تذكرة الموضوعات لمحمد بن طاهر بن على الفتنى (مات عام ٩٨٦)

٥ — الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة للإمام الشوكانى (المتوفى عام ١٢٥٠) هـــذا ما يتعلق بجهود العلماء فى تدوين السنة وتصحيحها وتنقيتها من الدخيل والموضوع ، وإنه ليدل على ما بذلوه — رحمهم الله — من جهد فى هذا السبيل لم يقع مثله لأمة من الأمم ، بل لم يصل العلم الحديث إلى مثل هذه الجهود والدقة فى تمحيص التاريخ وروايته .

(العاشر) هذه الجهود الجبارة ، وهذه المؤلفات المتعددة ، هى بعض من كل ، وقطرة من بحر ، ذكرها الكاتب على سبيل المثال لا الحصر وإلا فهناك غيرها كثير ودراستها تحتاج إلى صبر طويل ، ولذلك نجد أن المشتغلين بعلوم الحديث قلة قليلة فى كل قطر . ومن هنا ظن صاحب الكتاب الخبيث أن دعوته ستجد من يسمعها لقلة الحراس فى هذا الميدان ، ولكن فاته أنها قلة مباركة .

الاعاصير فى وجه السنة قديما

تعرضت السنة لمن ينكر حجيتها قديماً وحديثاً ، أما فى القديم فلم يكد يطل القرن الثانى الهجرى حتى ظهر من يقول بانكارها مصدراً من مصادر التشريع ، ومن ينكر حجية غير المتواتر منها ، ومن ينكر منها مالا يأتى بياناً للقرآن أو مؤكدة له ، بل تأتى بحكم مستقل . وأول من تعرّض لهذه الآراء ـ فيما نعلم ـ هوا لإمام الشافعى رحمه الله ، فقد ذكر فى آخر كتاب « الأم » مناظرة جرت بينه وبين من يُنسب إلى العلم بمذهب أصحابه، ممن يردون الأخبار كلها، كما عقد فى «الرساله» بحثاً مستفيضاً أثبت فيه وجوب اتباع سنة النبى ﷺ وأن طاعته مقرونة بطاعة الله ، وكيف أجمع الصحابة وأهل العلم على العمل بخبر الآحاد فى مسائل كثيرة من أحكام الشريعة سردها الشافعى رحمه الله سرداً قوياً مقنعاً .

ولم يبين لنا الشافعى رحمه الله من هى هذه الطائفة التى ردت الأخبار كلها ، ولا من هو الشخص الذى ناظره فى ذلك ، واستظهر الشيخ الخضرى رحمه الله أنه يعنى بذلك المعتزلة حيث قال فى كتابه التشريع الإسلامى « ولم يظهر لنا الشافعى شخصية من كان يرى هـذا الرأى ولا أبانه لنا التاريخ ، إلا أن الشافعى فى مناظرته لأصحاب الرأى الآتى قد صرح بأن صاحب هـذا المذهب منسوب إلى البصرة ، وكانت البصرة مركزاً لحركة علمية كلامية ، ومنها نبغت مذاهب المعتزلة ، فقد نشأ بها كبارهم وكتابهم ، وكانوا معروفين بمخاصمتهم لأهل الحديث ، فلعل صاحب هـذا القول منهم ، ثم استظهر الخضرى لاجتهاده هذا بما تعرض له ابن قتيبة (مات سنة ٢٧٦) فى « تأويل مختلف الحديث » من الرد على شيوخ المعتزله فيما كانوا يطعنون به الصحابة وكبار التابعين ويرمونهم به من الكذب والتناقض ، وخلص الخضرى إلى القول بأن غارة شعواء شنت فى العصر الذي كتب فيه الشافعى رسالته أو قبل ذلك بقليل ، من المتكلمين على أهل السنة ، وأكثر المتكلمين (علماء الكلام) كان بالبصرة ، فمن المؤكد أن يكون الذى ناظر الشافعى من هؤلاء .

ونحن نرى ما رآه الخضري رحمه الله من أن الذي عناه الشـافعي فى حكاية

أقوالهم عن السنة ورفضهم لها ، هم من المعتزلة الذين كان شيوخهم كالنظام والجاحظ يعلنون حرباً شعواء على رجال الحديث من الصحابة فمن بعدهم ، كما ترى ذلك واضحاً فى كتاب ابن قتيبة .

وقد حكى الآمدي فى الأحكام عن الجبائى وجماعة من المتكلمين أنهم ينكرون جواز التعبد بخبر الواحد عقلا ، وينقل ابن حزم عن جميع المعتزلة والخوارج قولهم بأن خبر الواحد لا يوجب العلم ، وما جاز أن يكون كذباً أو خطأ فلا يحل الحكم به فى دين الله عز وجل ، ولا أن يضاف إلى الله ولا إلى الرسول .

ونقل أبو منصور البغدادى فى كتابه « الفَرْق بين الفِرَق » عن النظامية (وهم فرقة من المعتزلة يتبعون النظام) ينكرون حجية المتواتر أيضاً وإفادته العلم ، وتجويز وقوع التواتر كذباً واجتماع الأمة على الخطأ . ومن الحق أن نذكر هنا أن جماهير المعتزلة أنكروا على النظام رأيه هذا كما أنكروا على الجاحظ إفراطه فى التهجم ، بل ذهب بعض أئمتهم كأبى الهذيل والجبائى والاسكافى إلى تكفير النظام فى كتب خاصة ألفوها للرد على ضلالاته .

ويتضح مما ذكره الشافعى من رأى منكرى حجية السنة ، ومما ذكره العلماء من آراء بعض شيوخ المعتزلة أنهم ينكرون حجيتها من حيث الشك فى طريق ثبوتها وما يلحق رواتها من خطأ أو وهم ، وما يندس بينهم من وضاعين وكذابين ، لا أنهم ينكرونها من حيث هى أقوال للنبى ﷺ وأفعال وتقريرات ثابتة عنه ، فان مسلما ما لا يقول بذلك ، ولم ينقل عن طائفة من طوائف المسلمين أنها قالت بأن اتباع أمر رسول الله ليس بواجب ، أو أن أقواله وأفعاله ليست من مصادر التشريع .

وقد قال الشافعى رحمه الله فى صدر كتاب جماع العلم : لم أسمع أحداً نسبه الناس أو نسب نفسه إلى علم يخالف فى أن فرض الله عز وجل اتباع أمر رسول الله ﷺ والتسليم لحكمه بأن الله عز وجل لم يجعل لمن بعده إلا اتباعه وأنه لا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله أو سنة رسوله (ص) وأن ما سواهما تبع لهما — إلا فرقة سأصف قولها إن شاء الله » وهذه الفرقة هى التى عقد الشافعى لها فصلا خاصا لحكاية أقوالها والرد عليها ، ويتضح مما ذكره الشافعى من أقوالها أنها تشك فى السنة من حيث الظن

فى ثبوتها كما ذكرنا . وقال ابن حزم « فلم يسع مسلما يقر بالتوحيد أن يرجع عند التنازع إلى غير القرآن والخبر عن رسول الله ﷺ ولا أن يأبى عما وجد فيهما ، فان فعل ذلك بعد قيام الحجة عليه فهو فاسق ، وأما من فعله مستحلا للخروج عن أمرهما وموجبا لطاعة أحد دونهما فهو كافر لا شك عندنا فى ذلك .

وتتلخص حجة من يرد الأخبار كلها كما حكاه الشافعى عنهم فى أن القرآن جاء تبيانا لكل شىء ، فان جاءت الأحاديث بأحكام جديدة لم ترد فى القرآن كان ذلك معارضة من ظنى الثبوت وهى الأحاديث ، قطعى الثبوت وهو القرآن ، والظنى لا يقوى على معارضة القطعى ، وإن جاءت مؤكدة لحكم القرآن كان الاتباع للقرآن لا للسنة ، وإن جاءت لبيان ما أجمله القرآن كان ذلك تبيينا للقطعى الذى يكفر من أنكر حرفا واحداً منه بالظنى الذى لا يكفر من أنكر ثبوته ، ويلزمهم على هذا أن يقبلوا الأحاديث إذا كانت متواترة لأنها تفيد القطع بثبوتها ، إلا أنهم لا يسلمون بذلك بل هى عندهم أيضا ظنية الثبوت ، لأنها جاءت من طرق آحادها ظنية ، فاحتمال الكذب فى رواته لا يزال قائما ولو كانوا جمعا عظيما .

ويتلخص جواب الشافعى رحمه الله عن شبه هؤلاء بما يلى :

١ — أن الله أوجب علينا اتباع رسوله ، وهذا عام بمن كان فى زمنه وكل من يأتى بعده ، ولا سبيل إلى ذلك لمن لم يشاهد الرسول إلا عن طريق الأحاديث ، فيكون الله قد أمرنا باتباعها وقبولها ، لأن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب .

٢ — انه لابد من قبول الأحاديث لمعرفة أحكام القرآن نفسه ، فان الناسخ فيه والمنسوخ لا يعرفان إلا بالرجوع إلى السنة .

٣ — ان هناك أحكاما متفقا عليها بين جميع أهل العلم وطوائف المسلمين قاطبة — حتى الذين ينكرون حجية السنة — وذلك كعدد الصلوات المفروضة وعدد ركعاتها وأنصبة الزكاة وغيرها ، ولم يكن من سبيل لمعرفتها وثبوتها إلا السنة .

٤ — إن الشرع قد جاء بتخصيص القطعى بظنى ، كما فى الشهادة على القتل والمال فان حرمة النفس والمال مقطوع بها ، وقد قبلت فيهما شهادة الاثنين وهى ظنية بلا جدال .

٥ — إن الأخبار وإن كانت تحتمل الخطأ والوهم والكذب ، ولكن هذا الاحتمال بعد التثبت والتأكد من عدالة الراوى ومقابلة الرواية بروايات أقرانه من المحدثين أصبح أقل من الاحتمال الوارد فى الشهادات خصوصاً إذا عضد الرواية نص من كتاب أو سنة فان الاحتمال يكاد يكون معدوماً .

٦ — ولم يذكر الشافعى رحمه الله جواب قولهم ان الله أنزل الكتاب تبياناً لكل شىء ، وجوابه ظاهر معلوم ، فان الله لم ينص فى الكتاب على كل جزئية من جزئيات الشريعة ، وإنما بيّن أصول الشريعة ومصادرها وقواعدها ومبادئها العامة ، ومن الأصول التى بيّنها وجوب العمل بسنة الرسول ﷺ كما فى قوله تعالى « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا » .

هذه هى الأعاصير التى تعرضت لها السنة من قبل منكريها فى القديم ، ولكنها لم تثبت أمام الحق ، ولم يكتب لها البقاء أمام جهود العلماء من أئمة السنة وأئمة الاجتهاد وطوائف المسلمين المتعددة ، فرسخت دعائم السنة ، وقام عليها كيان التشريع الإسلامى العظيم .

أما من أنكرها فى العصر الحديث فسنعرض لهم ولآرائهم فى الصفحات الآتية

الاعاصير فى وجه السنة حديثا

لم يكتب للحملة التى شُنت على السنة فى العصور الإسلامية الأولى ، النجاح الذى كان يرجوه خصومها ، فقد استمر العمل بالسنة بين جماهير المسلمين كمصدر ثانٍ من مصادر التشريع . وقام عليها معظم الأحكام الفقهية التى خلفتها المدارس الاجتهادية وأتباعها ، حتى إذا أطل هذا القرن ثارت الأعاصير مرة ثانية فى وجه السنة ، ولكنها ليست أثواباً مختلفة ، فمنها ما هو اسلامى ، ومنها ما هو غربى ، وسنعرض بايجاز لهاتين الفئتين .

١ — الكتّاب المسلمون

ونعنى بهم بعض المعنيين بالأبحاث الإسلامية ممن لا ينهمون فى حسن نواياهم نحو الإسلام وتشريعه ، ولكنهم أخطأوا فى موقفهم من السنة حين أحاطوها بالشبهات ،

وهؤلاء موجودون فى كل قطر إسلامى - على قلتهم - ومن أوائل روادهم فى العصر الحديث ، كاتب عرف بميوله الدينية ودفاعه المجيد عن الإسلام ، فقد نشرت له مجلة المنار»[1] آراءه فى هذا الموضوع ، وأثارت يومئذ جدلا قوياً بينه وبين علماء الأزهر ، ولئن لم يكتب لحملته النجاح فانها فيما نعتقد فتحت الباب لمن يأتى بعده من المستشرقين وتلاميذهم كما سنراه واضحاً فى الصفحات التالية إن شاء الله .

وتتلخص دعوى هؤلاء بأن الإسلام هو القرآن وحده ، وأنه المصدر الوحيد للتشريع ، للقطع بثبوته ، أما السنة فقد دخل الشك فى حجيتها لما طرأ عليها من التزيد ، وما أصبحت عليه من التناقض فى كثير من نصوصها ، ويستندون فى ذلك إلى ما يلى :

١ — إن الله تبارك وتعالى قال « ما فرطنا فى الكتاب من شىء » وهذا صريح فى أن الكتاب قد حوى التشريع كله ، فلا موضع للسنة معه فى فرض الأحكام وإقامة الشرائع .

٢ — إن الله تكفل بحفظ القرآن فقال « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » ولم يتكفل بحفظ السنة ولذلك دخلها التزيد والوضع ، ولو كانت من مصادر التشريع لحفظها لعباده من التحريف والتغيير كما حفظ كتابه الكريم .

٣ — إن السنة لم تكتب فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم بل صح أنه نهى عن كتابتها ولم تكتب أيضاً فى عهد الخلفاء الراشدين ، وكان كثير من كبار الصحابة والتابعين يكرهون كتابتها كعمر وأبى بكر وعلقمة وعبيدة والقاسم بن محمد والشعبى والنخعى وغيرهم ، وإنما بدىء بتدوينها فى أواخر القرن الأول ، وتم جمعها وتصحيحها فى منتصف القرن الثالث ، وهذه مدة كافية للتشكيك بأحاديثها ، وذلك من شأنه أن يجعل مكانة السنة فى مرتبة الظن ، والظن لا يفيد حكما شرعياً ، لأن الله تبارك وتعالى قال « وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً »

٤ — ماروى عن النبى ﷺ من قوله « إن الحديث سيفشو عنى فما أتاكم يوافق

---

(١) فى العددين ٧ و ١٢ من السنة التاسعة للمنار عام ١٣٢٤ هـ ١٩٠٦ م

القرآن فهو عنى وما أتاكم يخالف القرآن فليس منى » وأحاديث كثيرة فى هذا المعنى تلك هى أصول أدلة المنكرين لحجية السنة فى العصر الحديث أو المتشككين فيها ونختصر الجواب عنها بقدر ما يتسع له المجال .

﴿ الجواب عن الشبهة الاولى ﴾

إن القرآن الكريم قد حوى أصول الدين وقواعد الاحكام العامة . ونص على بعضها صريحاً ، وترك بيان بعضها الآخر لرسوله ﷺ ، وما دام الله قد أرسل رسوله ليبيّن للناس أحكام دينهم وأوجب عليهم اتباعه ، كان بيانه للأحكام بياناً للقرآن فتكون أحكام السنة كلها أحكاماً من كتاب الله تعالى ، إما نصاً وإما دلالة فلا منافاة بين حجية السنة وبين أن يكون القرآن تبياناً لكل شىء ، وتبيين السنة للقرآن على وجوه :

١ — منه ما يكون تأكيداً لأحكام القرآن كالاحاديث التى تدل على فرضية الصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها مما نص القرآن على افتراضه .

٢ — ومنه ما يكون تفصيلا لما أجمل فى القرآن كالاحاديث التى تبين عدد الصلوات المفروضة وكيفيتها ومقادير الزكاة ووقتها .

٣ — ومنه ما يأتى بنص جديد ولكنه داخل تحت قاعدة عامة فى القرآن ، أو تحت الامر العام الذى يوجب طاعة الرسول ﷺ فى مثل قوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) فالنزول عند حكم رسول الله فى حديثه نزول عند حكم الله عز وجل وأمره وطاعته .

قال الشافعى رحمه الله « فكل من قبل عن الله فى كتابه قبل عن رسول الله سنته لفرض الله طاعة رسوله على خلقه وأن يذهبوا إلى حكمه ، ومن قبل عن رسول الله فعن الله قبل ، لما افترض الله من طاعته »[1] .

﴿ الجواب عن الشبهة الثانية ﴾

إن ما وعد الله من حفظ الذكر لا يقتصر على القرآن وحده ، بل المراد به شرع

---

(١) الرسالة : ٣٣

الله ودينه الذى بعث به رسول الله ﷺ . وهو أعم من أن يكون قرآناً أو سنة ، ويدل على ذلك قوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون) أى أهل العلم بدين الله وشريعته ، ولا شك فى أن الله كما حفظ كتابه حفظ سنته بما هيأ لها من أئمة العلم يحفظونها ويتناقلونها ويتدارسونها ويميزون صحيحها من دخيلها ، وقد أفنوا فى ذلك أعمارهم وبذلوا من الجهود ما قدمنا الحديث عنه ، وبذلك أصبحت سنة رسول الله ﷺ محفوظة مدوّنة فى مصادرها لم يذهب منها شىء . وقد قال الشافعى رحمه الله إن السنن موجودة عند عامة أهل العلم ، وإن كان بعضهم أجمع من بعض ، ولكن إذا جمع علمهم أتى عليها كلها ، وإذا فرّق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشىء منها ثم كان ما ذهب عليه منها موجوداً عند غيره[1] .

ونحن نقطع بهـــذه النتيجة ، فما لا شك فيه أنه لم يضع من سنة رسول الله فى الصلاة والصيام والزكاة والحج والمعاملات والعقائد وبقية أقسام الشريعة شىء ، وأن كل ما كان عليه رسول الله أو قاله مجموع مدوّن ، وإن اختلفت طرقه وتباينت مراتبه . قال ابن حزم « ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة فى أن كل وحى نزل من عند الله فهو ذكر منزل ، فالوحى كله محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين ، وكل ما تكفل الله بحفظه فمضمون أن لا يضيع منه ، وأن لا يحرّف منه شىء أبداً تحريفاً لا يأتى البهان ببطلانه »

ثم رد ابن حزم على من زعم أن المراد بالذكر فى الآية القرآن وحده ، فقال « هذه دعوى كاذبة مجردة عن البرهان وتخصيص للذكر بلا دليل ، والذكر اسم واقع على كل ما أنزل الله على نبيه من قرآن أو سنة وحى يبين بها القرآن ، وأيضاً فان الله تعالى يقول (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) فصح أنه عليه السلام مأمور ببيان القرآن للناس ، وفى القرآن مجمل كثير كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك مما لا نعلم ما ألزمنا الله فيه بلفظه . لكن ببيان النبى ﷺ ، فاذا كان بيانه عليه السلام لذلك المجمل غير محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه فقد بطل الانتفاع

---

(١) الرسالة : ٤٣

بنص القرآن ، فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه ، فاذن لم ندر صحيح مراد الله تعالى منها »[1]

﴿ الجواب عن الشبهة الثالثة ﴾

إن عـــدم كتابة السنة فى عهد النبى ﷺ ونهيه عن ذلك كما ورد فى بعض الأحاديث الصحيحة ، لا يدل على عدم حجيتها ، بل ذلك كما أوضحناه سابقاً لأن المصلحة حينئذ كانت تقضى بتضافر كتّاب الصحابة ـ نظراً لقلتهم ـ على كتابة القرآن وتدوينه ، وبتضافر المسلمين على حفظ كتاب الله خشية من الضياع واختلاط شىء به ، وقد حققنا أن ماورد من النهى إنما كان عن كتابة الحديث وتدوينه رسمياً كالقرآن ، أما أن يكتب الكاتب لنفسه فقد ثبت وقوعه فى عهد الرسول كما كان يفعل عبد الله بن عمرو بن العاص .

وليست الحجية مقصورة على الكتابة حتى يقال لو كانت حجية السنة مقصودة للنبى لأمر بكتابتها ، فان الحجية تثبت بأشياء كثيرة منها التواتر ومنها نقل العدول الثقات ومنها الكتابة ، والقرآن لم يكن جمعه فى عهد أبى بكر بناء على الرقاع المكتوبة فحسب ، بل لم يكتفوا بالكتابة حتى تواتر حفظ الصحابة لكل آية منه ، وليس النقل عن طريق الحفظ بأقل صحة وضبطاً من الكتابة ، خصوصاً من قوم كالعرب عرفوا بقوة الحافظة وأتوا من ذلك بالعجائب ، فقد كان الرجل منهم يحفظ القصيدة كلها من تلاوة واحدة ، كما صح عن ابن عباس أنه حفظ قصيدة لعمر بن أبى ربيعة فى جلسة واحدة ، ومنهم من يحفظ ما يلقى من الحديث فى المجلس الواحد لا يخرم منه حرفاً ، فاعتمادهم على ذاكرتهم كان أساساً لما ينقلونه من حديث رسول الله ﷺ ويتدارسونه ، ونحن نعلم أن الاعتماد على الذاكرة يسعف طالب العلم أكثر من الاعتماد على الكتاب ، ومن هنا كره من ذكرهم أصحاب هذه الشبهة كتابة العلم حتى لا تضعف فيهم هذه الملكة العجيبة ويتكلموا عن الكتاب .

قال الحافظ بن عبد البر والذين كرهوا الكتابة كابن عباس والشعبى وابن شهاب

---

(١) الأحكام ١ — ١٢١

والنخعى وقتادة ومن ذهب مذهبهم وجبل جبلتهم كانوا قد طبعوا على الحفظ فكان أحدهم يجتزىء بالسمعة ، ألا ترى ما جاء عن ابن شهاب انه كان يقول « إنى لأمرُّ بالبقيع فأسدُّ آذانى مخافة أن يدخل فيها شيء من الغنى ، فو الله ما دخل أذنى شيء قط فنسيته » وجاء عن الشعبى نحوه ، وهؤلاء كلهم عرب . وقال النبى صلى الله عليه وسلم « نحن أمة أمية لا نكتب ولا نحسب » وهذا مشهور أن العرب قد خصت بالحفظ ، على أن الاخبار عن كتابة الصحابة والتابعين للحديث متواترة تواتراً معنويا لا مجال لطالب الحق أن ينكرها أو يتشكك فيها ، وإذا أردت مزيد الاطلاع على الآثار فى ذلك فارجع إلى ما كتبه ابن عبد البر فى جامع بيان العلم .

أما القول بأن السنة قد تأخر تدوينها فزالت الثقة بضبطها وأصبحت مجالا للظن والظن لا يجوز فى دين الله ، فهذا قول من لم يقف على جهود العلماء فى مكافحة التحريف والوضع ، وإذا كانت السنة قد نقلت بالضبط والحفظ ـ كما نقلت بالكتابة أحيانا ـ من عصر الصحابة حتى نهاية القرن الأول حيث دوّن الزهرى السنة بأمر عمر بن عبد العزيز ، كانت سلسلة الحفظ والصيانة متصلة لم يتطرق إليها الانقطاع ، فلا يصح أن يتطرق إليها الشك ، أما ما دُسَّ على السنة من كذب ، فقد تصدى له العلماء وبينوه بما لا يترك مجالا للشك ، حتى إن النفس لتطمئن إلى السنة إلى حد كبير جداً ، ومع هذا فنحن لا نقول إن أحاديث الآحاد التى هى أكثر نصوص السنة أحاديث مقطوع بها تفيد العلم — مع أن بعض العلماء قد قاله — بل نقول انها تفيد الظن ، ولا ينازع فى إفادته الظن إلا مكابر ، وحسبنا هذا لتكون حجة يعتمد عليها .

وأما الدعوى بأن الظن فى أحكام الدين غير جائز فذلك فيما يتعلق بأصول الدين التى يكفر من جحدها أو شك فيها ، كوحدانية الله وصدق رسوله ونسبة القرآن إلى الله عز وجل ، وكذلك فى أركان الإسلام كالصلاة والصوم والزكاة وغيرها مما علم من الدين بالضرورة ، وليس كذلك بالنسبة إلى الفروع إذ لا مانع أن تثبت عن طريق الظن ، بل لا يستطيع هؤلاء المخالفون أن يدّعوا أن أحكام الدين كلها تثبت عن طريق مقطوع به ، فالأحكام التى أخذت من القرآن نفسه وهى مقطوع بها ، قليلة

بالنسبة لما أخذت عن طريق الاجتهاد ، فان فى القرآن العام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين ، وكل ذلك يجعل القطع فى فهم نصوصها بعيد المنال ، وهذا أمر مسلم به فى علم الأصول ، ويحسن أن نذكرك بما ألزم به الشـــافعى منكر حجية السنة فى عصره من العمل بالشهادة وهى طريق ظنى فى ثبوت الحكم لاحتمال كذب الشاهد وخطئه ، فهل يبقى بعد ذلك مجال للقول بأن الظن لا يصلح طريقا لإثبات الأحكام ؟

﴿ الجواب عن الشبهة الرابعة ﴾

وأما الحديث « إن الحديث سيفشو عنى ، فما أتاكم يوافق القرآن الخ . . . » فلم يثبت عند المحققين من علماء الحديث ، فقد قال فيه البيهقى : رواه خالد بن أبى كريمة عن أبى جعفر عن رســـول الله (ص) وخالد مجهول ، وأبو جعفر ليس بصحابى ، فالحديث منقطع .

قال الشافعى « ما روى هذا أحد يثبت حديثه فى شىء صغير ولا كبير ، وإنما هى رواية منقطعة عن رجل مجهول ، ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية فى شىء ، وقال فيه عبد الرحمن بن مهـدى « إنه من وضع الزنادقة » وقال ابن حزم فى أحد رواة هذا الحديث فى بعض طرقه « الحسين بن عبد الله ساقط متهم بالزندقة » وقال البيهقى أيضاً « والحديث الذى روى فى عرض الحديث على القرآن باطل لا يصح ، وهو ينعكس على نفسه بالبطلان ، فليس فى القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن » .

هذا ما قاله العلماء فى هذا الحديث من جهة سنده ومتنه ، على أنه لو صح لما كان فيه دليل للمخالفين فيما ذهبوا إليه ، بان الحديث ينفى عن رسول الله ماخالف القرآن ويلزمنا بكل ما وافق القرآن ، وهذا ما يقوله العلماء قاطبة من أن السنة الصحيحة — ولو أثبتت أحكاماً جديدة — لا تخالف كتاب الله فى شىء ، فاذا جاء فى بعض الأحاديث ما يخالف أحكام القرآن فهى مردودة باتفاق .

قال ابن حزم « ليس فى الحديث الذى صح شىء يخالف القرآن » [1]

---

(١) الأحكام ٢ — ٨١

وقال الشاطبي عند الكلام عن هذا الحديث « إن الحديث وحي من الله لا يمكن فيه التناقض مع كتاب الله [١] وعلى هـذا يكون معنى الحديث الذى استدل به المخالفون صحيحا ولا دليل لهم فيه لأننا نقول به .

وقصارى القول إن إنكار حجية السنة والادعاء بأن الإسلام هو القرآن وحده لا يقول به مسلم يعرف دين الله وأحكام شريعته تمام المعرفة ، وهو يصادم الواقع فى الشريعة ، فان أكثر أحكامها ثبت بالسنة ، ونختتم هـذا البحث بقول ابن حزم رحمه الله « ونسأل قائل هذا القول الفاسد : فى أى قرآن وجد أن الظهر أربع ركعات وأن المغرب ثلاث ركعات ، وأن الركوع على صفة كذا والسجود على صفة كذا الخ ... ولو أن امرءً قال لا نأخذ إلا ما وجدناه فى القرآن لكان كافراً باجماع الأمة ولكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل وأخرى عند الفجر ، لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة ، ولا حد للأكثر فى ذلك ، وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال ، ولو أن امرءً لا يأخذ إلا بما اجتمعت عليه الأمة فقط ويترك كل ما اختلفوا فيه مما قد جاءت فيه النصوص ، لكان فاسقا باجماع الأمة ، فهاتان المقدمتان توجب بالضرورة الأخذ بالسنة .

﴿ المستشرقون ﴾

لما هاجم الصليبيون بلاد الإسلام كانوا مدفوعين إلى ذلك بدافعين :

الأول — دافع الدين والعصبية العمياء التى أثارها رجال الدين فى شعوب أوروبا فى تلك العصور مفترين على المسلمين أبشع الافتراءات محرضين المسيحيين الغربيين أشد تحريض على تخليص مهد السيد المسيح عليه السلام من أيدى (الكفار ! . .) فكان جمهرة المقاتلين الصليبيين من هؤلاء الذين أخرجتهم العصبية الدينية من ديارهم عن حسن نية وقوة عقيدة إلى حيث يلاقون الموت والتشريد حملة بعد حملة وجيشا بعد جيش .

الثانى ـ دافع سياسى استعمارى ، فلقد سمع ملوك أوروبا بما تتمتع به بلاد الإسلام

---

(١) الموافقات ٤ — ٢١

وخاصة بلاد الشام وما حولها من طمأنينة ومدنية وحضارة لا عهد لهم بمثلها ، كما سمعوا الشيء الكثير عن ثرواتها ومصانعها وأراضيها الخصبة الجميلة، فجاءوا يقودون جيوشهم باسم المسيح ، وما فى نفوسهم إلا الرغبة فى الاستعمار والفتح والاستئثار بخيرات المسلمين وثرواتهم .

وشاء الله أن ترتد الحملات الصليبية كلها مدحورة مهزومة بعد حروب دامت مائتى سنة كاملة ، وأن يقضى على الأمارات التى استولوا عليها ، وأن ترجع هـــذه الحملات إلى ديارها تملأ قلوبها الحسرة ، وتعلو جباهها الهزيمة ، ولكنها فى الواقع كانت تحمل فى عقولها النور ، وفى أيديها ثمار الحضارة التى كانت بلادهم محرومة منها وإذا كانت الشعوب الأوروبية قد رضيت من الغنيمة بالإياب ، فان ملوكها وأمراءها رجعوا مصممين على الاستيلاء على هذه البلاد مهما طال الزمن ، وكثرت التكاليف ورأوا بعـــد الإخفاق فى الاستيلاء عليها عسكرياً أن يتجهوا إلى دراسة شئونها وعقائدها تمهيداً لغزوها ثقافياً وفكرياً ، ومن هنا كانت النواة الأولى لجمعيات المستشرقين التى ما تزال تواصل عملها إلى اليوم ، والتى كانت حتى عهـــد قريب تتألف من رجال التبشـير الذين هم من أشد الناس كرهاً للإسلام وتعصباً عليه ، ولئن كان فريق من العلماء المنصفين قد غزا هذا الوسط التبشيرى المتعصب فعنى بالدراسات العربية والإسلامية فى جو يتسم أكثره بالإنصاف ، إلا أنه لا يزال حتى اليوم أكثر الذين يشتغلون منهم بهـــذه الدراسات من رجال الدين الذين يعنون بتحريف الإسـلام وتشويه جماله ، أو من رجال الاستعمار الذين يحرصون على بلبلة بلاد الإسلام فى ثقافتها ، وتشويه حضارتها فى أذهان المسلمين ، وتتسم بحوث هؤلاء بالظواهر الآتية :

١ — سوء الظن والفهم لكل ما يتصل بالإسلام فى أهدافه ومقاصده .

٢ — سوء الظن برجال المسلمين وعلمائهم وعظمائهم .

٣ — تصوير المجتمع الإســـلامى فى مختلف العصور ، وخاصة فى العصر الأول بمجتمع متفكك تقتل الأنانية عظماءه .

٤ — تصوير الحضارة الإسلامية تصويراً دون الواقع بكثير ، تهويناً لشأنها واحتقاراً لآثارها الإنسانية الخالدة .

٥ — الجهل بطبيعة المجتمع الإسلامى على حقيقته ، والحكم عليه من خلال ما يعرفه هؤلاء المستشرقون من أخلاق شعوبهم وعادات بلادهم .

٦ — إخضاع النصوص للفكرة التى يفرضونها حسب أهوائهم والتحكم فيما يرفضونه أو يقبلونه منها .

٧ — تحريفهم للنصوص فى كثير من الأحيان تحريفاً مقصوداً ، واساءتهم فهم العبارات حين لا يجدون مجالا للتحريف .

٨ — تحكمهم فى المصادر التى ينقلون منها ، فهم ينقلون مثلا من كتب الأدب ما يحكمون به فى تاريخ الحديث ، ومن كتب التاريخ ما يحكمون به فى تاريخ الفقه ، ويصححون ما ينقله الدميرى — مثلا — فى كتاب الحيوان ، ويكذبون ما يرويه مالك — مثلا — فى الموطأ ، يفعلون ذلك انسياقاً مع الهوى وانحرافاً عن الحق .

بهذه الروح التى أوضحنا خصائصها بحثوا فى كل ما يتصل بالإسلام والمسلمين من تاريخ وفقه وتفسير وحديث وأدب وحضارة ، وقد أتاح لهم تشجيع حكوماتهم ووفرة المصادر بين أيديهم ، وتفرغهم للدراسة ، واختصاص كل واحد منهم بفن أو ناحية من نواحى ذلك الفن ، يفرغ له جهده فى حياته كلها ، إن هذا كله ساعدهم على أن يصيغوا بحوثهم بصبغة علمية ، وأن يحيطوا بثروة من الكتب ما لم يحط به كثير من علمائنا اليوم ، الذين يعيشون فى مجتمع مضطرب فى سياسته وثروته وأوضاعه ، فلا يجدون متسعاً للتفرغ لما يتفرغ له أولئك المستشرقون ، وكان من أثر ذلك أن أصبحت كتبهم وبحوثهم مراجع للعلمين من أبنائنا وكتابنا بلغات أجنبية ، وقد خدع أكثر هؤلاء ببحوثهم واعتقدوا بمقدرتهم العلمية وإخلاصهم للحق فوقعوا — تحت هذا التأثير — فى كثير من أخطاء أولئك المستشرقين ، وتبنوا كثيراً من آرائهم كما تراه فى بعض المؤلفات الحديثة .

ننتقل من هذه المقدمة الضرورية إلى بيان موقف المستشرقين من السنة ، وشبههم التى أثاروها حولها والتى تأثر بها كثير من الكتاب المسلمين ، ولعل أشد المستشرقين

خطراً ، وأوسعهم باعاً ، وأكثرهم خبثاً وإفســـاداً فى هذا الميدان ، هو المستشرق اليهودى المجرى « جولد تسيهر » فقد كان واسع الاطلاع على المراجع الإســـلامية — على مايظهر — حتى اعتبر شيخ المستشرقين فى الجيل الماضى ، ولا تزال كتبه يحونه مرجعاً خصباً وأساسياً للمستشرقين فى هذا العصر ، وقد كان له أثر كبير فى التشكيك بالسنة ، ونرى آراءه منثورة فى كتبه المتعددة .

وأهم شبهة له هى ما زعمه من أن القسم الأكبر من الحديث ليس وثيقة للاسلام فى عهده الأول ، عهد الطفولة ، ولكنه أثر من آثار جهود المسلمين فى عصر النضوج !

﴿ هل كان الحديث نتيجة لتطور المسلمين ؟ ﴾

يقول جولد سهير : إن القسم الأكبر من الحديث ليس إلا نتيجة للتطور الدينى والسياسى والاجتماعى للاسلام فى القرنين الأول والثانى ، وهذا زعم باطل تكذبه النصوص الثابتة ، فرسول الله ﷺ لم ينتقل إلى الرفيق الأعلى إلا وقد وضع الأسس الكاملة لبنيان الإسلام الشامخ بما أنزل الله عليه فى كتابه وبما سنه عليه الصلاة والسلام من سنن وشرائع وقوانين شاملة وافية ، حتى قال ﷺ قبيل ، فانه « تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب الله وسنتى » ومن المعلوم أن من أواخر ما نزل على النبى (ص) من كتاب الله تعالى (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الإسلام ديناً) وذلك صريح فى كمال الإســـلام وتمامه ، فما توفى الرسول إلا والإسلام ناضج كامل لا طفل يافع كما يدعى جولد تسيهر .

نعم : لقد كان من آثار الفتوحات الإسلامية أن واجه المشرعين المسلمين جزئيات وحوادث لم ينص على بعضها فى القرآن والسنة ، فأعملوا آراءهم فيها قياساً واستنباطا حتى وضعوا لها الأحكام دون أن يخرجوا عن دائرة النصوص التشريعية فى الكتاب والسنة ، وحسبك لتعلم مدى نضوج الإسلام فى عصره الأول أن عمر ورث ملكى كسرى وقيصر ، وهما ما هما فى الحضارة والمدنية ، فاستطاع أن يسوس أمورهما ويحكم شعوبهما بأكمل وأعدل من كسرى وقيصر ، فكيف يستطيع عمر أن ينهض بهذا

العبء ويسوس ذلك الملك ، ويضع له من النظم ما جعله ينعم بالأمن والسعادة لو كان الإسلام طفلا لم يستو على قدميه بعد ؟

على أن الباحث المنصف يجد أن المسلمين فى مختلف بقاع الأرض التى وصلوا إليها كانوا يتعبدون عبادة واحدة ، ويتعاملون بأحكام واحدة ، ويقيمون أسس أمرهم وبيوتهم على أساس واحد ، ولا يمكن أن يتم ذلك لو لم يكن لهم قبل مغادرتهم جزيرة العرب نظام تام ناضج وضع لهم أسس حياتهم فى مختلف نواحيها ، ولو كان الحديث أو القسم الأكبر منه نتيجة التطور الدينى فى القرنين الأولين لزم حتماً أن لاتتحد نظم المسلمين السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، من كان منهم فى جنوب الصين مع من كان منهم فى شمال افريقيا ، فكيف اتحدوا فى ذلك وبينهم من البعد ما بين الصين وافريقيا ؟

أما قيام المذاهب بعد القرن الأول وتعددها فذلك بلا شك أثر للكتاب والسنة ولمدارس الصحابة فى فهم كتاب الله وحديث رسوله ، ولقد كان الكتاب محفوظاً متواتراً بينهم ، ولا نجد قولا لإمام من أئمة المذاهب فى القرنين الثانى والثالث إلا وقد سبقه إليه صحابى أو تابعى ، وهذا أكبر دليل على أن الإسلام فى القرن الأول كان تاماً ناضجا لم يفعل المسلمون فيه شيئا من بعد إلا الشرح والتطبيق والتفريع .

وشهد شاهد

كان من توفيق الله تعالى — وله الحمد والمنة — أن قرأنا فى جريدة الجمهورية (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٨) فى أثناء طبع هذا الكتاب — مقالا قيماً لإمام الدكاترة (طه حسين) تناول فيه ذلك الكتاب الخبيث وصاحبه، والله أعلم بما أدخله هذا المقال من السرور على نفسى، لا لما فيه من تأييد للحق، والذب عن الصحابة فحسب، بل لأن إمام الدكاترة معروف بثقافته العربية والغربية، وبتجديده وسعة أفقه، ولا يستطيع أحد مهما كابر أن يرميه بالجمود والتقليد.

وزاد سرورنا أكثر بانضمام إمام الدكاترة إلى صفوف المدافعين عن سنة رسول الله ﷺ وهو ما كنا ننتظره ونرجوه.

* * *

بدأ إمام الدكاترة مقاله ببيان ما عاناه المؤلف من مشقة، وما بذله من جهد، ثم قال: —

ولكن المؤلف مع ذلك أسرف على نفسه فى بعض المواطن، ولست أريد أن أذكر هذه المواطن كلها تجنباً للاسراف فى الإطالة وإنما أكتفى بضرب الأمثال»

ونحن بدورنا نضرب صفحاً عن بعض ما ذكره إمام الدكاترة من أخطاء المؤلف ونثبت من نص مقاله ما يلى:

ومثل آخر فى الصفحة ١٥٤ حين زعم أن أبا هريرة رحمه الله لم يصاحب النبى ﷺ محبة له أو طلباً لما عنده من الدين والهدى، وإنما صاحبه على ملء بطنه كان مسكيناً وكان النبى (ص) يطعمه. والمؤلف يروى لإثبات ذلك حديثاً رواه أحمد ابن حنبل ورواه البخارى أيضاً، ولكن مسلماً روى هذا الحديث نفسه عن أبى هريرة، ونص الحديث عند مسلم أصرح وأوضح من نصه عند البخارى وابن حنبل، فقد كان أبو هريرة يقول فيما روى مسلم أنه كان «يخدم» النبى على ملء بطنه، وفرق بين من يقول إنه كان يخدم ومن يقول إنه كان يصاحب، وما أظن

أن أبا هريرة أقبل من اليمن مع من أقبل منها إلى النبي (ص) لا ليؤمن به ولا ليأخذ عنه الدين ، بل ليملأ بطنه عنده .

هذا إسراف فى التأويل وفى إساءة الظن .

والمؤلف شديد على أبى هريرة شدة أخشى أن يكون قد أسرف فيها شيئاً ، فنحن نعلم أن أبا هريرة كان كثير الحديث عن النبي ، وأن عمر شدّد عليه فى ذلك ، وأن بعض أصحاب النبي أنكروا بعض حديثه ، وأنه أخذ كثيراً عن كعب الأحبار ، وكان المؤلف يستطيع أن يسجل هذا كله تسجيلا موضوعياً كما يقال دون أن يقحم فيه غيظا أو موجدة ، فهو لا يكتب قصة ولا يكتب أدبا فيظهر شخصيته بما ركب فيها من الغضب والغيظ والموجدة ، وإنما يكتب عالما ، وعالما يتصل بالدين ، وأخص مزايا العلماء ولا سيما فى هذا العصر أنهم ينسون أنفسهم حين يكتبون العلم ، وأنهم يبحثون ويقررون بعقولهم لا بعواطفهم ، فمن الظلم لأبى هريرة أن يقال إنه لم يصاحب النبي إلا ليأكل من طعامه ، والذى نعلمه أنه أسلم وصلى مع النبي وسمع منه بعض أحاديثه ، فليقل فيه المؤلف إنه لم يصاحب النبي إلا ثلاث سنين ، وقد روى من الحديث أكثر مما روى المهاجرون الذين صحبوا النبي بمكة والمدينة ، وأكثر من الأنصار الذين صاحبوا النبي منذ هاجر إلى المدينة حتى آثرة الله بجواره ، وهذا يكفى للتحفظ والاحتياط بازاء ما يروى عنه من الحديث .

وأخرى أريد أن أثبتها هنا ، وهى أن المؤلف يقول فى حديثه الطويل عن أبى هريرة : إنه لحرصه على الأكل ورغبته فى الطيبات كان يأكل عند معاوية ويصلى مع على ويقول إن الأكل مع معاوية أدسم وأن الصلاة مع على أفضل .

وأريد أن أعرف كيف كان يجتمع لأبى هريرة أن يأكل عند معاوية ويصلى مع على ، وقد كان أحدهما فى العراق والآخر فى الشام ، أو أحدهما فى المدينة والآخر فى الشام إلا أن يكون قد فعل ذلك أثناء الحرب فى صفين ، وما أحسبه كان يسلم لو فعله أثناء الحرب إذن لاتهمه أحد الفريقين بالنفاق والتجسس ، وإنما هذا كلام قيل فى بعض الكتب ، وكان يجب على الأستاذ المؤلف أن يتحقق منه قبل أن يثبته .

فهذا أيسر ما يجب على العلماء .

وبعد : فالمؤلف يطيل فى تأكيد ما اتفقت عليه جماعة المسلمين من أن الأحاديث التى يرويها الأفراد والآحاد كما يقول المحدثون لا تفيـــد القطع ، وإنما تفيد الظن وحده ، ومن أجل ذلك لا يستدل المسلمون بهذه الأحاديث على أصول الدين وعقائده وإنما يستدلون بها أحيانا على الأحكام الفرعية فى الفقه وعلى فضـــائل الأعمال ، ويستعان بها على الترغيب فى الخير والتخويف من الشر ، وكل الأحاديث التى اعتمد عليها المؤلف فى المواضع التى ضربنا لها الأمثال إنما هى أحاديث رواها الأفراد والآحاد ، فهى لا تفيد قطعا ولا يقينا ، فما باله يرغب عن الإفراط فى الثقة بهـــذه الأحاديث ثم يستدل بها هو ليوهم الناس بأشياء لا سبيل له إلى إثباتها ؟

وملاحظة أخيرة أختم بها هذا الحديث الذى أراه على طوله موجزاً ، وهى أن المؤلف قد أخذ فى كتابه وهو يؤمن فيما يظهر بأنه لن يظفر برضى الناس عنه ، ولن يظفر برضى فريق من رجال الدين خاصة ، فعرّض بهم أحيانا ، واشتد عليهم أحيانا أخرى ووصفهم بالجمود حينا وبالتقليد حينا وبالحشوية أحيانا ، فأغرى هؤلاء الناس بنفسه وسلطهم على كتابه ، وخيل إليهم أنه يبغضهم ولا يراهم أهلا لبحث القيم والمحاولة لاستكشاف حقائق العلم ، ولو أنه صبر حتى يخرج كتابه ويقرأه الناس ويسمع رأيهم فيه وتقدم له لكان هذا الصبر خيراً له وأبقى عليه .

* * *

ونكتفى بهذا القدر من هـذا المقال القيم ، وقد انتفعنا به كثيراً ، وعلمنا منه ما لم نكن نعلم ، وهو أن المشتغلين بالعلوم العصرية يمكن أن يكونوا عونا للحقيقة والتاريخ والله در الإمام الشافعى إذ يقول :

كلمـــا أدّبنى الدهـــر أرانى نقص عقـــلى
وإذا ما ازددت علمـــا زادنى علمـــا بجهـــلى

تدليس صاحب الكتاب الخبيث

من المعروف أن فضيلة اقتناء كتب الدين ومطالعتها ودراستها لا يتحلى بها إلا القليل ، وأن الذين يتوفرون على دراسة علم الحديث أقل من القليل ، وعلى هـذا اعتمد صاحب الكتاب الخبيث فأخذ يتلاعب فيما ينقله من المصادر ، فيأخذ ما يشاء ويدع ما يشاء ، ولكن الله قيض له من كشف تدليسه ، ونشره فى مجلة سيارة لها احترامها ، هى مجلة الأزهر ، وهو الأستاذ (أبو شهبة) .

قال صاحب الكتاب الخبيث فى صفحة ٢٩ تحت عنوان « الصحابة ورواية الحديث » — « وفى رواية ابن حزم فى الأحكام أنه حبس ابن مسعود وأبا موسى وأبا الدرداء فى المدينة على الإكثار من الحديث »

وقد تجنى المؤلف على الحقيقة ، وابن حزم ما تجنى ، فقد أوهم القارىء أن ابن حزم رواه ، وليس من روايته قطعا ، وإنما ذكره فى كتابه ، وفرق بين الذكر والرواية كما يعلم ذلك المبتدئون فى علم الحديث ، وأوهم القارىء أيضا أنه ارتضاه ، وابن حزم برىء منه ، وإنما زيفه وبين بطلانه ، وإليك ما ذكره ابن حزم فى الأحكام « وروى عن عمر أنه حبس بن مسعود من أجل الحديث عن النبى (ص) وأبا الدرداء وأبا ذر » فقد ذكره بصيغة « روى » الدالة على التضعيف ، ولو كان من روايته لقال : وروينا ، وقد طعن ابن حزم فى الرواية بالانقطاع لأن ابراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف رواية عن عمر لم يسمع منه ، والمنقطع من قبيل الضعيف لا يحتج به ، لجواز أن يكون البلاء فى الرواية من المحذوف ، وأنه هو الذى اختلقها ، ثم قال ابن حزم [1] « إنه — أى الخبر — فى نفسه ظاهر الكذب والتوليد ، لأنه لا يخلو عمر من أن يكون ائتهم الصحابة فى هذا ما فيه ، أو يكون نهى عن نفس الحديث وعن تبليغ السنن وألزمهم كتمانها وجحدها وهذا خروج عن الإسلام ، وقد أعاذ الله أمير المؤمنين من كل ذلك ، وهذا قول لا يقوله مسلم أصلا ، ولئن كان حبسهم وهم غير

---

(١) الأحكام ج ٢ ص ١٣٩

متهمين لقد ظلمهم فليختر المحتج لمذهبه الفاسد بمثل هـــذه الروايات المطعونة أى الطريقتين الخبيثتين شاء » .

هـــذا ما قاله ابن حزم ، فهل بعد هذا يزعم المؤلف لنفسه الأمانة فى النقل ؟ ! ولو أن القارىء المتثبت تشكك فيما ينقله هذا الرجل عن العلماء ألا يكون معذوراً ؟ ومن دواعى تزييف الرواية أن ابن مسعود كان يتبع مذهب عمر وطريقته ، وكان يقول : لو سلك الناس وادياً وشعباً وسلك عمر وادياً وشعباً لسلكت وادى عمر وشعبه ، وقد أرسل عمر إلى الكوفة ليعلم أهلها ، وقال لهم : لقد آثرتكم بعبد الله على نفسى ، فكيف يعقل أن يخالف عمر فى التقليل من الرواية ؟ وكيف يعقل من عمر أن يحبسه ؟ ؟

ثم كيف غفل المؤلف عن هذا النقد للمتن وهو الذى أنحى على المحدثين باللائمة لأنهم أغفلوا جميعاً نقد المتن ، وأنه هو الذى جاء — فى نقد المتون — بما لم يبلغه الأوائل مما زعمه نقداً — والله أعلم — أنه تهجم وتطاول ؟ !

بل كيف غفل المؤلف عما يناقض هذا وهو ما ذكره بعد صحيفة واحدة فى ص ٣١ عن عمر بن ميمون قال : اختلفت إلى عبد الله بن مسعود سنه فما سمعته فيها يحدث عن رسول الله ولا يقول : قال رسول الله ، وأنه حـــدث ذات يوم بحديث فعلاه الكرب حتى رأيت العرق ينحدر من جبينه ؟ وهل يليق به — وقد زعم أنه شيخ النقاد — أن يأتى بروايات تناقض أولها آخرها وآخرها أولها من غير أن يعرض لبيان مفصل الحق فيها ؟

السر فى هذا يا أخى القارىء أن المؤلف يأخذ ما يشاء بهواه ، وأنه خطف هذا الكلام خطفاً من كلام بعض المستشرقين الذين يتتبعون شواذ الروايات ومنحولها ونسبه إلى ابن حزم ، كى يضفى عليه شيئاً من القبول .

وفى صفحة ٣٧ عرض لحديث « من كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » وذكر ما قاله الحافظ ابن حجر من ورود الحديث فى بعض رواياته بدون « متعمداً » وفى بعضها بذكرها فى الصحيحين وغيرهما ، ثم قال : ولكن من حقق النظر وأبعد النجعة فى مطارح البحث يجد أن الروايات الصحيحة التى جاءت عن كبار الصحابة

ومنهم ثلاثة من الخلفاء الراشدين لم تكن فيه تلك الكلمة « متعمداً » وكل ذى لب يستبعد أن يكون النبى قد نطق بها . ولعل هذه اللفظة قد تسللت إلى هذا الحديث من طريق الإدراج المعروف عند العلماء ليسوغ بها الذين يضعون الحديث على رسول الله حسبة — من غير عمد — أو يتكىء عليها الرواة فيما يروونه عن غيرهم على سبيل الخطأ أو الوهم أو بسوء الفهم لكى لا يكون عليهم حرج فى ذلك ، لأن المخطىء غير مأثوم : وهكذا نجده لا يقتنع بما قاله الحافظ الكبير ابن حجر ليطلع علينا بهذه الفروض والتمحلات ! !

وإليك بيان مفصل الحق فى هذا :

١ ـ روى هذا الحديث من طرق متكاثرة عن كثير من الصحابة فى الصحيحين وغيرهما ، حتى قد أوصلها بعض المحدثين إلى المائة ما بين صحيح وحسن وضعيف ، والحق أن الحديث روى بهذا اللفظ من طرق تصل به إلى درجة المتواتر ، كما حقق ذلك الحافظ فى الفتح .

وأما وصول طرقه إلى هذا العدد الضخم فذلك فيما ورد فى مطلق ذم الكذب على النبى لا فى هذا اللفظ بعينه ولا فى خصوص هذا الوعيد ، ثم إنه لم يصح عن أحد من الخلفاء إلا عن على فى الصحيحين وعن عثمان فى غير الصحيحين ، لا عن ثلاثة من الخلفاء كما زعم المؤلف ، وقد جاءت كلمة «متعمداً» فى أغلب روايات الصحيحين وغيرهما من الكتب المعتمدة وطرق ذكرها أكثر من طرق تركها وأقوى ، فقد وردت فى الصحيحين عن أنس وأبى هريرة والمغيرة بن شعبة وعبد الله بن عمرو بن العاص ، ولم ترد فى رواية على ولا الزبير بن العوام . والقاعدة عند نقاد الحديث وغيرهم أنه إذا تعارضت الروايات رجح الأكثر والأقوى ، وهنا ترجح روايات ذكر اللفظ ويحمل المطلق على المقيد . ومن دواعى ترجيح الزيادة أنها جاءت عن الزبير ابن العوام فى مستخرج الإسماعيلى وفى سنن ابن ماجه ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، كما أن الزيادة جاءت فى رواية عبد الله بن عمرو بن العاص وكان قارئاً كاتباً — كما فى الصحيح — فروايته أوثق من غيره .

٢ ـ ما زعمه من أن هذه الكلمة وضعت ليسوغ بها الخ غير معقول ، ولا أدرى

— ولا أحد يدرى — كيف يجتمع الوضع حسبة مع عدم التعمد ؟ إن معنى الحسبة أن يقصد الواضع وجه الله وثوابه وخدمة الشريعة - على حسب زعمه - بالترغيب فى فعل الخير والفضائل ، وهم قوم من جهلة الصوفية والكرامية جوزوا الوضع فى الترغيب والترهيب ، فكيف يجامع قصد الوضع عدم التعمد ؟! وتفسير الحسبة بأنها عن غير عمد مقبول ولا مسلم .

وأما تجويزه أنها أدرجت لتحكيم عليها الرواة الخ فردود ، ذلك أن رفع إثم الخطأ أو السهو ليس بهذه الكلمة وإنما ثبت بأدلة أخرى وقد تقرر فى الشريعة أنه لا إثم على المخطىء والناسى ما لم يكن بتقصير منه ، فذكر الكلمة لا يفيد هؤلاء الرواة شيئا ما دام هذا أمراً مقرراً ، والسر فى ذكرها أن الحديث لما رتب وعيداً شديداً على الكذب ، والمخطىء والساهى والناسى لا إثم عليهم ، كان من الدقة والحيطة فى التعبير التقييد بالعمد وذلك لرفع توهم الإثم على المخطىء والغالط والناسى قال الإمام النووى فى شرحه على مسلم «وأما الكذب فهو عند المتكلمين من أصحابنا الإخبار عن الشىء على خلاف ما هو عليه عمداً كان أو سهواً ، هذا مذهب أهل السنة . وقال المعتزلة : شرطه العمدية ودليل خطاب هذه الأحاديث لنا فإنه قيده عليه السلام بالعمد لكونه قد يكون عمداً وقد يكون سهواً ، مع أن الإجماع والنصوص المشهورة فى الكتاب والسنة متظاهرة على أنه لا إثم على الناسى والغالط فلو أطلق عليه السلام الكذب لتوهم أنه يأثم الناسى أيضا فقيده ، وأما الروايات المطلقة فمحمولة على المقيدة بالعمد والله أعلم »

على أن أئمة الحديث وإن قالوا برفع الإثم عن الخاطى والناسى والغالط ، فقد جعلوا ما ألحق بالحديث غلطا أو سهواً أو خطأ من قبيل التشبيه بالموضوع فى كونه كذباً فى نسبته إلى الرسول ، ولا تحل روايته إلا مقترنا ببيان أمره ، وإلى هذا ذهب الخليلى وابن الصلاح والعراقى وغيرهم ، وقد اعتبره بعض أئمة الجرح - كابن معين وابن أبى حاتم - من قبيل الموضوع المختلق ، وذهب بعض الأئمة إلى أنه من قبيل المدرج ، ومهما يكن من شىء فقد جعلوا هذا النوع من الغلط أو الوهم مما يطعن فى عدالة الراوى وضبطه .

٣ — من عجيب أمر هذا المؤلف أنه يتبع طريقة « لا تقربوا الصلاة » ويترك « وأنتم سكارى » وقد رأيت آنفاً ما صنعه فيما نقله عن ابن حزم من حبس عمر رضي الله عنه لثلاثة من كبار الصحابة على التحديث ، وقد صنع هنا فى حديث « من كذب علىّ متعمداً الخ » مثل ما صنع سابقاً ، فقد نقل عن الحافظ ابن حجر أنه لا يرى تواتر حديث من كذب على الخ حيث قال فى صفحة ٤٢ « ولأجل كثرة طرقه أطلق عليه (جماعة) أنه (متواتر) ونازع بعض مشايخنا فى ذلك ، لأن شرط المتواتر استواء طرفيه وما بينهما فى الكثرة ، وليست موجودة فى كل طريق منها » واقتصر على هذا القدر ، وقد ترك ما ذكره الحافظ عقب هذا وهو ما نصه بالحرف الواحد « وأجيب بأن المراد بإطلاق كونه متواتراً رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه في كل عصر ، وهذا كاف فى إفادة العلم ، وأيضاً فطريق أنس وحده قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم ، نعم وحديث على رواه عنه ستة من مشاهير التابعين وثقاتهم .

وكذا حديث ابن مسعود وأبي هريرة وعبد الله بن عمر ، فلو قيل فى كل منها ، إنه متواتر عن صحابيه لكان صحيحاً ، فإن العدد المعين لا يشترط فى المتواتر بل ما أفاد العلم كفى ، والصفات العلية فى الرواة تقوم مقام العدد أو تزيد عليه كما قررته فى نكت « علوم الحديث » وفى شرح « نخبة الفكر » وبينت هناك الرد على من ادعى أن مثال المتواتر لا يوجد إلا فى هذا الحديث ، وبينت أن أمثلة كثيرة منها حديث « من بنى لله مسجداً » والمسح على الخفين ورفع اليدين والشفاعه والحوض ورؤية الله فى الآخرة ، والأئمة من قريش وغير ذلك ، ولله المستعان »

والظاهر أن قوله وأيضا الخ ، من كلام الحافظ لا من نقله ، فهل بعد هذا الكلام الصريح الذى تعمد المؤلف تركه يزعم أن الحافظ ابن حجر لا يقول بتواتره كما هو فحوى كلامه ؟!

أما ما ذكره فى حاشية ص ٣٩ من أن أدعياء السنة وعبيد الأسانيد فى عصرنا لا يزالون يكابرون فى إثبات الزيادة وكأنهم أعلم بالحديث من ابن قتيبة والبخارى والنسائى والمنذرى والخطابى وابن حجر وابن القيم والسيوطى وغيرهم » فهراء لا أرد

عليه ، ولكنى أقول له : ألا تستحى من ذكر البخارى وهو الذى خرّج الزيادة فى أكثر رواياته ؟ بل ومن ذكر الحافظ ابن حجر الذى أفاض فى بيان ثبوتها ؟ وصدق النبى الحكيم حيث يقول « إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى : إذا لم تستح فاصنع ما تشاء » .

* * *

١ — ومن دأب هـذا المؤلف التهويل والمبالغة عند عرض فكرة أو رأى له ، وأنه يجعل الفرع أصلا والأصل فرعاً ، وهذا هو ماصنعه عندما عرض لبحث « رواية الحديث » فى صفحة (٥٤) وما بعدها ، فقد جعل رواية الأحاديث بالمعنى هو الأصل والقاعدة ، وبحثها على اللفظ أمراً شاذاً نادراً ، بل وأنحى باللائمة والتجهيل للذين يحسبون « أن أحاديث الرسول التى يقرءونها فى الكتب أو يسمعونها ممن يتحدثون بها قد جاءت صحيحة المبنى محكمة التأليف ، وأن ألفاظها قد وصلت إلى الرواة مصونة كما نطق بها النبى بلا تحريف ولا تبديل ، وأن الصحابة ومن جاء بعدهم ممن حملوا عنهم إلى زمن التدوين قد نقلوا هذه الأحاديث بنصها كما سمعوها ، وأدوها على وجهها كما لقنوها ، فلم يبدلها تغيير ولا اعتراها تبديل ، وأن الرواة للأحاديث كانوا صنفا خاصا فى جودة الحفظ وكمال الضبط وسلامة الذاكرة » إلى أن قال « ولقد كان — ولا جرم — لهذا الفهم أثر بالغ فى أفكار شيوخ الدين — إلا من عصم ربك — فاعتقدوا أن هذه الأحاديث فى منزلة آيات الكتاب العزيز من وجوب التسليم بها ، وفرض الإذعان لأحكامها ، بحيث يأثم أو يرتد أو يفسق من خالفها ، ويستتاب من أنكرها أو شك فيها » .

والقارىء لهذا الكلام — إذا لم يكن من أهل العلم والمعرفة بالحديث النبوى — يخيل إليه أن السنة لم يأت فيها حديث على محكم لفظه ، وأنها دخلها الكثير من التغيير والتحريف ، مع أن الأصل فى الرواية أن تكون باللفظ المسموع من الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، وأما الرواية بالمعنى فهى رخصة يترخص فيها بقدر الحاجة إليها إذا غاب اللفظ عن الذهن أو لم يتأكد منه ، ومما لا ينبغى أن يخفى

على باحث فى الحديث النبوى أن يعلم أن بعض العلماء والرواة قد منعوا الرواية بالمعنى مطلقا وألزموا أنفسهم وغيرهم بأداء اللفظ كما سمع ، وأن من أجاز من العلماء والرواة الرواية بالمعنى أجازها بشروط فيها غاية التحوط والأمن من التزيد والتغيير والتبديل فقالوا : لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لعالم عارف بالألفاظ ومقاصدها ، خبير بما يحيل معانيها ، بصير بمقدار التفاوت بينها ، كما قالوا : إن هذا فيما يروى قبل أن يدون ، أما ما دوّن فى الكتب فلا يجوز تغييره بمرادفه ، ولا التصرف فى لفظه بحال من الأحوال[1] .

والعجيب أن المؤلف نقل نحواً من هذا عن كتاب « توجيه النظر » للعلامة الشيخ طاهر الجزائرى ، ولا أدرى كيف ينقل شيئاً ولا يقتنع به ؟! وكيف غاب عن ذهن المؤلف أن التدوين بدأ بصفة عامة ورسمية فى نهاية القرن الأول ، ولم يكد ينتهى القرن الثالث حتى كانت السنة كلها مدونة فى الكتب من صحاح وسنن ومسانيد ؟ وأن بعض الصحابة والتابعين كانوا يدونون الأحاديث فى القرن الأول ولا سيما بعد وفاة النبى ﷺ[2] ؟ فكيف تتفق هذه الحقائق وما رمى به من أحكام جائرة ظالمة ؟ وهل على أحد من حرج بعد هذا لو وصم هذا المؤلف بخبث الطوية وسوء القصد ومحاولة هدم الأصل الثانى من أصول التشريع ؟ ؟ .

وماذا يبتغى أعداء الإسلام أكثر مما يقوم به أبو رية وأمثاله من تقويض إحدى دعامتى الدين بهذه المحاولات الفاشلة الهازلة ؟ وليعلم أبو رية أن شيوخ الدين ـ أعزهم الله ـ حينما يعرفون للسنة مكانتها من الدين ، ويحاولونها من أنفسهم المحل اللائق بها ، ويرون التزامها علما وعملا وسلوكا ، ويذبون عن ساحتها كل دعى زنيم ، ويفسقون أو يؤثمون من يرد ما ثبت من السنة ، ويحاول جاهداً إبطالها والكيد لها أو الاستهزاء والاستخفاف بها لا يستحقون منه كل هذا الغمز واللمز ، لأنهم يصدرون فى هذا عن دين قويم ، ورأى مستنير وعلم أصيل .

---

(١) مقدمة ابن الصلاح بشرحها ص ١١٠ ط الشام .

(٢) مفتاح السنة ص ١٨

٢ - إن هذه الأحكام الجائرة إنما تصدر عمن غفل عن العوامل الدينية والنفسية والخلقية التي اتصف بها الرواة من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وتابعيهم . . . من أهل القرون الفاضلة بشهادة المعصوم ﷺ وشهادة الواقع التاريخي ، فهم ذوو الدين الكامل والخلق العالي والتقوى والمروءة ، وهم يعلمون حق العلم أنهم يروون نصاً يعتبر مرجعاً في الدين وأصلا من أصوله ، وأن أي تزيد فيه أو تحريف وتبديل يؤدي بهم إلى أن يتبوءوا مقاعدهم في النار ، وهم إلى ذلك ذو حوافظ قوية وأذهان سيالة ووجدان حي وقلوب عاقلة واعية ، وإنكار هذه الخصائص أو بعضها إنكار للحق الثابت والواقع الملموس .

٣ — حينما نقل من أدلة المجوزين للرواية بالمعنى حديث عبد الله بن سليمان الليثي قال : قلت يا رسول الله إني أسمع منك الحديث لا أستطيع أن أؤديه كما أسمعه منك يزيد حرفاً أو ينقص حرفاً ، فقال « إذا لم تحلوا حراماً ولم تحرموا حلالا وأصبتم المعنى فلا بأس » فذكر هذا للحسن فقال : لولا هذا ما حدثنا .

قال في الهامش صفحة ٥٧ : هذا الحديث يناقض ولا ريب حديث « نضر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها » . ولكن لا بد لكل فئة من أن تؤيد رأيها بحديث .

يريد الطعن فيه بالوضع والاختلاق ، وإني أقول له : إن هذا الحديث رواه ابن منده في معرفة الصحابة ، والطبراني في المعجم الكبير ، والخطيب في كتبه وغيرهم ، ونقله أئمة الحديث وأطباؤه في كتبهم ولم يحكم عليه أحد منهم بالوضع ، وكنت أحب من المؤلف — لو أراد البحث النزيه المستقيم أن ينقده نقداً صحيحاً من جهة سنده أو متنه ، ويبين موضع الدخل فيه ، ولكنه لم يفعل ، أما ما تخيله من مناقضة بين الحديثين فغير صحيح ، فحديث « نضر الله امرءاً ... » للترغيب في المحافظة على اللفظ المسموع والحث عليه ، وليس من شك في أن المجوزين للرواية بالمعنى يرون أن الأفضل والأحسن رواية الحديث بلفظه . وأما الحديث الثاني فهو لبيان جواز الرواية بالمعنى بشروطها ، ثم ألا يقال لمن روى كلاماً بمعناه مع التحوط البالغ أنه أداه كما سمعه ؟ بلى .

٤ — ولكي يدلل المؤلف — على ما جازف به من آراء فائلة ذكر أمثلة للرواية

بالمعنى ، فعرض لما ورد فى صيغ التشهد من أحاديث ، ولما ورد فى حديث الإسلام والإيمان ، وحديث زوجتكها بما معك من القرآن ، وحديث الصلاة فى بنى قريظة ، وقد استغرق ذلك من كتابه من صفحة ٦٠ — ٧٤ والغرض الذى قصده من وراء هذا أن يخلص إلى ضرر الرواية بالمعنى من الناحية الدينية ، وقد شاء الحق سبحانه أن يسقطه بسبب ما عرض له سقطات لا أرى له منها ، وقد أسفرت عن ضحولة المؤلف فى البحث ومبلغ علمه بالحديث ، وسأبين وجه الحق فيما عرض له مع الإيجاز

(١) عرض المؤلف لما روى فى التشهد فى الصلاة من صيغ ، فذكر تشهد ابن مسعود وابن عباس وعمر وغيرهم ، ثم قال : هذه تشهدات ثمانية وردت عن الصحابة وقد اختلفت ألفاظها ، ولو أنها كانت من الأحاديث القولية التى رويت بالمعنى لقلنا عسى ، ولكنها من الأعمال المتواترة التى كان يؤديها كل صحابى مرات كثيرة كل يوم ....

وردى عليه من أين لك أن هذه التشهدات قيلت فى قصة واحدة حتى تدلل بها على ضرر الرواية بالمعنى ؟ إن الطالب المبتدىء فى الحديث ليدرك بادىء الرأى أنها وقائع متفرقة ، وأن النبى قال كل ذلك فى أوقات متفاوتة بهذه الألفاظ المتغايرة ليبين للأمة أن التشهد بأى منها جائز ، فابن مسعود وهو من السابقين إلى الإسلام سمع أولا ، وابن عباس وهو من مهاجرة الفتح سمع بعد ذلك وهكذا .

قال ابن قدامة الحنبلى « فصل وبأى تشهد تشهد مما صح عن النبى ﷺ جائز ، نص عليه أحمد فقال : تشهد عبد الله أعجب إلى ، وإن تشهد بغيره فهو جائز ، لأن النبى ﷺ لما علمه الصحابة مختلفاً دل على جواز الجمع كالقراءات المختلفة التى اشتمل عليها المصحف » (١) وقد اختلفت أنظار الأئمة فى ترجيح بعضها على بعض من غير طعن فى المرجوح ولا رد له ، فالجمهور ومنهم الحنفية والحنابلة أخذوا بتشهد ابن مسعود ، وأخذ الشافعية بتشهد ابن عباس ، والمالكية بتشهد عمر ، ولهم فى اختياراتهم مرجحات وأدلة تدل على رحابة الصدر فى البحث وعمق الغور

---

(١) المغنى والشرح الكبير ج ١ ص ٥٧٩ .

وشفوف النظر قال الترمذى « حديث ابن مسعود روى من غير وجه وهو أصح حديث فى التشهد ، والعمل عليه عند أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم . »

ولكى ترى الفرق بين العلماء والأدعياء أذكر لك ما روى عن الإمام الشافعى ، وقد سئل عن اختياره تشهد ابن عباس قال « لما رأيته واسعاً وسمعته عن ابن عباس صحيحاً كان عندى أجمع وأكثر لفظا من غيره ، وأخذت به غير معنف لمن يأخذ بغيره مما صح » .

ولو سلمنا — جدلا — أن هذه الروايات فى قصة واحدة فالخلاف بينها هين يسير لا يستأهل كل هذا التهويل ، فتشهد ابن مسعود بلفظ « التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبى الخ » وتشهد ابن عباس بلفظ « التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله » وباقيه كتشهد ابن مسعود .

وتشهد عمر بلفظ « التحيات لله ، الزاكيات لله ، الصلوات لله ، الطيبات لله وسائره كتشهد ابن مسعود ، وبقية صيغ التشهد الواردة لا تخرج عن هذه الصيغ بزيادة كلمة من صدر التشهد أو نقصان أخرى ، وذكر لفظ « لله » عقب كل كلمة منها أو فى أولاها أو أخراها ، وكل ذلك أمر جائز وله وجه فى العربية ، وأما زيادة البسملة قبل التشهد ، فلم تصح كما قال الحافظ فى الفتح ، فعلام كل هذه الضجة المفتعلة التى لا يقصد من ورائها إلا التشويش على السنة والأحاديث . ثم من قال أيها المؤلف البحاثة : إن التشهد من قبيل الافعال المتواترة وليس من قبيل الاقوال ؟ ! إن الطالب المبتدىء يعلم أن الصلاة أقوال وأفعال ، والتشهد من الاقوال لا محالة

(ب) أما ما عرض له من حديث (كذا) [1] الاسلام والايمان ، وزعمه أن الروايات التى ذكرها فى قصة واحدة فما يقضى منه العجب ، ومن ذا الذى يجهل أن حديث جبريل المشهور هو غير حديث طلحة بن عبيد فى قصة الرجل الذى جاء من أهل نجد ثائر الرأس يسأل عن شرائع الإسلام ؟ بل من ذا الذى يشك فى أن حديث

---

(١) هكذا سمى المؤلف الاحاديث حديثاً بناء على زعمه أنها روايات فى قصة واحدة والحق خلاف ذلك .

جبريل غير حديث أبي أيوب الأنصاري في قصة الرجل الذي جاء إلى النبي فقال : دلني على عمل يدنيني من الجنة ويباعدني من النار ؟ وحديث أبي هريرة الذي فيه : أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة — الحديث ؟

نعم : قد قيل إن حديث أبي أيوب وحديث أبي هريرة في قصة واحدة ، وقيل إنهما قصتان ، وهو الذي مال إليه الحافظ في الفتح .

ولعل منشأ الشبهة عنده أنه وجد الإمام مسلماً ذكرها في صحيحه في مكان واحد فظن أنها في قصة واحدة ، أو لعل منشأ الشبهة عنده سوء فهمه لعبارة الإمام النووي التي ساقها في صفحة ٦٧ من كتابه ، والإمام النووي أجلّ من أن يظن أن حديث جبريل وحديث الرجل الثائر الرأس وحديث أبي أيوب وحديث أبي هريرة كلها في قصة واحدة ، ولو أن المؤلف رجع إلى كتاب « فتح الباري » لعمدة المحققين في هذا الفن وأمير المحدثين الحافظ ابن حجر لوقف على مفصل الحق ، ولما وقع في هذا الخلط الشنيع .

(ج) في صفحة ٦٨ استشهد على ضرر الرواية بالمعنى في الدين بحديث المرأة التي جاءت إلى النبي ﷺ وأرادت أن تهب نفسها له فأعرض عنها النبي ، فتقدم رجل فقال : يا رسول الله أنكحنيها — ولم يكن معه من المهر غير بعض القرآن — فقال أنكحتكها بما معك من القرآن » وفي رواية « زوجتكها بما معك » . . . وفي رواية ثالثة « زوجتكها على ما معك . . . » وفي رواية رابعة « قد ملكتكها بما معك » وفي رواية خامسة « قد أملكتكها بما معك الخ » إلى أن قال : فهذه اختلافات ثمانية في لفظة واحـــدة . ولكي يؤيد ما يريد نقل عن ابن دقيق العيد والعلائي نقلين وبترهما الحاجة في نفسه كما ستعلم عن كثب ، ومع إمكان احتمال أن تكون القصص والوقائع متعددة إلا أن الأظهر أنها في قصة واحدة ، وعليه فنحن لا ننكر أن هذا الحديث وغيره ورد بألفاظ متغايرة إلا أنها لا تحمل المعنى ، فهي متقاربة ويفسر بعضها بعضا ، فمثلا في الحديث الذي ذكره نرى أن زوجتكها وأنكحتكها بمعنى وكذلك لا فرق بين « بما معك » و « على ما معك » فؤدى العبارتين واحـــد ،

ورواية أملكتكها وملكتكها بمعنى أيضاً وتمليك رقيقة حرة غير معقول عقلا ولا شرعاً فلم يبق إلا أن يكون المراد تملك حق الاستمتاع بها وهو معنى الزواج .

فهذه خمس روايات ليس بينها تضاد أو تناقض ، وباقى الروايات الثمانية بعضها بلفظ « أنكحتكها على أن تقرئها وتعلمها » وبعضها بلفظ « أمكنا كها بما معك إلخ » وبعضها بلفظ « خذها بما معك » وهكذا يتبين لك جلياً أن الروايات الثمانية ليس بينها كبير فرق يسوغ المؤلف أن يرمى السنة بمنكر من القول فيزعم أنها وصلتنا مغيرة مبدلة ! !

على أن طريقة العلماء المحققين فى هذا الحديث وأمثاله هو الترجيح وبذل الجهد فى التحرى والبحث عن حقيقة اللفظ الذى صدر من الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، ولعلماء الحديث وجهابذته — وراء قواعد النقد الظاهرة — ملكة خاصة وحاسة دقيقة بها ينفذون إلى معرفة اللفظ الذى هو ألصق بالصدور عن الرسول ، وهذا هو ما فعله الأئمة تجاه الروايات فى هذا .

قال ابن دقيق العيد « هذه لفظة واحدة فى قصة واحدة واختلف فيها مع اتحاد مخرج الحديث ، فالصواب فى مثل هذا النظر إلى الترجيح ، وقد نقل عن الدارقطنى أن الصواب من روى زوجتكها وأنهم أكثر وأحفظ ... » .

ولما نقل المؤلف كلام ابن دقيق العيد وقف عند « مخرج الحديث » وترك الباقى وغير خفى على القارىء الفطن السر فى تركه لعجز الكلام ، لأنه يهدم ما يريد أن يصل إليه ، وكذلك لما نقل كلام العلائى ترك من آخره قوله « ولكن القلب إلى ترجيح رواية التزويج أميل ، لكونها رواية الأكثرين ، ولقرينة قول الرجل الخاطب زوجنيها يا رسول الله » فلماذا تركت هذا أيها المؤلف الأمين ؟ !

وقال الحافظ بن حجر (نعم الذى تحرر مما قدمته أن الذين رووا بلفظ التزويج أكثر عدداً ممن رواه بغير لفظ التزويج ولاسيما وفيهم من الحفاظ مثل مالك ، ورواية سفيان بن عيينة (أنكحتكها) مساوية لروايتهم ومثلها رواية زائدة [1] .

---

(١) فتح البارى جـ ٩ صـ ١٧٦ .

وهكذا يتبين لنا أن لا ضرر دينياً بسبب الرواية بالمعنى كما يريد أن يصوره المؤلف ما دامت الألفاظ متوافقة أو متقاربة وما دام طريق الترجيح بين الروايات يؤدى بالمجتهد إلى الوصول إلى الحق والصواب .

(د) ذكر حديث البخارى فى صحيحه عن ابن عمر أن النبى ﷺ قال يوم الأحزاب (لا يصلين أحد العصر إلا فى بنى قريظة) الحديث ، ومقالة الحافظ ابن حجر فى شرح الحديث (كذا وقع فى جميع النسخ عند البخارى ، ووقع فى جميع النسخ عند مسلم (الظهر) مع اتفاق البخارى ومسلم على روايته عن شيخ واحد بإسناد واحد ، وقد وافق مسلما أبو يعلى وآخرون ، وكذلك أخرجه ابن سعد ... وأما أصحاب المغازى فاتفقوا على أنها العصر ، وإلى هنا اقتصر المؤلف من كلام الحافظ ، وتتمة كلام ابن حجر (وكذلك وافق البخارى والطبرانى والبيهقى فى الدلائل ، وهذا كله يؤيد البخارى ، وقد جمع بعض العلماء بين الروايتين باحتمال أن يكون بعضهم قبل الأمر كان صلى الظهر وبعضهم لم يصلها ، فقيل لمن لم يصلها (لا يصلين أحد الظهر) ولمن صلاه (لا يصلين أحد العصر) وجمع بعضهم باحتمال أن تكون طائفة منهم راحت بعد طائفة ، فقيل للطائفة الاولى الظهر وللطائفة الثانية العصر ، وكلاهما جمع لا بأس به .. إلى أن قال : ثم تأكد عندى أن الاختلاف فى اللفظ من حفظ بعض رواته ... أو أن البخارى كتبه من حفظه ولم يراع اللفظ كما عرف من مذهبه فى تجويز ذلك ، بخلاف مسلم فانه يحافظ على اللفظ كثيراً . لكن موافقة أبى حفص السلمى له — أى البخارى — تؤيد الاحتمال الاول وهذا كله من حديث ابن عمر ، أما بالنظر إلى حديث غيره فالاحتمالان المتقدمان فى كونه قال الظهر لطائفة والعصر لطائفة متجه ...)

فها نحن نرى أن الحافظ ابن حجر ردد الوهم فى رواية البخارى بين أن يكون من أحد الرواة أو من البخارى نفسه مع ترجيح الاحتمال ، فجاء المؤلف فنقل من كلام الحافظ الاحتمال الثانى مقتضباً عما قبله وعما بعده ، وترك من كلام الحافظ ما قاله العلماء فى التوفيق بين الروايتين ، ولا يخفى على القارىء الفطن ما يريده المؤلف من هذا الاقتضاب المخل والذى يبغى من ورائه إظهار أئمة الحديث — ولا سيما

أميرهم البخارى — يظهر غير الضابطين المتثبتين — ولو سلمنا جدلا أن إحدى الروايتين من قبيل الوهم فهل يؤدى هذا إلى تغير الحكم المستفاد من الحديث ؟ اللهم لا

وبعد أن سرد مازعم أنه يؤيده خلص إلى هذه النتيجة الخاطئة : فقال فى ص ٧٠ « لما كانت أحاديثه ﷺ قد جاء نقلها بالمعنى — كما بينا من قبل — وأنهم قد أباحوا لرواتها أن يزيدوا فيها ويختصروا منها ، وأن يقدموا ويؤخروا فى ألفاظها — بله ما سوغوه من قبول الملحون منها — لما كان الأمر قد جرى على ذلك ، فقد نشأ من أثر ذلك كله — ولا جرم وبخاصة بسبب نقل الحديث بالمعنى — ضرر عظيم »

وبحسبنا ما قدمت فى رد هذا التجنى على المحدثين .

٥ — من صفحة ٧٥ ـ ٧٩ عرض اللحن والخطأ فى الحديث ، والتقديم والتأخير فيه ، والزيادة والنقص منه ، ورواية بعض الحديث واختصاره بأسلوب تهكمى ، وطريقته فى سرد الأقوال تظهر المحدثين بمظهر المتساهلين ، ثم ذكر عنواناً بالخط العريض فقال « تساهلهم — أى المحدثين — فيما يروى فى الفضائل وضرر ذلك » وهو يوهم من لا يعلم أن المحدثين جميعاً على هذا ، مع أن كثيراً من الأئمة كالبخارى ومسلم وابن خزيمة قد جردوا كتبهم للصحاح ، وتحروا غاية التحرى فى ذكر أحاديث الفضائل ، وأيضاً فالمحدثون لم يأخذوا بالأحاديث الضعيفة فى باب الفضائل إلا بشروط فصلها أهل الفن والتحقيق ، فارسال القول على عواهنه ـ كما صنع المؤلف ـ ليس من الأمانة العلمية فى عرض الآراء ، وهو إلى التدليس والتلبيس أقرب منه إلى التوضيح والتبيين . وبحسبك أيها القارىء الطالب للحقيقة أن تراجع هذه المباحث التى استعرضها بغير أمانة فى كتب أصول الحديث لترى إلى أى حد حاول المؤلف التشنيع والتشهير بالمحدثين ، وأقرب هذه الكتب وأحدثها كتاب (توجيه النظر) للعلامة الشيخ طاهر الجزائرى .

وبعد : فلكى تزداد أيها الطالب للحقيقة علماً بوصول السنن والأحاديث الثابتة من غير تحريف ولا تبديل ولا زيادة ولا نقصان أضع بين يديك هذه المقدمات والحقائق المستخلصة مما قدمنا .

١ — أن الرواية بالمعنى قد منعها الكثيرون من الصحابة والتابعين ومن جاء بعدهم من رواة الحديث والتزموا أداء الأحاديث بألفاظها .

٢ — أن الرواية بالمعنى قد أجازها العلماء لمن كان عالماً عارفاً بالألفاظ والأساليب خبيراً بمدلولاتها والفروق الدقيقة بينها .

٣ — أن الذين أجازوها إنما أجازوها على أنها رخصة تقدر بقدر الحاجة إليها ، لا على أنها أصل يتبع ويلتزم فى الرواية .

٤ — أن التدوين للأحاديث بدأ بصفة عامة ورسمية على رأس المائة الأولى وبلغ منتهاه فى نهاية القرن الثالث وأن بعض الصحابة والتابعين كانوا يدونون الأحاديث فى القرن الأول الهجرى ولا سيما بعد وفاة ﷺ .

٥ — أن الرواية بالمعنى إنما ترخص فيها من ترخص فى غير الكتب المدونة ، أما فيها فلا .

٦ ـ أن الرواية بالمعنى ممنوعة باتفاق فى الأحاديث المتعبد بلفظها كالأذكار والأدعية

٧ ـ أن الذين نقلوا الأحاديث من الصحابة ومن بعدهم من ثقات الرواة كان لهم من الخصائص الدينية والنفسية والخلقية ما يعصمهم من التغيير والتبديل والتساهل فى الرواية ، وإنكار ذلك مكابرة .

٨ — أن القواعد التى أخذ جامعو الأحاديث بها أنفسهم عند تدوينها هى أدق وأرقى ما وصل إليه علم النقد فى تمييز المقبول من المردود من المرويات والحق من الباطل والخطأ من الصواب .

هذه المقدمات والحقائق تسلمنا إلى نتيجة صادقة وهى : أن الكثير من الأحاديث النبوية وصلت إلينا بحكم لفظها ، وأن بعض الأحاديث جاء بالمعنى مع التحرز البالغ من التغيير المخل بالمعنى الأصلى ، وأن ما عسى أن يكون قد دخل الأحاديث بسبب الرواية بالمعنى شىء يسير قد تنبه له العلماء وبينوه ، وصدق المبلغ عن رب العالمين حيث يقول (يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين .

يقظة الناشر

منذ خمسة عشر عاماً والناشر يقفـــ لهذه الفئة الضالة بالمرصاد ، وينشر المقالات المختصرة أحياناً والمطولة أحياناً ، فى بطلان دعواهم ، وإليك واحدة من هـــذه المقالات :

وجوب العمل بالحديث

وتفنيـــد شبهات المـــانعين

(نشرناها بمجلة — الهدى النبوى — فى صفر ١٣٦٣)

فى مثل هذه الأيام من العام الماضى كتبت كلمة صغيرة فى هذه المجلة حول ظاهرة خبيثة كان يدور الهمس بها فى بعض الاوساط الإسلامية ، وهى ظاهرة ترمى إلى رد أحاديث النبى ﷺ ويلغطون بأسباب وعلل توهموها كافية فى وجاهة بدعتهم الجديدة ، وكانت تلك الكلمة بعنوان (أبو هريرة يدافع عن نفسه) [1]

وفى هذه الايام ارتفع صوت أهل هذه البدعة الخبيثة ، واجترأوا على إذاعتها بالنشر والكتابة ، فتذكرنا بذلك تلك الحكمة الغالية (يقظة الباطل فى غفلة الحق عنه) فرأيت أن أكتب اليوم كلمة فى شىء من التوسع ، ليهلك من هلك عن بينة ، ويحيا من حى عن بينة .

الناس حيال الحديث النبوى ثلاث فرق :

(١) فرقة جامدة مقلدة للشيوخ المقلدين ، تزعم أن لا طاقة لها على فهم الحديث ولا يجب عليها البحث والدرس والسؤال عن معناه أو أخذ الدين منه ، فقد كفاهم مؤنة ذلك من سبقهم ، فلا علاقة لها بالحديث .

(٢) فرقة تدعى حرية الرأى ، والاستقلال فى الفهم ، تطرفت فى حريتها

---

(١) أدرجنا خلاصة هذه الكلمة هنا عند تفنيد شبهات المانعين .

واستقلالها حتى زعمت أن الإسلام هو القرآن فقط ، وأما الحديث فأكثر رواياته آحادية لا تفيد اليقين ، وأن النبي ﷺ نهى عن كتابته ، وأن كتابته كانت بعد زمن طويل من عصر النبوة . . الخ . فقطعت علاقتها بالحديث كذلك .

(٣) فرقة وسط ترى أن الإسلام هو القرآن والسنة الصحيحة التي جاءتنا من الطرق السليمة عن الثقات العدول الذين شهد لهم أئمة الفن بالصدق والحفظ ولا تردون إلا مالا يصح سنده أو تعارض متنه مع أصح منه ، وهذه هي الفرقة الناجية تلك هي الفرق الثلاث ، وذلك هو موقفهم من الحديث النبوي .

أما الفرقة الأولى فلا نطيل معها القول ، لأن السيد رشيد رحمه الله ومن قبله أستاذه الشيخ محمد عبده ، ومن قبلهما شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، وغيرهم كثير قد أفنوا أعمارهم الطويلة المباركة في تفنيد خطئها وإعلان خطئها ، ولكنها رسخت في ضلالتها ، وأبت الخروج من ظلمتها ، فلم تستفد مما كتبوا من آلاف الصفحات ، ولا من مئات الصحيحات ، وهيهات هيهات .

وأما الفرقة الثالثة فهي الفرقة التي ينادي برشدها المصدر الأول ، والذي على نهجه المعول ، وإليه أدعو ولن أتردد أو أتحول . . .

بقيت الفرقة الثانية ، وهي التي رفعت عقيرتها في هذه الأيام ، وتعلن أن القرآن وحده هو الإسلام ، وترفض بلا هوادة كلام النبي عليه السلام ، معللة بغير علة ، وسندحض شبهاتها بما يدمغها بالصغار والذله .

أهم ما يشاغبون به ينحصر في قولهم :

(١) الإسلام هو القرآن وحده (٢) أكثر الأحاديث آحادية (٣) كثرة روايات أبو هريرة مع أنه أسلم متأخراً (٤) نهى النبي عن كتابة الحديث (٥) كتابته بعده بزمن طويل ، لا يؤمن عليها من التغيير والتبديل .

﴿ دحض الشبهة الأولى ﴾

صرح القرآن الكريم بأن من وظيفة الرسول ﷺ :

(١) تبيين الكتاب (٢) الاستقلال بتشريع الأحكام

أما الأول فلقوله تعالى (وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) فلا سبيل إلى العمل بأكثر الشرائع التي جاء بها القرآن إلا ببيان من المعصوم ﷺ يفصل مجملها ، ويوضح مشكلها ، ويبين محتملها ويقيد مطلقها ، وكيف تراك مصلياً إذا وقفت عندما نطق به الكتاب ولم تعرج على السنة فتتعرف أوقاتها ، وعدد ركعاتها وسجداتها ، ومبطلاتها ؟ وما الذي تخرجه من مالك زكاة إذا لم تسترشد بالأحاديث ؟ وكيف تؤدي مناسك الحج إذا لم تستأنس بالرحلة المحمدية إلى مكة المكرمة ؟ فلا جرم كان القرآن في حاجة إلى السنة كما قال الأوزاعي .

وأما الثاني فلقوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ، واتقوا الله إن الله شديد العقاب) وقوله (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول) فكرر (وأطيعوا) ليرشدنا إلى طاعة الرسول فيما يأمرنا به استقلالا ، وكيف ننكر استقلال السنة بتشريع الأحكام ، وقد أخرج أبو داود والترمذي عن المقدام بن معد يكرب قال : قال رسول الله (ص) « يوشك رجل منكم متكئاً على أريكته يحدث بحديث عني فيقول : بيننا وبينكم كتاب الله ، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه ، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه ، ألا وإن ما حرم رسول الله مثل الذي حرم الله . زاد أبو داود ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه » وقد ملئت كتب فقه السنة بما استقلت به السنة من أحكام وتشريع لا داعي هنا لشيء منها .

وقبل الانتقال إلى دحض الشبهة الثانية أفضي إليك بما أتوجسه من الخطر على الإسلام من هذه الفرقة ، فانها لا تقف في تهورها عند حد الحديث ، بل تجرأ بعضهم على القرآن نفسه يتلاعب بآياته المحكمة ويدعي أن قوله تعالى (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) لا ينطبق إلا على من تكرر منه وقوع السرقة ! !

﴿ دحض الشبهة الثانية ﴾

هذه الشبهة من وحي الشيطان ، ومكابرة للواقع المشاهد بالعيان ، ومخالفة صريحة لما أقره القرآن : أما مكابرتها للواقع فان أصحاب هذه الشبهة لا يطبقونها على أحوالهم وتصرفاتهم ، فان أحدهم لا يتوانى عن العمل بالخبر الذي يأتيه به تلغراف من رجل

واحد ، ولا يتأخر عن مقابلة صديق أو عميل إذا أرسل يستدعيه على لسان رجل واحد ، بل حركة الأسواق قائمة على مخاطبات تليفونية من رجل واحد إلى رجل واحد ، ولو ذهبنا لعدد أمثال هذه المسائل ، لطال بنا القول من غير طائل .

وأما أن هـذه الشبهة تخالف صريح القرآن فهو واضح جلى ، فقد قص علينا أن موسى ﷺ جاءه رجل واحد يخبره بأن الملأ يأتمرون به ليقتلوه ، ونصحه هـذا الواحد بالفرار من وجه الظلم ، فلم يرد عليه موسى خبره بل سارع إلى تنفيذه .

وموسى ﷺ عمل أيضا بخبر (نصف رجل واحد) حينما جاءته إحداهما تمشي على استحياء) وأخبرته أن أباها يدعوه ليجزيه أجر سقيه لها ، فلبى موسى الدعوة ، ولم يطلب شهوداً يتعذر تواطؤهم على الكذب .

ولا يفوتنا أن موسى فى هاتين الحادثتين لم يكن قد أُرسل بعد ، وأن مسلكه فيهما كان سليما ، وإلا فأين تصريح القرآن أو تلويحه بخطئه أو لومه ؟

وما لنا نذهب بعيداً وهذه أديان الله جميعاً إنما قامت فى كل عصر على لسان رسول واحد ، فهل أخطأ وضل كل أتباع الانبياء ؟

ونختم ردنا على هذه الشبهة بأن رسول الله (ص) قد اكتفى فى أمور دينية مهمة برجل واحد ، وقد عقد البخارى فى أواخر صحيحه باباً خاصاً ذكر فيه بضع حوادث مهمة كالأذان وتغيير القبلة والصوم والفرائض والاحكام ، وكلها قائمة على خبر الرجل الواحد .

﴿ دحض الشبهة الثالثة ﴾

أما هـذه الشبهة فقد تولى الرد عليها نفس المتهم عند هؤلاء ، المرضىّ عنه عند سائر المسلمين ، ودافع عن نفسه فأحسن الدفاع ، وقد رضى بدفاعه وتقبل أخباره أولئك الذين كانوا أحرص على دينهم ، وكانوا أطهر قلوباً وأزكى نفوساً وفازوا بتزكية الرسول (ص) لهم وأنهم خير القرون :

حدثنا أبو اليمان قال **حدثنا** شعيب عن الزهرى قال أخبرنى سعيد بن المسيب وأبو سلمة بن عبد الرحمن أن أبا هريرة رضى الله عنه قال : إنكم تقولون إن أبا هريرة

يكثر الحديث عن رسول الله ﷺ وتقولون : ما بال المهاجرين والأنصار لايحدثون عن رسول الله (ص) بمثل حديث أبي هريرة ؟ وإن إخوتي من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق وكنت ألزم رسول الله على ملء بطني ، فأشهد إذا غابوا ، وأحفظ إذا نسوا ، وكان يشغل إخوتي من الأنصار عمل أموالهم ، وكنت امرءاً مسكيناً من مساكين الصفة أعي حين ينسون ، وقد قال رسول الله في حديثه « لن يبسط أحد ثوبه حتى أقضي مقالتي ثم يجمع إليه ثوبه إلا وعى ما أقول ، فبسطت ثوبي حتى إذا قضى رسول الله مقالته جمعتها إلى صدري ، فما نسيت من مقالة رسول الله ﷺ تلك من شيء » رواه البخاري وهو يدل على قوة حفظه وتفرغه له .

﴿ دحض الشبهة الرابعة ﴾

يشيرون إلى ما روى مسلم في صحيحه أن رسول الله ﷺ قال « لا تكتبوا عني غير القرآن ، ومن كتب عني غير القرآن فليمحه ، وحدثوا عني فلا حرج »

نقول نعم يا هؤلاء آمنا به ، ولسنا ممن يضربون أحاديث الرسول (ص) بعضها ببعض ، ولسنا مثلكم نؤمن ببعض ونكفر ببعض .

كان هذا النهي في أول الدعوة المحمدية ، ثم أمر صاحب الدعوة أن يكتبوا لأبي شاه خطبته عليه السلام ، وكانت في بيان وتفصيل أحد أصول الإســـلام ، فهل خرجت هذه الخطبة عن دائرة الأحاديث ؟ بل ثبت أنه عليه السلام قال في مرض موته « هلموا أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعـده » فاختلف الجلوس عنده في تنفيذ هذا الأمر أو عدمه فقال لهم « قوموا » فكان ابن عباس رضي الله عنه يرى أن حرمان الأمة من ذلك الكتاب المحمدي رزية ليس بعدها رزية ، رواه البخاري

وحكمة النهي أولا ثم الأمر أخيراً أن عدد الكتبة في مبدأ الدعوة كان قليلا ، فاقتصر على كتابة القرآن ، فلما توافر عددهم أذن ﷺ بكتابة الحديث .

هذه واحدة — والثانية أنه عليه السـلام كان يخشى أن يختلط شيء بالقرآن ، فنهى عن كتابة أحاديثه ، فلما أمن ذلك بعدُ أمر بالكتابة .

ذلك أن القرآن وإن كان بدعاً في أسلوبه فريداً في نظمه ، يمتاز عن غيره بالإعجاز

لكن المسلمين فى أول الإسلام كانوا حديثى عهد بنزوله ، وكان النازل منه يسيراً فلم تكن ميزته المثلى قد توطنت النفوس جد التوطن ، ولا تمكنت فيها فضل التمكن ، فكان من الممكن أن يشتبه على من دون فرسان البلاغة الوحى المتلو بغير المتلو ، فوجب التمييز بالكتابة ، فلما مرنوا على أسلوبه ، وطال عهدهم بسماعه وتلاوته حتى أصبحوا إذا سمعوا الآية تتلى أو السورة تقرأ : أدركوا لأول كلمة تقرع أسماعهم أن ذلك وحى الله المتلو ، ولم يحم الاشتباه حول نفوسهم — لما مرنوا على ذلك أذن لهم بكتابة الحديث لأمن اللبس .

ولا يقعن فى نفسك مما أسلفت أنه لم يدوّن شىء من السنة فى عهد النبى ﷺ وإن كان هذا هو الشأن الغالب — فقد كان عبد الله بن عمرو يقيد كل ما سمعه من رسول الله (ص) . وكتب رسول الله كتاب الصدقات والديات والفرائض والسنن لعمرو بن حزم وغيره ، ومن اشتغل بهذا الفن يعلم من ذلك الشىء الكثير .

(دحض الشبهة الخامسة)

إن الصحابة وأكابر التابعين كانوا على علم بالقرآن ، وكانوا أسبق الناس إلى الائتمار بأمره والانتهاء بنهيه ، وقد علموا ما أوعد الله به كاتم العلم من لعن وطرد عن رحمته ، فكانوا إذا علموا شيئاً من سنن الرسول بادروا إلى تعليمه وإبلاغه خروجاً من التبعة وابتغاء الرحمة ، فسرعان ما ينتشر بين الجماهير ، فلئن نسى بعض منهم فرب مبلغ أوعى من سامع ، فمن البعد بمكان أن يضيع شىء من السنة أو يخفى على جمهور المسلمين .

هذا وحده كاف لدحض هذه الشبهة ، فما بالك إذا أضفنا إلى ذلك ما اشتهر به العرب من قوة الحفظ والذاكرة ، أضف إلى ذلك ما هو معلوم عن الصدر الأول من التحرى والتثبت فى قبول الحديث ، كل ذلك كفيل بأن يزيل المخاوف من تطرق التغيير والتبديل فى معانى الألفاظ النبوية ومقاصدها .

على أن زمن تدوين السنة لم يبعد طويلا عن زمن النبوة ، فما مضى إلا أقل من قرن واحد حتى انتشر الإسلام و تسمت البلاد وتفرقت الصحابة فى الأقطار ومات

كثير منهم . قلّ الضبط ، حينئذ دعت الحاجة إلى تدوين السنة وتقييدها بالكتابة ولعمرى انها الأصل ، فلما أن أفضت الخلافة إلى الإمام العادل عمر بن عبد العزيز كتب على رأس المائة إلى أبى بكر بن محمد عامله وقاضيه على المدينة « انظر ما كان من حديث رسول الله (ص) فاكتبه ، فانى خفت دروس[1] العلم ، وذهاب العلماء ، وكذلك كتب إلى عماله فى أمهات المدن الإسلامية .

وهذا العمل الجليل كان له ما بعده ، فجاء أكابر علماء القرن الثانى فوجدوا نواة طيبة لجمع أحاديثه (ص) وأساساً صالحاً فبنوا عليه ، ونبغ منهم إمام دار الهجرة مالك رحمه الله ، وابن جريج بمكة ، وحماد بالبصرة ، وسفيان بالكوفة ، والاوزاعى بالشام ومعمر باليمن ، وابن المبارك بخراسان ، وغيرهم كثير .

ثم جاء القرن الثالث وجاء معه رجال تخصصوا فى فنون الحديث ، واشتغلوا بدراسة رجاله ، وبينوا صحيحه من سقيمه ، نبغ منهم البخارى ومسلم وغيرهما .

وإن ذلك القرن الثالث لأجلّ عصور الحديث وأسعدها بخدمة السنة ، ففيه ظهر كبار المحدثين ، وجهابذة المؤلفين ، وحفاق الناقدين ، وفيه أشرقت شموس الكتب الستة التى كادت لا تفلت من صحيح الحديث إلا النزر اليسير ، والتى عليها يعتمد المستنبطون ، وبها يعتضد المناظرون ، وعن محياها تنجاب الشبه وبضوئها يهتدي الضال ، وبرد يقينها تنثلج الصدور .

* * *

ولا نطيل القول مع هؤلاء الذين يريدون أن يحرموا الامة من هذا الخير العظيم ، وإنما نسوق إليهم سؤالا واحداً طالما وجهناه إلى بعضهم فلم يجدوا له جواباً ، وسيظل بلا جواب ما دام فى الأمة من يدافع عن هذا الحصن الحصين .

نعم سؤال واحد : بأى سبب تأخذون بعض السنة وتردون بعضها مع أن الرواة فى الشقين هم هم ، والمصدر هو هو ، والمخرج هو هو ! ؟

---

(١) درس الرسم عفا وذهب وانطمس .

وهناك فريق آخر يقول إننا نقبل ما فى الصحيحين وغيرهما بعد عرضه على العقل ، فما وافق عقولنا قبلناه ، ومالا توافقه رفضناه ، ويذكرون هنا حديثاً فى تمجيد العقل وأن من وظائفه عرض السنة عليه واشتراط موافقته لقبولها، وحديثهم هذا لا أصل له ولا أثر له عند المحدثين ، وإنما رأيته فى « أدب الدنيا والدين » وهو كتاب لا يتصل بهذا الفن من قريب ولا بعيد .

ونقول لهم : إن العقول تتفاوت قوة وضعفاً ، ومالا يقبله عقلك يقبله عقل سواك فتحكيم العقل فى هذا خطأ مبين ، وما أحسن ما روى عن على « لو كان الدين بالعقل لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه » .

رحم الله عبداً جاءه الحق فاتبعه ولم يتعاظم عليه استصغاراً لشأن قائله أو ناقله .

* * *

هذا ما كتبناه ونشرناه منذ خمسة عشر عاماً فى مجلة الهدى النبوى ، ثم نشرناه كمقدمة لكتابنا (مفتاح الصحيحين الجديد) منذ ثمان سنوات تقريباً ، وقد لقى من القبول والاستحسان شىء كثير .

وقد كان من أثر نشره أن خرست ألسنة المنكرين للسنة ، حتى إذا عادوا هذه الأيام إلى حماقتهم الأولى رأينا أن لا نقف وحدنا فى الميدان ، فجمعنا لهم فى هذا الكتاب ما نشره فرسان هذا الفن ، وكل منهم له مكانته واحترامه .

وقد تشبهت فى هذا العمل بالعلامة ابن قيم الجوزية فى كتابه (اجتماع الجيوش الإسلامية) الذى جمع فيه أقوال كثير من الأئمة ، حتى أظهر الله به طريقة السلف الصالح .

وتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم إن التشبه بالرجال فلاح

كلمة أخيرة للعلامة

كان من بركات هذا الكتاب — دفاع عن الحديث — أن يسر الله لى قبيل ختام طبعه الحصول على نسخة من كتاب (أعلام الموقعين) للعلامة ابن قيم الجوزية بعد طول انتظار ، وعندما تصفحت الجزء الثانى منه رأيت ما أدهشنى ، وملأنى سروراً وفرحاً .

رأيت هذا الإمام الجليل يكتب أكثر من مئة صفحة فى ذكر أمثلة من العبادات والأحكام ، التى جاءت بها السنة دون القرآن ، والتى لو تركها الناس لما كان هناك إسلام ، فحدثتنى نفسى أن أنقلها كلها ، ولكن كيف هذا والصفحات التى قدرنا عددها عند بدء الطبع أوشكت على التمام ؟ إذاً يكفينا اليوم أن ننقل لك منها خلاصة مفيدة :

(١) مشروعية صلاة الوتر ، مع أن الإجماع منعقد على أن الصلوات خمس

(٢) جاء القرآن بجلد الزانى ، وزادت السنة تغريبه

(٣) أمر القرآن بالعبادات ، واشترطت السنة النية لصحتها

(٤) أمرت الآيات بالصوم والصلاة ، ومنعت السنة صحة ذلك من الحائض

(٥) وجوب الكفارة على من جامع فى نهار رمضان

(٦) لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم ، وهذا زائد على القرآن

(٧) ثبت القضاء بالشاهد واليمين ، والقرآن يطالب بالشاهدين

(٨) فسر الرسول بعض الآيات بما يجب المصير إليه كما فسر (ولم يلبسوا إيمانهم بظلم) بأنه الشرك

(٩) وان الحساب اليسير هو العرض

(١٠) وأن الخيط الأبيض والأسود هما بياض النهار وسواد الليل

(١١) وأن الذى رآه نزلة أخرى عند سدرة المنتهى هو جبريل

(١٢) وأن (أو يأتى بعض آيات ربك) انه طلوع الشمس من مغربها

(١٣) وأن (ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة) إنها النخلة

(١٤) وقوله تعالى (يثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت فى الحياة الدنيا وفى الآخرة) أن ذلك فى القبر حين يسئل العبد : من ربك وما دينك ؟

(١٥) وكما فسر اتخاذ أهل الكتاب أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله بأن ذلك باستحلال ما أحلوه لهم من الحرام ، وتحريم ما حرموه من الحلال

(١٦) وكما فسر قوله تعالى (من يعمل سوءا يجز به) بأنه ما يجزى العبد به فى الدنيا من الهم والخوف والشدائد

(١٧) وكما فسر الزيادة بأنها النظر إلى وجه الله الكريم .. إلخ .. إلخ

(١٨) حرم الرسول أكل الحمر الأهلية

(١٩) نهى عن نكاح المتعة

(٢٠) نهى عن صيد المدينه

(٢١) نهى عن نكاح المرأة على عمتها أو خالتها

(٢٢) قالت الآية (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) وصح أنه ﷺ قال « لا قطع فى ثمر ولا كثر » بفتحتين : جمار النخل وهو شحمه الذى فى وسط النخلة وهو شىء أبيض يؤكل

(٢٣) أين فى القرآن : المسح على الخفين — مع ثبوته عن النبى ﷺ

(٢٤) تحريم النكاح للرضاعة جاء به القرآن ، وبينت السنة انه لا يحرم أقل من خمس رضعات

(٢٥) ما يقال فى الخفين يقال فى الجوربين

(٢٦) جاءت السنة بالصوم و الحج عن الميت والآية تقول (وأن ليس للانسان إلا ما سعى)

(٢٧) الآية تقول (وأحل الله البيع) وجاء الحديث يقول « لا يبع أحدكم على بيع أخيـــه »

(٢٨) وما يقال هنا يقال فى النكاح « ولا يخطب أحدكم على خطبة أخيه »

(٢٩) القرآن ينص على أن العين بالعين ، والحديث المتفق عليه يقول « لو أن امرأ اطلع عليك بغير إذن فحذفته بحصاة ففقأت عينه ما كان عليك جناح » وفى مسلم « من اطلع فى بيت قوم بغير إذنهم فقد حل لهم أن يفقأوا عينه »

(٣٠) أمر القرآن بالصلاة ، ومتى صلى المسلم فى جماعة فقد أداها كاملة ، ولكن الحديث نفى هذا عمن صلى فى جماعة إلا أنه صلى منفرداً خلف الصف وأمره بالإعادة ولا تعارض بين هذا وبين حديث أبى بكرة حين ركع دون الصف ثم مشى راكعاً حتى دخل فى الصف ، فقال له النبى ﷺ « زادك الله حرصاً ولا تعد » ولم يأمره بإعادة الصلاة ، وقد وقعت منه تلك الركعة فذاً .

نعم لا تعارض لأن ذلك كان قبل العلم بالنهى ، فمن فعل مثل أبى بكرة وهو غير عالم بالنهى قلنا له ما قيل لأبى بكرة .

(٣١) الآية تقول (خلق لكم ما فى الأرض جميعاً) وجاءت السنة الصحيحة فى النهى عن الجلوس على فراش الحرير ولبسه كما فى صحيح البخارى من حديث حذيفة « نهانا رسول الله (ص) أن نشرب فى آنية الذهب والفضة ، وأن نأكل فيها ، وعن الحرير والديباج ، وأن نجلس عليه ، وقال هو لهم فى الدنيا ولنا فى الآخرة »

(٣٢) تقول الآية (وإذا قرىء القرآن فاستمعوا له وأنصتوا) : وجاءت السنة بالجهر بآمين للامام والمأموم فى الصلاة الجهرية ، كقوله صلى الله عليه وسلم فى الصحيحين « إذا أمّن الإمام فأمنوا ، فانه مَن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه »

(٣٣) قالت الآية (وقوموا لله قانتين) وفسروا قانتين بأنها ساكتين صامتين ، وجاءت السنة بالأمر بالتسبيح للرجال ، والتصفيق للنساء ، عند الحاجة كسهو الإمام مثلا إذا كانت الصلاة فى جماعة أو إذا استؤذن على المصلى إذا كان فى بيته ، كما فى حديث سهل بن سعد الساعدى « من نابه شىء فى صلاته فليسبح . . . وإنما التصفيق للنساء » وقال « إذا استؤذن على الرجل وهو يصلى فاذنه التسبيح ، وإذا استؤذن على المرأة وهى تصلى فاذنها التصفيق »

(٣٤) أمر القرآن بضرورة الشاهدين حتى يقبل خبر الواقعة ، وجاءت السنة بقبول خبر المرأة (الواحدة) فى بعض الوقائع التى من شأنها أن لا يعرفها إلا النساء وذلك كما أمر النبى (ص) عقبة بن الحارث أن يفارق زوجته عندما أخبرته امرأة أنها أرضعته هو وزوجته .

* * *

هذا بعض ما ذكره العلامة المحقق ابن القيم ، والذى تركناه أكثر مما ذكرناه ، ونختم هذا الموضوع بما قاله هذا الإمام الجليل فى هذا الكتاب النفيس (ص ٢٩٠ ج ٢) « بل أحكام السنة التى ليست فى القرآن إن لم تكن أكثر منها لم تنقص عنها ، فلو ساغ لنا رد كل سنة زائدة كانت على نص القرآن لبطلت سنن رسول الله (ص) كلها إلا سنة دل عليها القرآن ، وهذا هو الذى أخبر النبى بأنه سيقع ولا بد من وقوع خبره »

خاتمـــه

بحمد الله وحسن توفيقه تم ما أردنا نشره لهؤلاء الكرام الكاتبين ، وقد بلغوا من العدد عشرة ، وكلهم أجاد وأفاد ، أحسن الله إليهم بقدر ما أحسنوا من الدفاع عن حديث حبيبه صلى الله عليه وسلم فى عبارات واضحة يراد بها الإقناع والانتفاع لا الإعجاز والإفحام .

ولو شئنا لذكرنا عشرات أخرى من فطاحل العلماء السابقين والمعاصرين ، نخص منهم الإمام الشافعى فى الأم والرسالة ، ولكن رأينا أن نقف عند هذا الحد ، ليقارن القارىء بين صاحب الكتاب الخبيث وبين هؤلاء الأعلام ، ويسلك طريق أهدام سبيلا .

الفهرس

٣ — ٧ كلمة مهمة أبان فيها كاتبها بعض عبارات الكتاب الخبيث وأنها تناقض المعروف بين أهل العلم ونصيحة العلماء له ورفضه للنصيحة .

٨ — ١٦ كلمة الأستاذ محب الدين الخطيب ، حقق فيها حرص الصحابة على حديث الرسول ﷺ والتثبت منه وروايته وقوة حافظة العرب ، وأن التاريخ يعلن أن محمداً (ص) وحده هو الذى تناقلت الناس أخباره وأقواله وأحواله بصورة صحيحة تدعو إلى اليقين .

١٧ — ٢٤ كلمة الأستاذ الدكتور محمد يوسف موسى أستاذ الشريعة الإسلامية بجامعة القاهرة ، تكلم فيها عن منزلة السنة من الكتاب ، ولطم من تجرأ على رد الأحاديث فى القديم والحديث بأدلة دامغة ، وأثبت حجية السنة .

٢٥ — ٣٢ كلمة للسيد الندوى كبير علماء الهند ، أبان فيها حاجة الاسلام إلى الحديث النبوى ، وأن أحاديث الآحاد متى صحت رواياتها فلا مفر من العمل بها ، وتعليق المنار على ذلك .

٣٣ — ٣٨ أبو هريرة رضى الله عنه وما نبزه به صاحب الكتاب الخبيث وما دافع به عنه أهل الحديث — للشيخ أحمد شاكر رحمه الله

٣٩ لا تسبوا أصحابى للأستاذ محمود شاكر

٤١ كلمة تفصيلية للدكتور مصطفى السباعى

٤٢ وجوب طاعة رسول الله فى حياته

٤٦ « « « بعد مماته

٤٩ لماذا لم تدوّن السنة فى عهد الرسول ؟

٥٣ هل حبس عمر أحداً من الصحابة لإكثاره من الحديث ؟

٥٥ وقائع ثابتة عمل بها الصحابة بخبر الواحد

٦٠ رحلة الصحابة إلى الأمصار طلباً للحديث

٦١ الوضع فى الحديث ومتى بدأ

٦٤ البواعث التى أدت إلى الوضع فى الحديث والبيئات التى نشأ فيها
٧٣ جهود العلماء لمقاومة حركة الوضع
٧٩ علامات الوضع فى السند
٨١ علامات الوضع فى المتن
٨٥ تدوين السنة
٨٩ علم مصطلح الحديث
٩٠ علم الجرح والتعديل
٩٦ كتب فى الموضوعات والوضاعين
٩٨ الأعاصير فى وجه السنة قديماً
١٠١ الأعاصير فى وجه السنة حديثاً
١٠٣ الجواب عن شبهات خصوم السنة
١٠٨ المستشرقون والجواب عن شبهتهم فى رد الحديث
١١٣ نقد الدكتور طه حسين للكتاب الخبيث
١١٦ تدليس صاحب الكتاب الخبيث ، كلمات قيمة للأستاذ (أبو شهبة) فى مجلة الازهر
١٣١ يقظة الناشر ووقوفه لهذه الطائفة منذ خمسة عشر عاماً — كلمة جامعة فى الموضوع وفيها دفاع عن أبى هريرة ودفع شبهات المانعين للاحتجاج بالسنة
١٣٩ بحث قيم لابن القيم فى أن السنة تستقل بالاحكام ، وذكر عشرات من الاحكام التى جاءت فى السنة دون القرآن فى جميع نواحى الشريعة من عبادات ومعاملات فاذا تركناها فلا يبقى إسلام .